3 كمنظومة تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام للقاضى أبى بكر محمد بن عاصم الأندلسى الغرناطى ت829 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد دُ لله الذي يَقْضي وَلا الله الله الله عَليْه جَلَّ شَأَنًا وَعَلاَ الرَّسول المُصطفَى مُحَمَّد الرَّسول المُصطفَى مُحَمَّد ثُـم الصلاة بدوام الأبد 🗱 في كُلِّ ما قَدْ سَنَّهُ وَشُرِعَهُ الأحكام بِلفْظِ مـــوجَزِ الأحكام بِلفْظِ مـــوجَزِ وبَعْدُ، فَالْقَصِدُ بهذا الرَّجَزِ آثرت فيه الْمَيْ لَ التَّبيين على وصن نتُه جُهْدي من التَّضمين وَجَنْتُ فِي بَعِضِ مِن المسائل على الْخُلْف رَعْيًا الاشْتهار الْقائل فَ ضمنتُهُ الْمُفيدُ والمُقَربُ اللهِ والْمَقْصِدُ المحمودُ والمُنتخبُ نَظَمْتُ لَهُ تَذْكِرَةً وحَيثُ تَحْ ﷺ بمَا بِهِ الْبَلْوي تَعُمُّ قَدْ أَلَمُّ سَ مَيْتُهُ بِتُحفَ لَهُ الْحُكِّ ام اللهُ في نُكَ تِ الْعُقُ وِد وَالأَحْكَ ام عنِّى وانْقَضيَى وانْقَضيَى وانْقَضيَى اللهِ عالَي عالمَّا عالَي اللهِ عالمُ عالمُ اللهِ عالمُ اللهُ وذاك لمَّا أنْ بُليت بالقصا وإنَّنَى أَسَالُ مِنْ رَبِّ قَصْنَى عِلْمَ الرَّفْقَ منه في القَضَا والحَمْ لَ والتوفيقَ أَنْ أَكونَ اللهِ من أُمَّة بالحقِّ يَعْدلونَ حَتَّى أُرى من مُفْرِد الثَّلاثَــ * ﴿ وَجَنَّــةُ الفردوس لـــي وراثَــة مُ بابُ القضاء وما يتعلَّقُ به

مُنَفِّ ذُ بِالْ شَرْعِ الْأَحْكِ الْمِ الْمُ وَسَرَطُهُ التكليفُ وَاستُحْ سِنَتُ فِي حَقِّهِ الْجَزِالَةُ عَلَيْ وَشَرِطُهُ التكليفُ والعدالِيةُ وَاستُحْ سِنَتُ فِي حَقِّهِ الْجَزِالَةُ عَلَيْ وَالعدالِيةُ وَاستُحْ سِنَتُ فَي حَوْنَ فَي وَكَلِمْ وَكَلِمْ وَأَنْ يكونَ ذَكُ رًا حُرَّا سَلِمْ عَلَيْ مِنْ فَقُد رُوْيَةٍ وَسَمْعٍ وَكَلِمْ وَأَنْ يكونَ ذَكُ رًا حُرَّا سَلِمْ عَلَيْ مَنْ فَقُد رُوْيَةٍ وَسَمْعٍ وَكَلِمْ وَيُ سِتَحَبُّ الْعِلْمُ فِيهِ وَالْورَعْ عَلَيْ مَعْ كَوْنِهِ الأصولَ الْفَقْهِ جَمَعْ وحي شَتَحَبُّ الْعَلْمُ فِيهِ وَالْورَعْ عَلَيْ وَفِي الْبِلادِي يُستَحَبُّ الْمَ سَجِدُ وحي الْبِلادِي يُستَحَبُّ الْمَ سَجِدُ وحي الْبِلادِي يُستَحَبُّ الْمَ سَجِدُ

فصل في معرفة أركان القضاء

تَميي زُ حَالِ المُدَّعِي والمُدَّعِي والمُدَّعِي عليه جُملةُ القصاءِ جَمَعَا فالمُدَّعِي مَن قُولُهُ مُجَرَّدُ على مَن قُولُهُ مُجَرَّدُ على مَن قَولُهُ مُجَرِّدُ عَلَيْهِ مَنْ قَالَهُ عُرْفٍ بِصِدِقٍ يَشْهَدُ والمُدَّعِي عَلَيْهِ مَنْ قَدْ عَضَدَا على مَقَالَهُ عُرِوْقٌ أَوْ أَصْلُ شَهِدَا

وقيل مَن يقول قَدْ كان ادّعا ﴿ وَلَهُ يكُن لمن عليه يُدّعَى والمُدّعى فيه له شَرطانِ ﴿ تَحَقُّ قُ الدّعْوى مع البيانِ والمُدّعي مُطالَب بالبَيّنَ هُ ﴿ وَحالَةُ العُمومِ فيه بيّنَهُ هُ وَالمُدّعى عليه بالبيين ﴾ في عَجْز مُدّع عَن التّبيين والمُدّع عن التّبيين والمُدّع عن التّبيين والحُكْمُ في المَشْهور حيثُ المُدّعى ﴿ عليه في الأصولِ والمالِ مَعَا وحيثُ يُلْفِيه بِما في الذّمّة ﴾ يَطلُبُهُ وَحيثُ أَمْ للّهُ تَمَا وَحيثُ يُلْفِيه بِما في الذّمّة ﴾ والمُدّعي الْبَده وحيثُ أَمْ الله وَحيثُ خصمٌ يَدّعي ﴿ فاصْرِف وَمَن يَسْبِقُ فَذَاكَ المُدّعي وعند جَهْل سابقٍ أو مُدّعي ﴾ من المحق وعند جَهْل سابقٍ أو مُدّعي ﴾ من المحق في الأداك المُدّعي وعند جَهْل سابقٍ أو مُدّعي

فصل في رفع المدعى عليه وما يلحق به

فصل في مسائل من القضاء

وليس بالجائز القاضي إذا الله لله المحكم وأن تعَين الحق في المحالخ يست والمصلح يست والمحلح يست والمحلح ين الحق في الأرحام الم الم يَخف في بناف ذ الأحكام المحكم الله فت في أو شحنًا أولي الأرحام وخصم إن يَعْجِز عن القاء الحبَحج ومن عن القاء الحبَحج ومن عن القاء الحبح المحكم ومن عالافتاء الحكم المحكم ومن عالافتاء الحكم المحكم وفي الشهود يحكم القاضي بما وفي الشهود يحكم القاضي بما وفي الشهود يحكم القاضي بما وقول سواهم مالك قد شددا وقول المحكم المحكم المحكم المستمل وعدل المحكم المحكم المستمل وعدل المحكم المحكم المحكم المحكم وعدل المنافية المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم وعام المحكم المحكم وعام وعام المحكم المحكم وعام وعام المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم وعام وعام المحكم المحكم المحكم وعام المحكم المحكم المحكم المحكم المحكم وعام المحكم المحكم

وَمَن شَجَفًا القاضي فالتَّأديب عليه الله العلامطلوب أولًى وذا له القاضي فالتَّأديب المالية ال

وفَلْتَـةٌ مـنْ ذي مـروءة عَثَـرْ ﷺ في جانب الـشَّاهد ممَّا يُغْتَفَـرْ يُنَفِّ ذُ الحُكْمَ عليه الحكَمُ اللهِ قَطْعًا لِكُلِّ ما بِهِ يَخْتَصِمُ لكنَّم الدُّكُ مَ عليه يُمْضى الله عليه يُمْضى لله مَنْ يَقْضي فصل في المقال والجواب

وَمَن أبَى إقرارًا أو إنكارًا الله الخصاصة كُلُّفَ أَجْبِ اراً فإنْ تمادى فلطالب قُضي الله عليه الله وذا ارتُضي والكتْبُ يَقْتَضي عليه المُدَّعي الله منْ خَصمه الجوابَ توقيفًا دُعي وما يكونُ بَيِّنًا إِنْ لَـمْ يُجِبْ ﷺ عليْه في الحين فالإجبارُ يَجِبْ وكانُّ ما افتقرَ للتَّأَمُّ ل اللهُ على المُحكمُ نَ سَنْحُهُ وَضَرِبُ الأَجَل اللهُ المُحكمُ المُحكم المُحكم المُحكم المُحكم المُحكم المحكم وَطَالَ بُ التَّأْجِيلُ فِيهِا سَهُلا ﷺ لَمَقْ صِد يَمْنَعُ لَهُ وقيلُ لاَ ويوجب بُ التَّقييدَ لَلْمَقَالَ عَلَيْ الدَّعوى وعُظْمُ المال لأنَّ له أض بطُ للأحكام الله والاند صار ناشع الخصام وحيثما الأمر رُ خفي ف ب يِّنُ ﷺ فالتَّراكُ للتَّقييد ممَّا يَحْسُنُ فَ رب الفه م ن الكتاب الخطاب الله م ن الكتاب

فصل في الآجال

و لاجتهاد الحاكم الآجالُ على مَوْكُولَةٌ حيثُ لها استعمالُ وبثلاثة من الأيَّام الله الله المحام المحام المحام المحام كَمَثْ ل إحضار الشُّفيع للتُّمَنْ على والمُدَّعي النِّسيانَ إنْ طالَ الزَّمَنْ على السِّمانَ المرَّمَنْ على المرَّمَنْ المرَّمَنْ على الله المرَّمَن المرابِ والمُدَّعي أَنَّ له ما يَدْفَعُ ﷺ به يمينًا أمرُها مُسْتَبْ شَعُ ومثبت ين المديان وفي الخالاء ما كالرَّبْع ذلك اقتُفي وشرطُهُ ثبوتُ الاستحقاق الله برسم الإعذارُ فيه باقي وفي سوى أصل له ثمانيه الله عليه ونصفها لستّة مُواليَه ثه ألاثة له نَدْبَ عُ الله تَدْبَ عُ الله عُلَامًا وأصله تَمتَّع وا وفي الأصول وفي الإرث الْمُعْتَبَرْ ۗ عَلَيْ عَدْد الأَيَّام خمسة عشر ثم تلي أربعة تُستَقْدَمُ الله بضعفها ثم يلي التَّلُوُّمُ

وفي أصول إرث أو سواه لله ثلاثة الأشهر منتهاه لكن مع ادّعاء بعد البيّنة لله ومثله حائز ملك سكنة مع حُجّة قويّة له متى لله أثبت الفسه من أثبتا ويبع مُلْكُ لق ضاء دَيْنِ لله قد أجّلوا فيه إلى شهريّن وحمل عُقد شَهر التّأجيل لله فيه وذا عند مُمُ المَقْبولُ وتُجْمَع الآجالُ والتّقصيل لله في وقتنا هذا هو المعمول في الإعذار

تُمَّ الخطابُ للرُّسوم إن طُلب ، ﷺ حَتْمٌ على القاضي وإلاَّ لم يَجب ، والْعَمَالُ الْيُومَ على قبول ما على خاطبَه قاض بمثا: أَعْلَمَا وليس يُغنى كَتْبُ قاض كاكْتَفَى عن الخطاب والمزيدُ قَدْ كَفَي الْهُ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل وَإِنَّمَا الخطابُ مثلُ إعْلَمَا وإنْ يَمُ تُ مُخاطبٌ أَوْ عُزلاً واعتمدَ القبولَ بَعضُ مَنْ مَضَى على ومُعْلَمِّ ومُعْلَمِّ يَذَّافُهُ والي القَضا والحكَمُ العدالُ على قضائه على قضائه خطابُ له لابُدَّ من إمضائه عير مَدَلِّ حُكْمه الخُلْفُ اقْتُفي وفى الأداء عند قاض حَلَّ في ويُثْبِتُ القاضي على الْمَحْو وما الله الشُّ بَهَهُ الرَّسْمَ على ما سَلمَا وعندما يَنفُذُ حكم وَطُلب على الله على الله عنه الله عنه الله عنه المراتيجب المراتيج الله من حرج إن ابتداءً فَعَالا وما على القاضي جُناحٌ لا ولا وساغ مَع سؤاله تسجيل ما القصاً على المنصل الله في كلِّ شيء بالقصا وسائلُ التَّعجيــز ممــنْ قــد قــضي إلاَّ ادِّعاءُ حُبْس أوْ طلاق ﷺ أو نَسسَب أو دم أو عَتَاق

ثم على ذا القولِ ليس يُأْتَفَت ﷺ لما يُقالُ بعد تعجيزٍ: ثَبَتُ بِنَاكُ بِعَالَى بِعَالَى بِعَالَى بِنَاكُ بِعَالَى بِعَالَى بِنَاكُ بِعَالَى بِنَاكُ بِعَالَى بِنَاكُ بِعَالَى بِنَاكُ بِعَالَى بَعْدِي بَنِهِ بِعَالِى بَعْدِي بِعَالِمُ بِعَالِ

وَشَاهِدٌ صَفَتُهُ الْمَرْعِيَّهُ ﷺ عَدَالَةٌ تَيقُظُّ حُرِيًّهُ والعَدْلُ مَنْ يَجْتَد بُ الكَبِائرَا ﴿ وَيَتَقَيُّ فَي الْغَالِبِ الصَّغَائرَا وما أبيحَ وهُ و في العِيان العِيان المعان المعان على مُ روءَة الإنسان فالعَدْلُ ذو النَّبْريز لَيْسَ يَقْدَحُ ﷺ فيه سورَى عَدَاوَة تُستنوْضَحُ وغَيْرُ ذِي التَّبْرِيزِ قَدْ يُجَرَّحُ ﷺ بغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَقْبَحُ وَمَنْ عليْهِ وَسْمُ خَيْرِ قَدْ ظَهَرْ ﷺ زُكِّ يَ إلاَّ في ضرورة السَّقَرْ وَمَنْ بِعَدْ سِ حالُهُ فَلَا غَنَى ﷺ عَنْ أَنْ يُزِكِّي والَّذِي قَدْ أَعْلَنَا بحالة الْجَرْح فَلَيْسَ تُقْبَلُ ﷺ له شَهادَةٌ وَلاَ يُعَدَّلُ وإنْ يَكُنْ مَجْهِ ولَ حال زُكِيا ﷺ وشُبْهَةً تُوجِبُ فيما ادُّعيَا والعَكْ سُ حاضرًا وَإِنْ غابَ فَلاَ وَمُطْلَقًا مَعروفُ عَيْن عدُّلاً وشاهدٌ تَعْديلُ هُ بِ اثْتَيْن كَ كَ ذَاكَ تَجْ ريحُ مُبَ رِّزَيْن والفَدْ صُ مِنْ تلْقاء قاض قُنعًا ﷺ فيه بواحد في الأَمْريَيْن مَعَا وَمَنْ يُزِكِّي فَأَيْقُلْ عَدْلٌ رضَا ﷺ وبَعْضُهُمْ يُجِيزُ أَنْ يُبَعِّضَا وثابِ تُ الجَ رْحِ مُقَدِّمٌ عَلَى عِلْمٌ ثَابِ ت تَعْدِيل إذا ما اعْتَدَلاَ وَطالَ بُ التَّجْدِيدِ للتَّعْدِيلِ مَعْ ﷺ مُضيٍّ مُدَّة فِ الأولى يُتَّبَعْ ولأخيه يَ شْهَدُ الْمُبَ رِّزُ ﷺ إلاّ بمَا التَّهْمَةُ فيه تَبْرُزُ والأَبُ لابْنَهِ وعَدُ سُهُ مُنعِ ﷺ وفي ابن زَوْجَة وعَدُس ذا اتُّبعُ وحَيْثُمَا التُّهُمَة حالُها غَلَبُ ووالِدَيْ زَوْجَةٍ أَوْ زَوْجَةَ أَبْ كَحالَ له العَدُوِّ والظَّنيين على والْخَصْم والوَصِيِّ والمَدين وساغَ أَنْ يَـشْهَدَ الإِبْنُ في مَحَـلْ ﷺ مَـعَ أَبيه وبه جَـرَى العَمَــلْ وَزَمَ نُ الأَداء لا التَّحَمُّ ل الله صَحَّ اعْتِب اره لمُقْ تَضِ جَلِي فصل في مسائل من الشهادات

ويَ شْهَدُ السَّاهِدُ بِ الإقرارِ ﴿ مِنْ غَيْرِ إِشْهادِ عَلَى المُخْتَارِ بِ شَهْدُ السَّاهِدُ بِ الكَلامَ اللهِ مِنْ المُقِرِ البَدْءَ والتَّمامَ اللهِ مَن المُقِرِ البَدْءَ والتَّمامَ المُقَدِ اللهِ المَدْءُ وَالتَّمامَ اللهِ وَمَا بِهِ قَدْ وَقَعَتْ شَهادَهُ ﴿ وَطُلِبِ العَودُ فَلاَ إعادَهُ وَسُاهِدٌ بَرَزَ خَطَّهُ عَرف ﴿ فَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَيما سَلَف وَسُاهِدٌ بَرَزَ خَطَّهُ عَرف ﴿ فَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللَّلْمُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ ال

لأبُد من أدائه بذلك وَخَطُّ عَـدُل ماتَ أَوْ غابَ اكْتُفي والْحَبْسُ إِنْ يَقْدُمْ وَقِيلَ يُعْتَمَلُ كذاك في الْغَيْبَة مُطْلَقًا وفي وكاتب بخطّ ه ما شاءَهُ يُثْبَتُ خَطِهُ ويَمْ ضبى ما اقْتَضنى وامْتَدَ عَ النُّه صانُ والزِّيادَهُ فصل في أنواع الشهادات

تُ مَّ السَّهادةُ لدى الأداء الله جُمْلَتُهَا خَمْ سُّ بالاسْ تقْراء تَخْ تَصُّ أُولاها عَلَى التَّعيين ﷺ أَنْ تُوجب الحقَّ بلاَ يَمين فَفي الزِّنا من الذُّكور أَرْبَعَهُ ورَجُ لُّ بِامْرَأَتَيْن يَعْتَ ضدْ وفى اثْنَتَ يْن حيثُ لاَ يَطَّلعُ ﷺ إلاَّ النساءُ كالمحيض مَقْنَعُ وواحِـدٌ يُجْرِئُ فِي بِابِ الْخَبَرِ * وَاثْنَانِ أَوْلَى عند كَلِّ ذِي نَظَرْ وبشاهدة من الصبيان في على جَرْح وقَتْل بَيْنَهُمْ قد اكْتُفي وشَرِ طُها التَّميينِ زُ والسنُّكورَهُ من قبل أنْ يَفْتَرق وا أو يَدْخُلا

> وهاهنا عن شاهد قَدْ يُغْنَى واليد مَع مُجَرَّد الدَّعْوَى أو انْ

اللُّهُ اللَّهُ مَا عُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال والْحُكْمُ في القاضي كمثل الشَّاهد الله وقيل بالفرق لمَعْنَى زائد المال اقْتُف ي المال اقْتُف ي المال اقْتُف ي الْعَمَـلُ شَـيْء وَبِـه جَـرَى الْعَمَـلُ الْعَمَـلُ الْعَمَـلُ على ومات بَعْدُ أَوْ أَبَكِي إِمْ ضَاءَهُ اللَّهُ اللَّهُ لِمَنْ بَرَّزَ في السُّهادَهُ السُّهادَهُ وراجعٌ عنها قَبولُـــ أُ اعْتُبِــر * الله الحكمُ لَمْ يَمْض وإنْ لَـمْ يَعْتَــذر الله عنه المحكم لم وَإِنْ مَضَى الْحُكْمُ فَلا واختُلْفَا ﷺ في غَرْمه لمَا بها قَدْ أَتْلْفَا وشاهدُ الزُّور اتُّفاقًا يَغْرَمُ له اللَّهُ عَلَى حَالٌ حَالُ والعقَابُ يَلْزَمُ لهُ

🤻 وما عَدَا الزِّنَا فَفَى اثْثَ يْن سَعَهُ ا عُتُم دُ اللهِ اللهُ ا 🕷 والإتفاق في وقوع الصوُّورَه

ثانيةً تُوجِبُ حقًا مَعْ قَسِمْ ﷺ في المال أو ما آلَ للْمال تُومْ شَــهادَةُ الْعَــدُل لمَــنُ أَقامَــهُ الله وامْرَأَتــان قامتــا مَقامَـــهُ 🏶 اِرْخَاءُ سِــتْرِ وَاحْتِيـــازُ رَهْـــنِ الله تكاف أت بيِّنات ان فاستبن والمُدَّعي عليه يَاأْبَي القَسمَا ﷺ وفي سورَى ذلك خُلْفٌ عُلمًا وَلاَ يَمِينَ مَعْ نُكُول المُدَّعِي ﷺ بَعْدُ وَيُقْضَى بِسُقُوط ما ادُّعي

فصل

وغالبُ الظَّنِّ بِ مِ شَهَادَهْ ﷺ بِحَيْثُ لا يَصِحُّ قَطْعُ عادَهْ فَاللهِ عَلَيْ اللهِ قَلْعُ عادَهُ فَصل في التوقيف

ثَالثَـةٌ لا تُوجِب الحقَّ نَعَم الحكم الحكم الحكم الحكم الحكم وَهْ يَ شَهَادَةٌ بِقَطْ عِ ارْتُضِي اللهِ وَبَقِيَ الاعدَارُ فيما تَقْتَضي وحيثُ تَوْقيفٌ منَ المَطْلُوب ﷺ فَالاَ غنَّى عَنْ أَجَل مَضروب وَوَقْفُ مَا كَالدُّورِ غَلْقٌ مَعْ أَجَلْ ﷺ لنَقْلِ ما فيها بِهِ صَحَّ العملْ وما لَـ أَ كَالفُرْن خَرْجٌ والرَّحا ﷺ فَفيه توقيفُ الخَراج وَضَدَا وهُو في الأَرْضِ المَنْعُ مِنْ أَنْ تَعْمُ رَا ﷺ وَالدَ ظُرُّ يُكُرِي ويُوقَ فُ الكرا قيلَ جَميعًا أَوْ بِقَدْر ما يَجِبْ ﷺ للْحَظِّ منْ ذاكَ والأَوَّلُ انْتُخب بْ وشاهدٌ عَدلٌ به الأصل وُقف الله ولا يَرالُ من يَد بها أُلف أ منه أذا ما أمن الفساد وباتِّف اق وَقْفُ ما يُفادُ الله في حقِّ مَنْ يَحْكُمُ غَيْسٍ بَيِّنَا اللهُ وَحَيثُما يَكونُ حالُ البَيِّنَةُ يُوقَ فُ الفائدُ لا الأُم ول على بقَدر ما يُستتكملُ التّعديل وكالُّ شَيء يُسرعُ الفسادُ لَهُ ﴿ وُقَّ فَ لَا لأَنْ يُرى قَدْ دَخَلَهُ والحُكْمُ بَيْعُه و تَوْقيفُ السُّمَنُ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ مِن طول السِرَّمَنُ التَّعْديل من طول السرَّمَنْ والمُدَّعي كالعَبْد والنِّهْدانُ ﷺ ثبوتُ لهُ قَامَ بِـــ البُرْهِـــانُ انْ طَلَبَ التَّوقيفَ فَهْ وَ مُ سُتَحقُ أو السسَّماعُ أنَّ عبدهُ أبسقٌ لخَمْ سَةَ أَوْ فَوْقَهَ ا يَ سيرًا ﷺ حيثُ ادَّعَ ي بَيِّنَ لَهُ حُصورًا وَإِنْ تَكُ ن بعيدةً فالمُدَّعَى عليه ما القسمَ عنه أرتنفَعَا كَذَاكَ مَعْ عَدْل بنشْدان شَهِدْ عَلَى وبُعْد باقيهم يَمينُ لهُ تَردْ

فصل

فصل في شهادة السماع

وَأَعْمَلَ تُ شَهَاءَ السَّمَاءِ ﴿ فَ الْحَمْلِ وَالنَّكَاحِ وَالرَّضَاعِ وَالحَدِينِ وَالْمَدِينِ وَالْمَدِيلِ وَلْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَلْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَامِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَدِيلِ وَالْمَالِ وَالْمِلْمِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمِلْمِ وَالْمَالِ وَالْمِلْمِ وَالْمَالِ وَالْمِلْمِ وَالْمَالِيلِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمَالِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَلْمَالِمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمِ

فصل في مسائل من الشهادات

ومَنْ لطالب بحَقِّ شَهِدًا ﴿ وَلَمْ يُحَقِّقُ عَن دَ ذَاكَ العَددا الْحُكُم في ذاك مُبَيِّنان فَمال ك عنه به قو لان الْغاؤُها كأنَّها لَـمْ تُـنْكَر المُنْكر وتَرْفَعُ الدَّعْوَى يَمينُ المُنْكر أَوْ يُلْ زَمُ المطلُ وبُ أَنْ يُق رَّا ﷺ ثم يُ وَدِّي ما به أَقَ رًّا بَعْ دَ يَمينِ بِهِ وإنْ تَجَنَّبَ ا الله الله الله علين والعلف أبي كُلِّ فَ مَنْ يَطْلُبُ لُهُ التَّعْيِينَا 🗱 وهو له أنْ أَعْمَ لَ اليمينَ ا 🗱 بَطَ لَ حَقُّ له وذاك الأعرف وإنْ أَبَى أو قال لَسنتُ أَعْرِفُ وما على المطلوب إجبارً إذا على ما شهدوا في أصل ملك هكذا ومُنْكِ رِّ الذِّ صمْ ما ادَّعاهُ ﷺ أَثْبُ تَ بَعْدُ أَنَّ لَهُ قَصْاهُ لَـيْسَ علَـي شُهود منْ عَمَـل ﷺ لكَوْنـه كَـذَّبهُمْ فـي الأوَّل الله عُبَرِزًا أَتَى لَهُمْ قَولان اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلِيهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ وفي ذُورَي عَدل يُعارضان المُلْفَ والإعْدَالَ أَصْبَغُ ارْتَضَى والمَافَ والمَافَ والمُعَدِينَ وبال شَّهيدَيْن مُطَرِّفٌ قَضي وَقدَمُ التَّاريخ تَرْجيحٌ قُبلُ 🐉 لا مَعْ يَد والعَكْسُ عَنْ بَعْض نقلْ المُنكنُ الجَمْعُ لَنَا بَيْنَهُمَا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل وإنَّمَا يكونُ ذاك عندما والشَّيءُ يَدَّعيه شَخْصان مَعَا ﷺ ولا يَدُّ ولا شَهيدٌ يُدَّعَى يُقْ سَمُ مَا بَيْنَهُمَا بِعِدِ القَسِمْ ﷺ وذلكَ حُكْمٌ في التَّساوي مُلْتَزَم في بيِّنات أوْ نُكول أوْ يَدِ اللهِ والقولُ قولُ ذي يَد مُنْفَرد

وهو لمن أقامَ فيه البيِّنَه ﷺ وحالة الأعدل منها بيِّنَه بها باب اليمين وما يتعلق بها

في رُبْع دينار فَأَعْلَى تُقْتَضَى الله في مَسْجد الجمع اليَمينُ بالقَضا ومالَـهُ بالٌ فَفيه يَخْرُجُ ﷺ إليه لَـيْلاً غير مَـنْ تَبَرَج وقائمًا مُ سُتَقْبِلاً يكون الله مَن الله تُحقَّت عند اليمين وهي وإن تَعَدَّدت في الأعْرف الله على وفق نيَّة المُستَدَّلف 🚜 فيــــــه وبــــــالله يَكــــــونُ الْحَلــــفُ وَمَا يَقَالُ حَيْثُ كَانَ يَحْلَفُ التَّوْراة للتَّشْديد التَّ وبَع ضُهُمْ يَزي دُ الْيَه ودي كَمَا يَزِيدُ فيه للتَّنْقيل ﷺ عَلَى النَّصارَى مُنْزِلَ الإِنْجيل وَجُمْلَ لَهُمْ حَيْثُ ثُلُونَ اللَّهُ اللَّهُمْ حَيْثُ ثُونَا اللَّهُ اللَّا اللَّالِمُ اللّلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا الل وَهْ يَ يَم يِنُ تُهُمَ لَهُ أُو الْقَضَا ﷺ أَوْ مُنْكِر أَوْ مَعَ شَاهد رضا عَمْ يِنُ مَتْهِ وم ولَيْ سَتْ تَتْقَا ب وتُهْمَةً إِنْ قَويَ تُ بِهَا تَجِبُ 🚜 في حَقِّ مَنْ يُعْدَمُ أَوْ يَغيب والَّت عي بهَا الْقَضَا وُجوبُ 🗱 بَعْدُ وَإِنْ مَرَّ عَلَيْهِ احِينُ وَلاَ تُعادُ هذهِ اليَمِينُ وللْيَم ين أَيُّمَ اعْم ال ₩ فيما يكون من دعاوي المال إِلاَّ بمَا عُدَّ من التَّبَرُع ﷺ مَا لَمْ يَكُنْ في الْحال عندَ المُدَّعي المنتبعة المعتبرا المنتبعة المعتبرا وَفي الإِقالَة ابْن عَتَاب يَرى وهذه اليَمينُ حيثُ تُوجَبُ الْحَلْفَ الْحَلْفَ الْمَلْفَ الْمَلْفَ الْحَلْفَ الْحَلْفَ الْحَلْفَ الْحَلْفَ الْحَلْفَ الْحَلْفَ الْحَلْفَ ا ومُثْبُ تُ لنَفْ سه وَمَ نُ نَفَ ي وَإِنْ نَفَى فِالنَّفْئُ لِلْعِلْمِ كَفَى وَمُثْبِ تُ لغَيْرِ ره ذاك اقْتَفَى الله يَحْلُ فُ مَعْ عَدْلُ وَيَ سُتَحَقُّهُ والبالغُ السَّفيهُ بانَ حقُّهُ الغَيْرِ بِالغ وَحَقَّ لهُ اقْتَ ضَي وَتُرْجَا الْيَمِينُ حُقَّ تُ الْقَضَا وحيثُ عَدْلٌ للصَّغير شَهِذَا عَلَيْ بحقِّه وخَصْمُهُ قَدْ جَحَدَا يَحْلُ فُ مُنْكِرٌ وحِقٌّ وُقَّفَا اللي مَصير خَصمُه مُكَلَّفَا وَحَيْثُ يُبْدِي الْمُنْكِرُ النَّكُولاَ اللُّهُ بُلِّغَ مَحْدِ ورَّ به المَالْمُولاً عَمْدُ عَمْدُ عَلَمُ الْمُالُمُولاً والْبِكْ رُ مَ عَ شَاهِدِهَا تَحَلُّ فُ ﷺ وَفَى ادِّعاء الْـوَطْء أَيْـضَا تَحْلُـفُ وَفِي سورَى الْمَشْهور يَحْلفُ الأبُ على عَن ابْنه وَحَلْفُ الابْن مَذْهَبُ

باب الرَّهن وما يتعلَّق به

الرَّهنُ توثيقٌ بحَقِّ المُرتَّهَنْ ﷺ وإنْ حَوَى قابلَ غَيْبَة ضُمنْ مالحْ تقحْ لهُ عليه بيِّنَه ﷺ لمَا جَرى في شأنه مُعيِّنَهُ وإن يَكُنْ عند أمين وُقفًا على فلا ضمانَ فيه مهما تَلفًا والْحَـوْزُ مِـنْ تَمامِـه وَإِنْ حَـصِلْ ﷺ وَلَـوْ مُعِـارًا عند راهـن بَطَــلْ والْعَقْ دُ فيه لم ساقاة وَمَا ﷺ أَشْ بَهَهَا حوزٌ وإنْ تَقَدَما ممَّا استيفاءُ حَقِّ يُمْكِنُ والـشَّرْطُ أَنْ يكونَ ما يُرتَهَنُ فخارجٌ كالخَمْر باتَّفاق الله وداخلٌ كالعبد ذي الإباق ولا في الأش جَار فك لُّ مَنْعَ لهُ اللهُ ا وجازَ في الـرَّهن اشــتراطُ المَنْفَعَـــهُ إلاَّ إذا النَّف عُ لعام عُيِّنا ﷺ والبدو للصَّلاح قد تبيَّنا وفي الَّذي الدَّينُ به من سلف على وفي التي وقت اقتضائها خَفي وبجواز بيع محدود الأَجَالُ العملُ عير إذن راهن جرى العملُ مع جَعْل ه ذاك له ولم يَحِنْ على الله ولم يَحِنْ على الله عَدْ الأصل قُرنْ وجازَ رهن العين حيثُ يُطْبَعُ ﷺ عليه أو عند أمين يوضَعُ والرَّهْنُ للْمُ شَاعِ معْ مَنْ رَهَنَا ﷺ قبضُ جميعه له تَعَيَّنَا ومع غير راهن يَكْفيه أَنْ ﷺ يَحُلَّ فيه كَحُلُ ول مَنْ رَهَنْ والرَّهنُ محبوسٌ بباقي ما وقَع الله فيه ولا يُردُّ قَدْرَ ما انْدَفَعْ وشَرْطُ ملْك الرَّهْن حيثُ لا يَقَعْ ﷺ إنْ صافُهُ منْ حَقِّه النَّهِ يَ يَقَعْ فصل في اختلاف المتراهنين

وفي اختلاف راهن ومُرتَهِنْ ﴿ فَي عَينِ رَهنِ كَانَ فَي حَقَّ رُهِنَ وَ القَولُ قَولُ رَاهِنِ إِنْ صَدَّقًا ﴿ مَالَفَ هُ مَقَالَا عُلَا اللهِ مُلْقَالَا اللهِ مَلْقَالِهُ مُلْقَالِهُ مُلْقَالَ اللهِ مَلْقَالِهُ مُلْدَبَهُ عَلَى اللهِ مَلْقَالِهُ مُلْدِدَ اللهِ مَلْقَالِهُ مَلْدَ اللهِ مَلْقَالِهُ مَا اللهِ مَلْقَالِهُ مَا اللهِ مَلْ اللهِ مَلْقَالِهُ مَا اللهِ مَلْ اللهِ مَلْ اللهُ اللهِ مَلْ اللهُ ا

وسُمِّيَ الصِّنَامِنُ بالحَمِيلِ ﷺ كَذَاكُ بِالزَّعِيمِ والكَفِيلِ فَ وَسُرَّا بِهِ أَوْ عِوَضَا وَهُوَ مِن المعروفِ فَالمَنْعُ اقْتَضَى ﷺ مِنْ أَخْذِهِ أَجْرًا بِهِ أَوْ عِوَضَا

والْحُكْمُ ذا حيثُ اشتراط مَن ضَمنْ وباشتراك واستواء في العدد وصَحَ من أهل التّبرُّعات وهْو بوَجْه أوْ بمال جار ولا اعتبار برضا من ضُمناً وي ستقط الضمان في فساد وَهْ وَ بِمَ اع يَّنَ المُعَ يَّن وَإِنْ ضمانُ الوجه جاءَ مُجْمَلاً وجائز ضمان ما تَاجَلا وما على الحميل غُررُمُ ما حَمَـلُ ويأخُذُ الصَّامنُ من مصمونه والشَّاهدُ العدلُ لقائم بحَقْ من بعد تأجيل لهذا المُدّعي وقيل إنْ لَمْ يُلْف مَنْ يَضْمَنُه وأشْ هَبِّ بضامن الوجه قصى ويَبْرِأُ الحميلُ بالوجه متكى إنْ جاء في الحال بضامن وإن باب الوكالة وما يتعلق بها

> وَمُنعَ التَّوْكِيلُ للسِّفِّمِيِّ أَللَّا ذِّمِّيًّ وجَازَ للْمَطْلوب أَنْ يُوكِلاً وَحَيثُمَ التَّوكي لُ بالإطْلاق ولَيْسَ يَمْضى غَيْرُ مَا فيه نَظَرُ وذَا له تُقْديمُ مَنْ يَراهُ

المضمون عمَّنْ قَدْ ضُمِنْ المضمون عمَّنْ قَدْ ضُمِنْ الله وللله من يُمنَع كالزَّوجاتِ الخيار الخيار الخيار الْهُ قَدْ يُودِّي دَيْنُ مَنْ لا أَذنَا السني فيه السمَّمانُ باد الله وَهُ وَ بمال حيثُ لَمْ يُعَيِّن الْحُكْمُ أَنَّ المالَ قد تُحُمِّلاً الله مُعَجَّ لا وعاج ل موجَّلا ان مات مضمون ولم يَحن أَجَلُ ا أدّاهُ من دُيونه عطاء مطلوب به الضامن حق م وضامنُ الوجه على مَن أَنْكَرا ﷺ دعوى امرئ خشيةَ أن لا يَحْضُرا عليه حتمًا وبقوله القضا الله المناه المن وأخَّ روا الـ سَّائلَ للإرجاءِ على كاليوم عندَ الحُكْمِ بالأداءِ الله عنه المال سُبِن المال المال سُبِن المال الم

يجوزُ تَوكيلٌ لمَنْ تَصرَقًا ﷺ في ماله لمَنْ بذاكَ اتَّصفًا المَرْضِيِّ وَكَالُ بِالْمَرْضِيِّ أَنْ وَكَالُ بِالْمَرْضِيِّ وَمَنْ على قَبْض مَا يًّا قَدَّمَا اللهُ فَقَبْ ضُهُ بَراءًةٌ للْغُرَمَا الله عَمْدُ عُ سَحْنون لَـــهُ قَــدْ نُقـــلاً النَّفْ ويضُ باتَّف اق اللَّهُ اللَّهِ بِنُصِّ في العموم مُعْتَبَرِهُ 🗱 بمثل ه أو بعض مَا اقتَ ضاه وَمَنْ على مُخَصَّص وُكِّلَ لَمْ ﷺ يُقَدِّمْ إلا إنْ به الجَعْلُ حَكَمْ

ومَا من التَّوكيل الاثُّنَّين فَمَا ﷺ زَادَ من الممنوع عند العُلَمَا والنَّقُصُ للْاِقْرار والإِنْكار منْ الله توكيل الإِخْتصام بالرَّدِّ قَمنْ وَحَيْثُ ثُ الاقْرارُ أَتَى بمعْزل ﷺ عَن الخصام فَهْ وَغَيرُ مُعْمَل وَحَيْثُ الْعُلْمَ الْعُلْمَ الْعُلْمَ ال الطُّولُ لَـنْ يُوكَيلُــهُ فِالطُّولُ لَـنْ يُوكَمِّنَــهُ وَمَنْ عَلَى خُصومة مُعَيَّدَ له وإنْ يَكُنْ قُدِّمَ للْمُخاصَمَة 🕷 وتَم ما أراد مَعْ مَنْ خاصَمَهُ ورامَ أَنْ يُنْ شَيَّ أُخْ رَى فَلَ لَهُ ﴿ ذَاكَ إِذَا أَطْلَ قَ مَ نَ وَكَّلَ لَهُ وَالْمَ أَنْ يُنْ ولَـمْ يَجُـزْ عليْـه نـصفُ عـام التَّوْكيل الْخصام التَّوْكيل الْخصام وَلَـــيسَ مَـــنْ وَكَلَّـــهُ مُوكَـــلُ 🟶 بموت مَنْ وكلَّهُ يَنْعَزِلُ وَالْعَ زَلُ لِلْوَكِي لِ وَالْمُوكَ لِ اللَّهِ مِنْ لَهُ يَحِقُّ بِوفَ اوْ الْأُوَّلِ الله مرات من انعرال من انعرال وَمَا لَمَنْ حَضَرَ في الجدال إلاَّ لعُ ذر مَ رض أوْ لِ سَفَرْ الله ومثلًه مُوكًا لُّ ذاكَ حَصْرَ الخَصْمه إنْ شَاءَ أَنْ يُوكِّلَهُ وَ اللَّهُ اللَّالِ اللَّا اللَّا اللَّا اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّاللَّا اللّ وَمَ ن لَ له مُوكَّ ل وَعَزلَ له وَكُلُّ مَنْ عَلَى مبيع وكِّلا على كان له القبض إذا ما أُغْفلاً وغائب بينوب في القيام عنه أب وابن وفي الخصام وجائزً إِنْبِاتُ غَيْرِ الأَجْنَبِي ﷺ لمَنْ يَغِيبُ واخْتَ صامُهُ أُبِي فصل في تداعي الموكِّل والوكيل

وإنْ وكيلٌ ادَّعَى إقْباضَ مَنْ ﷺ وكَّلَهُ ما حازَ فَهُ وَ مُؤتَّمَنْ مَعْ طُولِ مُدَّةِ وَإِنْ يَكُنْ مَضَى ﷺ شَهْرٌ يُصدَقَقْ مَعْ يَمين تُقْتَضَى وإنْ يَكُنْ بِالفَوْرِ الْإِنْكِارِ لَـــ ﴾ فِالقَوْلُ مَــعْ حَلْف لمَـنْ وَكَلَّــ هُ عَ الْيَمِينِ دُونَ مِا تَفْصيل اللهِ مَعِ اللهِ مَعِ اللهِ مَا تَفْصيل وَقيلُ لَ إِنَّ الْقَوْلُ لِلْوِكِيلُ 🟶 فَه وَ مُصدَّقٌ بلاً يَمين وقيل إن أنكر بَعْد حين الله فَمَعْ يَمِينِ قَوْلُهُ مَقْبِولُ وَإِنْ يَمُ رَّ السِزَّمَنُ القَليلُ وقيل بَالْ يَخْ تَصُّ بِالمُفَوِّضِ اليه ذا الحكمُ لفَرْق مُقْتَضي وَمَن لَهُ وكاللَّهُ مُعَيَّدَهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ ا القيم المن القيش لما باعث يلي والزَّوْجُ للزَّوْجَ للزَّوْجَ للزَّوْجَ للزَّوْجَ للزَّوْجَ المُوكَاللَّ وَمَــوْتُ زَوْجٍ أَوْ وَكيــل إِنْ عَــرَضْ ﷺ منْ غَيْــر دَفْـع مَـا بتحقيــق قَــبَضْ مِنْ مالِ بِهِ يَأْذُ ذَاكَ قَائمُ ﷺ بِالفَوْرِ والعك سُ لِعَكْ سِ الأزِمُ

باب الصلح وما يتعلق به

فصل

والصلُّحُ جائزٌ بالاتَّفاق ﷺ لكنَّه ليس على الإطلاق وهْ و كَمث ل البَيْع في الإقرار الله كَذلك للْجُمه ور في الإنكار فجائز" في البيع جازَ مُطْلَقًا على فيه وما اتُّقي بَيْعًا يُتَّقَى كالصُّلْح بالفضَّة أو بالذَّهَب على تفاضُ لا أو بتاخُّر أبي والصُّلْحُ بالمَطْعوم في المطعوم والوضعُ من دَيْن عَلَى التَّعْجيل والْجَمْعُ في الصُّلْح لبَيْع وسَلَفْ

ولللب الصلُّم على المَحْجور والصُّلْحُ في الكالئ حَيْثُ حَالاً ﷺ بالصَّرْف في العين لـزَوْج حَـلاً باب النكاح وما يتعلق به

العُم العُم وم العُم وم العُم وم المزيد فيه التّأجيل وما أبانَ غَررًا بذا اتَّ صف

المَاثُور عَفِّه المَاثُور المَاثُور عَفِّه المَاثُور المَاثُور عَلَمُاثُور عَلَمُاثُور المَاثُور عَلَمُاثُور المُاثُور عَلَمُ المُاثُور عَلَمُاثُور عَلَمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلِمُ عَلِمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلِمُ عَلِمُ عَلِم إِنْ خَشِيَ الْفَوْتَ عَلَى جَميع مَا ﷺ هُوَ بِه يَطْلُبُ مَنْ قَدْ خَصِمَا وللوصى الصلُّحُ عَمَّنْ قَدْ حَجَرْ عَلَى يَجِوزُ إِلاَّ مَعَ غَبْن أَوْ ضَرَرْ وَلاَ يَجُوزُ نَقْضُ صُلْحَ أَبْرِمَا ﷺ وَإِنْ تَراضَ يَا وَجَبْرًا أَلْزِمَا وَيُنْقَضُ الواقعُ في الإنكار الله الله الله علام الله الله الإقرار والتَّركاتُ ما تكونُ الصلُّخُ ﷺ مَعْ علْم مقدار لها يَصحُّ وَلاَ يَجُوزُ الصُّلْحُ باقْتُ سام مَا ﷺ في ذمَّة وإنْ أَقَرَ الغُرمَا والنزَّرْع قبل فَرْوه والثَّمَر اللهُ ما دامَ مُبْقَى في رؤوس السُّجَر و لا بإعطاء من الورَّات الله العَيْن في الكالئ والميراث وحيثُ لا عَيْنَ ولا دَيْنَ وَلا دَيْنَ وَلا اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ اللهُ وَإِنْ يَفُتْ مِا الصِّلْحُ فِيه يُطْلَبُ ﷺ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ مَعَ قَبْض يَجِبُ وجائز تَحَلُّ لَ فيما ادُّعي على ولَد مْ تَقُدمْ بِيِّنَ لَهُ للمُ دَّعي

وباعتبار النَّاكح النِّكاح النِّكاح النِّكاح اللهِ واجب بِّ أَوْ مَندوب الوُّ مُباحُ

وفي الدُّخول الخنُّمُ في الإشْهاد الله عليه وهُ و مُكَمَّلٌ في الانعقاد فالصِيغةُ النُّطْقُ بما كَأَنْكَدَا اللَّهُ مِنْ مُقْتَضِ تَأَبُّدًا مُسْتَوْضِدَا ورُبْعُ دينار أَقَالُ المُصدرَق الله وليسَ للْأَكْثَر حَدَّ ما ارتُقي أَوَ مِا بِهِ قُومً أَوْ دراهِمُ اللهِ ثَلاَثَةً فَهْ يَ لِهُ تُقَاومُ وَقَدُرُهَا بِالْدِرُهُم الْسَبِعِينِي ﷺ نحوِّ من العشرين في التَّبيين 🏶 بخمــــسة بقَـــــدْرها تُتــــــاطُ ويَنْبَغ ي في ذاك الاحتياطُ الله فيه وحتمًا لله دُخول فرضا ومنه ما سُمِّي أو ما فُوِّضَا وكُلُّ ما يَصِحُّ ملْكَ ا يُمْهَ رُ ﴿ ﴿ إِلاَّ إِذَا مِا كِان فيه غَرَرُ ا والمَهْرُ والصَّداقُ ما قَدْ أُصندقًا وفي الكتاب بالمجاز أُطْلقَا ويُكْ رَهُ النِّك احُ بالمُؤجَّل ﷺ إلا إذا كانَ معجَّال وَأَمَدُ الكَوالِيُّ المُعَيَّنَ فَ اللهُ عَلَيْنَ فَ المُعَيَّنَ فَ المُعَيَّنَ فَ المُعَيَّنَ فَ المُعَيَّنَ فَ المُعَيَّنَ فَ المُعَالِّقِ المُعَيَّنَ فَ المُعَالِّقِ المُعَالِّقِ المُعَيِّنَ فَ المُعَالِقِ المُعَلِقِ المُعَالِقِ المُعَلِقِ اللَّهِ اللَّهِ المُعَالِقِ المُعَالِقِ المُعَالِقِ المُعَلِقِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللْعِلْمِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّعِلْمُ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّع بحَ سَب المهُ ر في المقدار ﷺ ونسبة الأزواج والأقدار فصلٌ في الأولياء وما يترتب على الولاية

وعاقد يكونُ حُرِّ ذَكَرا الله في الله الله الله الله الله الله والقرب فيه اعتبرا والسبتيقُ للمالك في البن في أب في الله في الله والمسبق المالك في الله والمرب الله والمرب الله والمرب الله والمرب الموليا في الله والمرب والمرب الموليات المو

كُمَا لَــ هُ ذَلَــ كُ فَـــي صِــ خَالِ ﷺ بناتِــــ هِ وبِــــالِغ الأبكـــار الجبر مُطْلَقًا لَـــ هُ تَفَـــ رُدُ ويُ سُتَحَبُّ إِذْنُهَا وِالسَّيِّدُ والأبُ إِنْ زِوَّجِها من عَبْد الله فَهْ وَ متى أَجْبَرَ ذُو تَعَدّ وكالأب الوصي فيما جعَلاً السَّبَ عُ بُلوغ بعد الشِّبات السَّبَبُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّا اللَّالَّاللَّا اللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا وحيثما زوَّجَ بكرًا غيرُ الأب المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل وحيثما العقد لقاض وللي الله عَبْد عَبْدَ عَالْمَاعِ عَبْدَ عَبْدَ عَبْدَ عَبْدَ عَبْدَ عَبْدَ عَبْدَ عَبْدَ واس تُنطقَتُ لزائد في العقد الْحرام الْخُلْفُ فيها يَجْرِي الْحرام الْخُلْفُ فيها يَجْرِي وَنَيِّ بِعِ ارضٍ كِ البِكْرِ كواقع قبل البلوغ الوارد الله وكالصَّعيح ما بعق د فاسد وَإِنْ يُرشِّدُهَا الوَصِيُّ مَا أُبِي ﷺ فيها ولايةُ النِّكاح كالأب فصلٌ في حكم فاسد النكاح وما يتعلق به

وفاسد أد الذكاح مهما وقع الله فالقسع فيه أو تكف شرعا في النه النها وبعث وفي النها في النها وبعث وفي النها في النها وبعث وما في النها أد أو المنها وبعث وما في النها أو المنها والمنها والمنها

والعبد والمرأة حيث وصليا وعقدا على صبي أم ضيا والأب لا يقضي الله على على الله وعقدا على صبي أم ضيا والأب لا يقضي الله عالم عالم والأب لا يقضي الله عالم عالم والم تجهد زه لابنته من ماله وبسوى المصداق له يش يُلْ زم الله تجهد ز الثّي ب مَ ن يُحكّم وأش هَرُ القوريُن أَنْ تُجَهّر زا الله تكالي لها قد حُوزًا وللوصلي ينبغ وللله والثيّب ب

وزائدٌ في المهر بعد العقد لا ونصفُّهُ يَحقُّ بالطَّلاق وإنْ أتى الصنَّمانُ بالمَهْر عَلَى وَنَحْلَ قُ لَ يُس لَهَ افْتُقَالُ ويَنْفُذُ المَنْحُولُ للصَّغير مَعْ

فصل في تداعي الزوجين وما يلحق به

السزَّوجُ والزَّوْجِـةُ مهمـا اختلفَـا ﷺ في قَـدْر مَهْـر والنِّكـاحُ عَرَفَـا فإنْ يَكُنْ ذلك من قبل البنا على فالقولُ للزَّوْجَة قد تَعَيَّنا مَعَ اليمين إِنْ تكن لَمْ تُحْجَر الله وعاقد يَحْجُرُها بها حَري وبَعْدَ ذَا يَحْلُ فُ زُوجٌ أَنْكَ رَا عَلَى اللَّهِ ثُمَّ يَكُ وِنُ بَعْدَهَا مُخَيَّ رَا في دفع ما كان عليه القسم ملك أو الفراق دون شيء يلزرم وإنْ تَراضِ يَا على النِّك اح الله ففي الأَصَحِّ الرَّفْعُ للجُناح وفي انفساخ حيثُ يُفْقَدُ الرِّضَا ﷺ وبطلقة واحدة جرى القَضا والحكمُ في نُكُولِ كُلِّ منهما ﷺ بِمَا بِهِ بعد اليمينِ حُكِمَا وقيلَ بَالْ نُكُولُ لَهُ مُصَدِّقُ ﷺ لمَا ادَّعَتْ لَهُ زَوْجَ لَهُ مُحَقِّقُ وحيثُمَا ادُّعي ما قَدْ يُنْكَرُ ﷺ تَرِدُّدُ الإمام فيه يُؤثّرُ فق ال يَحْلف ان والنِّك احُ اللهِ بينهم اللهَ سنْخُ لَـ لهُ يُتَـ احُ وجَعَلَ القَولَ لَمَنْ جَاءَ بِمَا ﷺ يُشْبِهُ وارْتَضاهُ بَعْضُ العُلَمَا والنَّوْعُ والوَصْفُ إذا ما اختلفًا على فيه للختلف في القدر اقْتَفَى والقولُ قولُ الزَّوْج فيما عيِّنا على من قَدْره مع حلْف بعد البنا وتَحْلُفُ الزَّوْجِةُ إِنْ لَمْ يَحْلُف اللَّهِ وتَقْتَضِي مَا عَيَّتَ تُ بِالْحَلْف وإنْ هما تَحالفَا في نوع مَا على أَلْزِمَا وفي الأصَحِّ يَثْبُ تُ النِّكاحُ اللَّهِ ومَهْ رُ مِثْلِهَا لها مُباحُ

🧩 يَـــ سُقُطُ عَمَّــا زادَهُ إِنْ دَخَـــالاَ المُ الْإِبْتَاء كالصَّداق الْإِبْتَاء كالصَّداق ومَوْتُ لُ الْمَنْ ع منْ لَهُ مُقْ تَض الله فإنَّ لَهُ كَهِ قَلْ مْ تُقْ بَض الطُّلاق المُعْدِلُ مَا حَمَّلُ مَا حَمَّلُ مَا الْحَمْالُ مَا حَمَّالُا المُخْتالُ المُخْتالِ المُخْتالِ المُخْتالِ اللهُ الخيه في المُشاع إنْ موتٌ وَقَعْ المُشاعِ اللهِ المُشاعِ المُ وَمِعْ طَلَقَ قَبْلُ الابتناء الله تَنْبُ تُ والفَسْخُ مَعَ البناء والخُلْفُ فيها مَعْ وقوع الفسخ في الله تناكُح قَبْلُ البناء فاعْرف

فصل في الاختلاف في القبض

وإن هما قبلَ البناء اخْتَلَفَا على القبض النَّقْد الَّذي قَدْ وُصفًا وَهُو لَها فيما ادَّعَى من بَعْد أَنْ

والْقُولُ قُولُ الزَّوْجِ بعْدَ مَا بَنِّي عَلَى البنا البنا عَلَى الدَّفْعَ لَهَا قَبْلَ البنا والقَوْلُ واليمينُ للَّذِي ابْنَتَى عَلَى اللَّهُ عَبْلُ الإِبْتَا إِنْ كَانَ قَدْ حَلَّ وَفَى الَّذِي يَحِلْ ﴿ ﴿ كُلَّ اللَّهِ مِا اللَّهِ وَلُّ جُعِلْ تُصمَّ لَهَا امْتناعُهَا أَنْ يَدُخُلاَ ﷺ أَوْ تَقْبِضَ الحائنَ ممَّا أُجِّلاً

فصل فيما يهديه الزوج ثم يقع الطلاق

وكُلُّ مَا يُرْسِلُهُ الرَّوْجُ إلى ﷺ زَوْجَ بِلى النَّيْابِ والْحُلَى ف إنْ يَكُ نْ هَديَّ ةً سَ مَّاهَا على فَ لاَ يَ سوغُ أَخْ ذُهُ إِيَّاهَا إلاَّ بِفَ سَبْحَ قَبْ لَ أَنْ يَبْتَنيَ ا وَإِنْ يَكُ ن عاريَ لَهُ وَأَشْ هَذَا ﴿ وَأَنْ يَكُ مِنْ قَبْلُ سِرًّا فَلَـ هُ مَا وَجَدَا وَمُدَّع إِرسَالَهَا كَيْ تُحْتَسِبُ اللَّهُ مِنْ مَهْرِهَا الْحَلْفُ عَلَيْهِ قَدْ وَجَبْ ثُمَّ لَهَا الْخيارُ في صَرف وفي الله إمساكِها مِنَ الصَّداقِ فاعْرِفِ وَمُدَّعي الإرسال التَّواب ﷺ شاهده العرف بالاارتياب وشَرِطُ كسوة من الْمَحْظ ور الله الزَّوْج في الْعَقْد عَلَى الْمَشْهور فصل في الاختلاف في الشوار المورد بيت البناء

والأبُ إِنْ أُوْرَدَ بيتُ مَنْ بَنَى ﷺ ببنت البكر شوارَ الابتنا وق امَ يَدَّعي إعارةً لمَا ﷺ زادَ على نَقْد إليه سُلِّمَا اللهُ عَمْ اللهُ يَطُلُ بَعْدَ البنَا فَوْقَ السَّنَهُ السَّنَهُ السَّنَهُ السَّنَهُ السَّنَهُ السَّنة ف الْقَولُ قولُ له بغير بَيِّنَ له وَإِنْ يَكُنْ بِمَا أَعِارَ أَشْ هَدَا ﷺ قَبْلَ الدُّخول فَلَهُ ما وجدا وفي سوى الْبِكْر وَمنْ غير أب على قبولُ قَول دونَ إشْهاد أبي وَلا ضمانَ في سوى ما أَتْلَفَت الله مالكَة لأَمْرهَا العلم اقْتَفَت

فصل في الاختلاف في متاع البيت

وإنْ متاعُ البيتِ فيه اخْتُلُفَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ عَلِيْهِ عَلَيْهِ عَلَ ف القَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعْ يَمين اللَّهِ فيما به يَلِي قُ كالسَّكِّين ومَا يَلِي قُ بالنِّساء كالحلى الله فَهْ وَ لزَوْجَة إذا مَا تَاأَتَلى وَإِنْ يَكُ نَ لَاقَ بِكُ لِّ مَنْهُمَ اللَّهِ مِثْلُ الرَّقِيقِ حَلَفَا واقْتَ سَمَا

ومالِكٌ بِذَاكَ للزَّوْجِ قَصَى ﷺ مَعَ الْيَمِينِ وَبَقُولِهِ القَصَا وَهْوَ لَمَنْ غِيرِ مَا تَفْصيل وَهُ وَلَمَنْ غِيرِ مَا تَفْصيل فصل في إثبات الضَّرر والقيام به وبَعث الْحكَمَيْن

ويَثْبُ تُ الإضْ رارُ بالسشُّهود الله أوْ بِسماعٍ شاعَ في الوجودِ كَذا إذا عدلٌ بالْإضرار شَهد وحيثما الزَّوْجَةُ تُثْبِتُ الضَّرَرْ وَيَزْجُرَ القاضي بما يَـشاؤُهُ

وَإِنْ تَكُنْ قَدْ خَالِعَتْ وَأَثْبُتَتْ عُلْمَ اللَّهِ الْمُسْرِارَةُ فَفَي اخْتَلاع رجعتْ الرَّدُ للْخُلْعِ مَعَ الْحَلْف اعْتُم دُ لأنَّ ذاك راجع للمال الله وفُرْقَة تَمْضي بكُلِّ حَال الله عَلَمْ يَكُنْ لَهَا بِهُ شَرِطٌ صَدَرُ الطُّلاق إنْ يَعُد قَصاؤُهُ وَبِالطَّلاقِ إِنْ يَعُد قَصاؤُهُ وَإِنْ تُبِوتُ ضَرِر تَعَ ذَّرا ﷺ لزَوْجَ لة ورَفْعُهَا تَكَ رزَّا فالحَكَم إِن بَعْدُ دُيُبْعَثُ إِن اللَّهُ يَيْنَهِم المُقْتَ ضَى الْقُرْآنِ إِنْ وُجِدَا عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا ﷺ والْبَعْثُ مِنْ غَيْرِهِمَا إِنْ عُدمَا وَمَا بِهِ قَدْ حَكَمَا يَمْ ضِي وَلاَ عِلْهُ إعْدَارَ للرَّوْجَيْنِ فيما فَعَلاَ

فصل في الرضاع

وَكُلُّ مَنْ تَحْرُمُ شَرْعًا بِالنَّسِبُ ﴿ فَمَثَّلُهَا مِنَ الرَّضَاعِ يُجْتَلَبُ فَانِ أَقَرَ السِزَّوْجُ بِالرَّضِاعِ ﷺ فَهْ وَ السي فَسْخ النَّكاح داعي ويَلْ زَمُ الصَّداقُ بالبناء ﷺ ونصفُهُ من قَبْل الإبْنناء كذاك بالإقرار منهما معا على الاباعتراف زَوْجَة إِنْ وَقَعَا ويُفْ سَخُ النِّك احُ بِالعَ دُلَين ﷺ بصحَّة الإرضاع شاهدَيْن وبِ اثْنَتَيْنِ إِنْ يَكُ نِ قَوْلُهُمَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ عَفْد قَدْ فَشَا وَعُلمَا ورجُ ل وامْ رأة كذا وَفي التُّقُولِي اقْتُفي واحدة خُلْف وفي الأولى اقْتُفي

فصل في عيوب الزوجين وما يُرادُ به

مِنَ الجُنونِ والجُذامِ والبَرَصُ ﷺ والدَّاء في الفَرْجِ الخيارُ يُقْتَنَصَ بَعْد تُبُوت العيب أو إقرار الله المختار الجَ بِّ والعُنَّ ة والخصاء على الم وداء ف رج الزوع بالقصاء وذاك لا يُرْجَ عِي لَكَ لهُ زَوَالُ

وبَعْد دَ ا يَحْكُ مُ بِالطَّلاق والعبد في الأصح كالأحرار وكالرِّجال أجَال أنساء وفي سواها لا يكونُ الأجَلُ ويُمْنَعُ الْمَبْروصُ والمَجْ ذومُ من ، إلا اعتراضًا كان بعد ما دَخَلُ وبالقديم الزُّوُّجُ والكَثير إلاَّ حديثَ بَرص مَنْ زور وزوجة بسابق اعقده والرَّنْفِ داءُ الفَرْج في النساء والقَولُ بَعْدُ في الحُدوث قولُ الأب فصل في الإيلاء والظّهار

وَأَجَلُ الإيلاء من يَوْم الحَلف ، وعادمٌ الْوَطْء النِّساء الله كَالشَّيْخ مِنْ إِلَاءِ الله عَلَاثُ الله عَلَاثِ الله عَلَاثِ الله عَلَاثِ الله

وحيثُ عيب الزَّوْج باعْتِراضِ ﷺ أَوْ بَرَص وقِيمَ عند القاضي أَجَّلَ لَهُ إلى تمام عام ﷺ كذاك في الجُنون والجُذام انْ عُدمَ البُرْءُ على الإطلاق اللَّهُ وقيلُ بالنَّهُ شَطير كالظِّهار عالطِّهار الأدواء هذه الثلاثة الأدواء الله الله ما يَرى المؤجِّلُ اللهِ مَا يَرِي المؤجِّلُ الله الله عنائه وذو الجُنون فاس تَبنْ وذو اعْتراض وحْدَهُ لَنْ يُمْنَعَا ﷺ وهُ و مُصدَق إذا ما نوزعًا وإنْ يَقُلُ وطئت أَثْنَاءَ الأَمَدْ ﷺ فقوال له مع اليمين مُعْتَمَدْ وتُمنَعُ الإنفاقَ مَنْ لَمْ تَدْخُل اللَّهِ إِن طَلَبَتْ لهُ في خال الأَجَال الأَجَال الله والْوَطُّ منه هَبْهُ مَرَّةً حَصَلُ # يُــــــرَدُّ والحــــــادثِ واليَــــسيرِ المَ شُهور المَ المَ شُهور المَ شُهور الله وهو الزواج آفة من بعده القَرْن ثم العَفْ ل والإِفْ ضَاء العَفْ ل والإِفْ ضَاء و لا تُردُ من عَمَّ ع ولا شَالُ اللهِ ونَحْ وه إلاَّ بِشَرْط يُمْتَثَّ لَ اللهُ عَمَّ عَمَّ ع ولا شَالُ اللهُ والزَّوْجُ حيثُ لَمْ يَجِدْهَا بِكُرا ﷺ لَمْ يَرْجِعْ إِلاَّ باشْ تراط عَذْرًا ما لَمْ يُزِلْ عُذْرَتَهَا نكاحُ الله مُكْتَ تَمَّ فِ الرَّدُّ مُ سُتباحُ والقولُ قولُ الزَّوْجِ قَبْلَ الإِبْتَا ﷺ في قدم العَيْب الَّذي تَبيَّنَا السزَّوْجُ إِذ ذاك بَيانُهُ وَجَهِ كذا بررد في انتساب ألفيا على العيد العنيدة أو مُ ستترقًا قصيا

وَمَــنْ لِــوَطْءِ بِيَمــينِ مَنَعَــهُ ﷺ لِزَوْجَــة فَــوْقَ شُــهُور أَرْبَعَــهُ ف ذلك الموالى وتَأْجِيلُ وَجَبِ اللهِ لَهِ لَهُ إلى فَيْئَتِه لما اجْتَنَبُ وحانت من يَسوم رَفْعه انْتُسف ويَقَعُ الطَّلَقُ حيثُ لا يَفْي التَّخَلُّفِ إلاَّ على ذي العُذر في التَّخَلُّفِ وأجَلُ المُولِي شهورٌ أَرْبَعَهُ ﴿ وَاشْ تَرَكَ التَّارِكُ الْوَطْءِ مَعَهُ فِي ذَكَ حِيثُ التَّرِكُ قَصِدًا الصَّرَرُ ﴿ فَي مِنْ بَعْدِ زَجْرِ حَاكِمٍ وَمَا ازْدُجَرُ فِي فَي ذَكَ حِيثُ التَّرْكُ قَصِدًا الصَّرَرُ ﴿ فَي الطِّهِ الرَّهُ المَصْفُورُ اللَّهِ المَالِّةُ المَصْفُورُ اللَّهُ المَصْفُورُ اللَّهُ المَصْفُورُ المَصَلَّقُورُ ﴿ مَنْ يَوْمِ رَفْعِهِ هُو الْمَسْهُورُ مَنْ يَوْمِ رَفْعِهِ هُو الْمَسْهُورُ مَنْ يَعْدِ أَنْ يُومُ مِنْ يَوْمِ رَفْعِهِ هُو الْمَسْهُورُ مَنْ بَعْدِ أَنْ يُومُ مِنْ التَّكْفِيرِ ﴿ وَهْمِي على التَّرْتِيبِ لِا التَّخْييرِ مَنْ بَعْدِ أَنْ يُومُ مِنْ التَّكْفِيرِ ﴿ وَهُمْ عَلَى الْوَطْءِ لَهُ التَّخْييرِ وَهُمْ مَنْ لَأَعْلَى الْوَطْءِ لَهُ التَّخْييرِ وَانْ يَكُنُ مُظَامِا لُو مُ مُولِي ﴿ عَبْدَا يُؤَجَّلُ المَّالِقُ فَي الْفُوجِيلِ التَّالَّذِيلِ وَاللَّهُ اللَّهُ مَنْ عَلْمَا اللَّهُ اللَّهُ مَنْ عَلْمَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى المُوجِيلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ عَلْمَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى المُوجِيلِ اللَّهُ مَنْ عَلَى المُوجِيلِ اللَّهُ مَنْ عَلَى المُوجِيلِ اللَّهُ مَنْ عَلَى المُوجِيلِ عَلْمَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى المُوجِيلِ عَلَى اللَّهُ مِنْ عَلَى المُوجِيلِ عَلَى اللَّهُ وَمَنْ كَفَرَا التَّالَّذِيلُ وَيَعْلَى اللَّالَالُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى المُوجِيلِ وَلَا التَّالِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللللْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللللَّهُ عَلَى الللللَّهُ عَلَى اللللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللللَّهُ عَلَى الللللْمُ اللَّهُ عَلَى اللللْمُ اللَّهُ عَلَى الللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ عَلَى اللللللَّهُ عَلَى الللللَّهُ عَلَى اللللَّهُ عَلَى اللْمُعَالِي اللللللْمُ اللَّهُ عَلَى اللللْمُعَلِي ال

وَإِنَّمَ اللَّازَّوْجِ أَنْ يَلْتَعِنَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ مَعَ ادِّعائه للس تبراء الله وَدَيْ ضَةً بيِّنَةُ أَلاِّجْ زاء ويُ سُجَنُ القادفُ حتى يَلْ تَعنْ ﴿ وَإِنْ أَبِى فَالْحَدُّ حُكْمٌ يَقْتَرِنْ وَيُ سُجَنُ القادف عَلَم يَقْتَرِنْ وَمَا بِحَمْ لَ بِثُبُوتِ إِنَّ يَقَعْ اللَّهِ وَقَدْ أَتَى عَنْ مالَكَ حَتَّى تَضَعْ وَيَبْدُ دَأُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّالَةِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِثْبَاتًا أَوْ نَفيًا عَلَى مَا وَجَبَا ﷺ مُخَمِّ سَا بِلَعْنَ ۗ ۗ إِنْ كَ ذَبَا وتَحْلَفُ الزَّوْجَةُ بَعْدُ أَرْبَعَا ﷺ لتَدْرَأَ الحَدَّ بنَفْ ي ما ادَّعَى تَخْمِي سُهَا بِغَ ضَبَ إِنْ صَدَقًا عَلَى اللَّهِ اللَّهِ انُ افْتَرَقَا ويَ سَقُطُ الحَدُّ وَيَنْتَفَى الولَدْ ﷺ ويحْرِمُ العَودُ إلى طول الأَمَدْ والفَسنخُ من بَعْد اللِّعان ماض على دونَ طلق وبحُكْم القاضي وَمُكْ ذَبٌّ لنَفْ سِه بَعْدُ الْتَحقُّ اللَّهِ وَلَدُهُ وَحُدَّ والتَّحْرِيمُ حَقْ وراجعٌ قَبْلَ التَّمام منْهُمَا ﷺ يُحَدُّ والنِّكاحُ لَن يَنْفَ صما وَسَاكَتُ وَالْحَمْ لُ حَمْ لُ بَيِّنُ ﷺ يُحَدُّ مُطْلَقًا وَلاَ يَلْ تَعِنُ وَإِنْ تَصْنَعْ بَعْدَ اللِّعِانِ لأَقَلْ عِلْمُ مِنْ ستة الأَشْهُر فِالمَهْرُ بَطَلْ ولَ يْسَ للتَّحْ ريم من تَأْبيد اللَّهِ النَّكِ احُ كِ انَ كِ المَفقود باب الطلاق والرجعة وما يتعلق بهما

مِنَ الطِّلْقِ الطَّلْقَةُ السُّنِّيَّةُ ﷺ إِنْ حَصَلَتْ شُروطُهَا الْمَرْعيَّةُ

من ذاك بائن ومنه رَجْعي منْ له مُمْلَا اللهِ وَمنْ له خُلُعي وَلا افْتَقَارَ فيه للصَّداق ومُوقِعُ الطَّلق دونَ طُهْر وَفِي المُملِّك خلافٌ والقصنا وبالثَّلاث لا تَحالُ إلاَّ هَ بِ أَنَّهَا بِكَلْمَ لَهُ قَدْ جُمعَ تُ

والخُلْعُ سائغٌ والإِفْت داءُ ﷺ فالإِفت داءُ بالَّذي تـشاءُ ولللب التسراك من الصداق

وَمَنْ مَريض وَمَتَى مِن المَرض

وَهْيَ الوُقُـوعُ حَـالَ طُهْـر واحدَهْ ﷺ مَـنْ غَيْـر مَـسّ وارْتـداف زائـدَهْ المُنتَّى فَهُ وَ بدعى السُنتِّي فَهُ وَ بدعى الله عَلَمُ اللهُ عَمْرَاتُ عَمْرَاتًا وَرَجْعَى ويَمُلُ كُ الرَّجْعَ لَهُ فَي الرَّجْعِيِّ ﷺ قَبْلَ انْقَضاء الأُمَد المَرْعِيِّ الله الله والإذن والصوليّ باتَّف اق المُرْتَ ضَى المُرْتَ ضَى المُرْتَ ضَى المُرْتَ ضَى وب أَنْ كُلُّ طَلِقٍ أُوقَعَا ﴿ قُبْلَ الْبِنَاءِ كَيْفَمَا قَدْ وَقَعَا وَهْ وَ لَكُ رِّ مُنْتَهَى الطَّلَق الطَّلَق الطَّلَق وَكُمْهَا يَنْفُدُ بِالإطلاق وَمُوقَعٌ ما دونَها مَعْدودُ ﷺ بَيْنَهُمَا إِنْ قُصِي التَّجْديدُ

فصل في الخلع

والْخُلْعُ بِاللازم في الصَّداق على وحَمْ ل أَوْ عددة أَوْ إنفاق وَلَ يُس لَ لِلَّهِ إِذَا مِ اللَّهِ الْوَلَدِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الْمُدَد والْخُلْعُ بالإِنفَاقَ مَحْدود الأَجَلُ ﷺ بَعْدَ الرّضاع بجَوازه العَمَلُ وَجِازَ قَوْلاً واحدًا حيثُ الْتُزمْ ﷺ ذلكَ وإنْ مُخَالِعٌ بِ عُدِمْ فصلٌ

وَيَلْ زَمُ الطَّ لاقُ بالتَّ صريح الله وبالْكناياتِ على الصَّحيح وَيَنْفُ ذُ الْواقعُ مِنْ سَكْران اللهِ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اتَ فَللزَّوْجَةِ الإرْثُ مُفْتَرضَ ما لَمْ يَكُنْ بِخُلْعِ أَوْ تَخْييرِ ﷺ أَوْ مَرضِ لَيْسَ مِنَ المَحْدُورِ والخُلْفُ في مُطَلِّق هَـزُلاً وَضَـحْ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ إِلاَّ إِن الهَـزِلُ اتَّـضَحْ وَمالَ اللَّهِ لَا يُسْ لَا لَهُ بِمُلْ زِم القَالِمُ اللَّهُ لَمُكْرَه فِي الْفَعْلَ أَوْ فِي الْقَسَم

وك لُّ مَنْ يَمِينُ له باللازمَ له الله المُ المُ الله عن يَمينُ له باللازمَ له الله الله عنه الأصبح الأمنة

وقيل بَالْ واحدة رَجْعي ه الله مع جَها ه وفَق ده النّي ه وقيلَ بَلْ بائنَةً وقيلَ بَلْ على جميع الأَيْمان وما به عَمَلُ والبكْ رُ ذاتُ الأَب لا تَخْتَلَ عُ ﷺ إلاّ بِإِذْن حِاجِز وتُمُنَ عُ وَامْتَنَعَ الْخُلْعُ عَلَى الْمَحْجُ ور والْخُلْعُ جائزً عَلَى الأصاغر وَمَنْ يُطَلِّقُ زَوْجَةً وتَخْتَلَعْ تُ مَّ يُطَلِّقُهَا فَحُكْمُ الشَّرْعِ ﷺ أَنْ لاَ يَعُودَ حُكْمُ ذاكَ الخُلْعِ وَإِنْ تَمُ تُ ذَاتُ اخْ تلاع وُقفَ الله من مالها ما فيه الدَّيْن وَفَا للأمَد الَّذي إليه التُزمَا ﷺ وَهْ وَ مُ شَارِكٌ به للغُرمَا ومَوْقِعُ التَّلاث في الخُلْعِ ثَبَت ﷺ طلاقًه والْخُلْعِ رُدَّ إِنْ أَبَت تُ

وموقع الطَّلق دونَ نيَّه وَقِيلَ بَالْ يَلْزَمُ لَهُ أَقْصَاهُ ﷺ وَالْأُوَّالُ الْأَظْهَ رُ لا سَوَاهُ ومَا امْرُوَّ لزَوْجَة يَلْتَزمُ اللهِ مَا زَمانَ عصمة يَسْتَلْزمُ فَ ذا إذا دون ال تُلاث طَلَّقَ ا مثْ لُ حضانة والإنفاق علَ عي كَذَا جَرَى العملُ في النَّمَّتيع ﷺ بأنَّ له يَرْجِع بالرُّجوع وشَ يْخُنَا أبو سَ عيد فرَّقَ ا ﷺ بَيْنهم اردًا عَلَى مَ نْ سَ بَقَا وقالَ قَدْ قاسَ قياسًا فاسدًا ﷺ مَنْ جَعَلَ البابَيْن بابًا واحدًا لأَنَّ هُ حَقٌّ لَـ هُ قَـدْ أَسْ قَطَهُ وَذَاكَ لَ مْ يُ سَقَطْهُ مُ سَتَوْجَبُهُ ﷺ فَعِ ادَ عِن دَمَا بَدَا مُوجِبُ هُ والأَظْهَ رُ العَ وْدُ كَمَ نْ تَخْتَلَ عُ ﷺ فَكُ لُّ مِا تَثْرِكُ لَهُ مُرْتَجَعُ

فصلٌ في التداعي في الطلاق ويَغْ رِمُ الْجِمِيعَ مَهْمَا نَكَ لاَ ﷺ وَإِنْ يَكُ نُ لاَ لابتناء قَدْ خَـلاً

🏶 كَذا عَلَى الثَّيِّب بعدَ الإِذْن لَــــهُ الاً بإذْنه عَلَى المَ شُهور الله مسع أَخْذ شَسِيء لأَب أَوْ حساجر

بطَنْقَ لَهُ يُفَارِقُ الزَّوْجِيَّةُ الله وَإِنْ راجَعَ عادَ مُطْلَقًا الله عَلَمُ اللهُ اللهُ

والنزَّوْجُ إِنْ طَلَّقَ منْ بَعْد البنا ﷺ ولادِّعاء الوَطْء رَدَّ مُعْلنَا فِ الْقَوْلُ لِلزُوجِ لِهُ وَتَ سُتَحَقُّ ﷺ بَعْدَ الْيَمِينِ مَهْرَهِ الَّذِي يَحِقُّ وإنْ يَكُنْ منْهَا نُكُولٌ بالقَسَمْ ﷺ عليه والواجب نصف ما التزمَ

فصلٌ

والأَخْذُ إِنْ مَرَّتْ لها شُهورُ وَإِنْ يكونا اخْتَلَف في المَلْبَس والقولُ للزَّوْج بثوب مُمْ تَهَنَّ وَحيثُمَا خُلْفُهُمَا في النزَّمَن وعَجْزُه ا يَم ينُ زَوْج يُوج بُ

وَمَ ن يُطَلِّق طَأْقَ لَهُ رَجْعي هُ ثُمَّ لَـ 4 ارتجاعُها حَيْثُ الكذب وما ادَّعَ تُ من ذلكَ المُطَلَّقَ 4 والحُكْمُ في العبيد كالأحرار وَيَتْبَعُ الأولادُ في اسْترْقاق

ف القولُ قولُ زائر وقيلَ بَلْ ﷺ لزَوْجَة وما عليه منْ عَمَلُ وَمَنْ كَسَا الزَّوْجَةَ ثُمَّ طَلَّقَا ﷺ يَأْخُذُهَا مَعْ قُرْبِ عَهْد مُطْلَقًا اللُّهُ فِالقولُ قُولُ زَوْجَةَ فِي الأَنْفَسِ التُسُ ذات الحمل بالحمل اقترن اللزَّوْجَة فيه بيَّني ا فَتُقَابَهُ بِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا فصل

فَ القَولُ للزَّوْجَ لة واليم ين الله عَلَى انْق ضاء عدَّة تُبينُ الله عُسستو صنح من الزمان المُقترب السَّقْط فَهْ عِي أَبَدًا مُصِدَّقَهُ السَّقْط فَهْ عِي أَبَدًا مُصِدَّقَهُ وَلاَ يُطَلِّ قُ الْعَبِيدَ السَّيِّدُ عَلَيْ الصَّغِيرَ مَعَ شَيْء يُرْفَدُ وكَيْفَمَا شَاءَ الكبيرُ طَلَّقَا ﷺ ومُنتهاهُ طَلْقت ان مُطْلَقَان مُطْلَقَان مُطْلَقَان لكنَّ في الرَّجْعِيِّ الأَمْرُ بِيَدِهُ عَلَى دُونَ رِضَا وَلِيِّهَا وسَيِّدِهُ المُخْتار عايَة الزَّوْجات في المُخْتار الأم لا لللب بالإطلاق الله المسالة وَكَ سُوةً لدُ رَّة ونَفَقَ لا عَلَيْهِ والْخُلْفُ بغَيْرِ المُعْتَقَلة ولَ يُس َ لازمًا له أَنْ يُنْفقا على على قاب له أَعْبُدًا أَو عُتَقًا

وكابْت داءِ ما سوى الرَّجْع عِيَّ اللهِ في الإِذْنِ والصَّداق والسوليّ ولا رجوعَ لِمَريضةِ ولا ﷺ بالحَمْل ستَّةَ الشُّهور وَصَلاً

وزَوْجَ لَهُ العَبْد إذا ما عنق ت الله واخترارت الفراق منه طلَّق ت وزوْجَ له العَبْد إذا ما عنق ت بمَا تَاشَاؤُهُ وَمَهْمَا عَنَقَا ﷺ فَما لَـهُ مِن ارْتجاع مُطْلَقًا

فصل في المراجعة

فصل في الفسخ

وَ فَ سَنْخُ فَاسِدِ بِ لِلَّ وَفَ اقَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَمَنْ يَمُ تُ قَبْلُ وُقُوع الفَسْخ ﷺ في ذا فما لإرثه من نسسخ وفُ سُخُ مِا الفَ سادُ فيه مُجْمَعُ ﷺ عليه من غير طلاق يقَعُ ويَجِبِ الإنفِ الْوَالِدُ فِي وَالْوَلَدُ فَي كُلِّ حالية مِن الحالات والفَقْر وُ شَرِطُ الأَبوينِ والْولَدُ فَي عَدَمُ مِالٍ واتَّصَالٌ للأَمَدُ فَقَي المِنْ وَالْولَدُ فَي الْإِنَاثِ بالدُّخُولِ يَنْفَصِلْ فَقَي المِنْ الْخَدُمُ فَي الْكُسْوَةِ حُدْمُ النَّفْقَهُ فَي وَمُؤنُ الْعَبْدِ تَكُونُ مُطْلَقَهُ وَمُؤنُ الْعَبْدِ تَكُونُ مُطْلَقَهُ وَمُؤنُ الْعَبْدِ تَكُونُ مُطْلَقَهُ وَمُنْ الْعَبْدِ وَعُ بِاللَّذِي قَدْ أَنْفَقَا وَمُنْفِقَ عَلَى صَعَعْيرِ مُطْلَقَا فَي اللَّهِ الرُّجُوعُ بِاللَّذِي قَدْ أَنْفَقَا عَلَى مَا اللَّهُ عَلَى مَا اللَّهُ الرَّجُوعُ بِاللَّذِي قَدْ أَنْفَقَا عَلَى مَا اللَّهُ الرَّجُوعُ بِاللَّهُ الرَّابِ وَأَبِي عَلَى مَا اللَّهُ الرَّابِ وَأَبِي عَلَى مَا اللَّهُ اللَّهِ عَلَى مَا اللَّهُ اللَّهِ عَلَى مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النَّفْقَةُ وَمَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النَّفْقة وَعَلَى النَّفْقة فَى النَّفْقة فَى النَّفْقة فَى النَّفْقة اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النَّفْقة اللَّهُ ال

وَمَنْ يَغِبُ عَنْ رَوْجَةً ولَمْ يَدَعْ ﷺ نَفَقَةً لَهَا وبَعْدَ أَنْ رَجَعْ نَاكَرَهَا فَي قَوْلِهَا لِلْحِينِ نَلْهُ فَالْقُولُ قَوْلُهُ مَعَ الْيُمينِ نَاكَرَهَا فَي وَلِهَا لِلْحِينِ نَلْهُ فَيْنِهِ مَا لَاَعْتَ مَا لَاَعْتَ فَيْرُجِعُ القَولُ لَهَا مَعَ الحَلِفُ هُوالسِرَدُ لِلْيَمَينِ فِيهِمَا عُرِفُ فَيَرْجِعُ القَولُ لَهَا مَعَ الحَلِفُ هُوالسِرَدُ لِلْيَمَينِ فِيهِمَا عُرِفُ فَيَرْجِعُ القَولُ لَهَا مَعَ الحَلِفُ هُوالسِرَدُ لِلْيَمَينِ فِيهِمَا عُرِفُ فَيْرِجِعُ القَولُ لَهِ المَعْينِ فِيهِمَا عُرِفُ وَكَفَّ مَا عَلَى بنيهِ أَنْفَقَتُ مُ كَمُكُم مَا لِنَفْسِهَا قَدْ وَثَقَتَ مُ عَلَيْفُ اللهَ عَلَى بنيهِ أَنْفَقَتُ مَا عَلَى بنيهِ أَنْفَقَتُ مُ اللهَ عَلَى اللهُ الْعَقَلِ اللهُ الْفَقَاتُ عُلَيْكُمْ مَا لَقُولُ قُولُهُ اللهُ اللهُ مَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ والمُعُلِقُ اللهُ والمُعُلِي اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى اليَسِلِ اللهُ والمُعْلِي التَّاسِلِ وقي اللهُ المَالِ عَلَى اليَسِلِ السَّفُولُ والمُعُمْ السَّتِ صَاعِلَهُ اللهِ مَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ السَّلُولُ اللهُ والمُعُمْ السَّتِ صَاعِلَهِ أَلْ اللهُ عَلَى اللهُ السَّفُولُ والمُعُمْ السَّتِ صَاعِدِ إلَهُ اللهُ عَلَى اللهُ السَّفُولُ والمُعُمْ السَّتِ صَاعِدِ اللهُ عَلَى اللهُ السَّلُولُ اللهُ والمُعُمْ السَّتِ صَاعِالِهُ حَرِي وَقِيلُ المَالِ وقتِ السَّفُولِ السَّفُولِ اللهُ والمُعُمْ السَّتِ صَاعُ اللهُ عَلَى اللهُ السَّفُولِ اللهُ المَالِهُ اللهُ اللهُ والمُعُمْ اللهُ الله

فصل فيما يجبُ للمُطلَقات وغير هِنَّ من الزَّوْجَاتِ من النفقة وما يُلْحَقُ بِها السُكانُ مَدْخُولِ بِها اللَّي انْقِضَا على عَدْتَهَا مِن الطَّلَق مُقْتَضَا وَذَاتُ حَمْلُ رِيدَدَت الإِنفاقِ اللَّه الله الله الله عَمْلُ مِن بَقَا على واستَثْن سُكْنَى إِنْ يَمُتْ مَنْ طَلَقًا وَفَى الْوَفَاةِ تَجِبُ السَّكُنَى فَقَدْ على ولرهِ أو مَا كِراءَهُ نَقَدْ وفي الْوَفَاةِ تَجِبُ السَّكُنَى فَقَدْ على ولرهِ أو مَا كِراءَهُ نَقَدْ

وَحالُ ذات طَلْقَة رَجْعيَّة من واجب عليه كالإنفاق وَحَيْثُ لا ع دَّةَ للْمُطَلَّقَ له وَلَــيْسَ للرَّضــيع سُـكْنَى بالْقَــضا ومُرْضَعُ لَيْسَ بذي مال عَلَى وَبَعْدَهَا يَبْقَى الَّذِي يَخْتَصُّ بـهُ وَإِنْ يَكُنْ دَفْعٌ بِلاَ سِلْطان وَمَنْ لَـ لهُ مالٌ ففيه الْفَرْضُ حَـقْ وَكُلُ مَا يَرْجِعُ الْفُتراض بدَ سنب الأقوات والأعيان

فصل في الطلاق بالإعسار بالنفقة وما يلحق بها

النوُّوجُ إِنْ عَجَزَعِنْ إِنْفَاقَ ﷺ لأَجْلَ شَهْرَيْن ذو اسْتحقاق بَعْدَهُمَا الطَّلَقُ لا من فعله الله عليه وعاجز عن كسوة كَمثله و لاجتِهادِ الحاكمينَ يُجْعَل الله كَمثُ ل عصمة وَحال مَنْ طُلبُ وذاك من بعد تبوت ما يجب وَواجِدٌ نفقةً وما ابْتَنَكِي ﷺ وَعَنْ صَدَاق عَجْزُهُ تَبِيَّنَا تَأْجِيلُ له عامان وابْ نُ الْقاسم ﷺ يَجْعَ لُ ذاك لاجتهاد الحاكم وَزَوْجَ لَهُ الْغائب حيثُ أَمَّا تُ اللهُ فِي وَوْجِها بِشَهْرِ أُجِّلَ تُ وبانق ضاء الأَجَل الطَّلاقُ مَعْ ﷺ يَمينها وباختيارهَا يَقَعْ ومَنْ عَن الإِخْدام عَجْزُهُ ظَهَرْ ﷺ فَالْأَطَالُقَ وَبِذَا الْحُكْمُ اللهُ تَهَرُ

فصل في أحكام المفقودين

وَحُكْمُ مَفَق ود بالرَّض الكُفْر ر وكُلُّ مَنْ لَيْسَ لَـهُ مـال حَرِي ﷺ بـأَنْ يَكـونَ حُكْمُـهُ كَالْمُعْ سر

وَخَمْ سَةُ الأَعوام أقصى الحَمْ ل الله الله الله المُعْ الأَشْ هُر في الأقلّ الزَّوْجيَّة كحالية الزَّوْجيَّة الاّ في الاسْتَمْتَاع بِالإطْلاق انْقَصَى أبيه والرَّضاعُ ما انْقَصَى اللهِ عَلَى أبيه 🟶 والده مَا يَسْتَحقُّ جُعلاً وَمَعْ طَلَقَ أُجْرِهُ الإِرْضَاعِ ﷺ السي تَمَام مُدَّة الرَّضَاع الله حَدَّ ع يُرى سُقوطُهُ بمُوجِبهُ عَلَيْ مُوجِبهُ وَإِنْ تَكُنْ مَعْ ذَاكَ ذَاتَ حَمْل اللهِ اللهِ عَلْقَ لَهُ بِالْعَدِل بَعْدَ ثُبُوتِ له وَحَيثُ بِالْقَضَا ﴿ تُوْخَدُ وَانْفَشَ فَمَنْهَا تُقْتَضَى وَعَنْ أَب يَسْقُطُ كُلُّ مِا استَحَقْ الله عُوكَالً إلى اجتهاد القاضي والــــستُعْرِ والزَّمــــان والمكــــان

الأُسْرِ عَرْبِ حُكْمُ مَنْ في الأُسْرِ

اللَّهُ في العَجْز عَنْ هذا وهذا الأَجَـلُ

تَعْميرِ رُهُ في المال والطَّلقُ ﷺ مُمُتَدِّعٌ مَا بَقي الإنْفاقُ

وفيه أقْ وال له معيَّن " ويُقْ سَمُ المالُ عَلَى مَماته وَمَن بارْض المُسلمين يُفْقد وباعْت دَاد الزَّوْجَ له الْحُكْمُ جَرَى وَحُكْمُ مَفْق ود بأرْض الْف تَن مَعَ النَّاوَمُ لأَهْلِ الْمَلْحَمَةُ

فصل في الحضانة

وَهْ يَ إِلَى الإِنْغُارِ فِي الدُّكورِ وفي الإناث للدُّخول المنتهك فأُمُّهَا فَخالَةٌ فَالمُّهُا الأَبْ فَالْأُذْ تُ فَالْعَمَّ لَهُ ثُم ابن لَهُ الأَخْ والعَصباتُ بَعْدُ والْوَصِيُّ وشرطها الصحّة والصيانة وهي عَلَى المَشْهور لا تَعودُ إنْ وحيث بالمَحْضون سافر الولي فَذَاكَ مُ سَقَطٌ لَدَ قُ الحاضية وَيُمْنَعُ الزَّوْجِانِ مِنْ إِخِراجِ مَنْ ﷺ مِنْ حِينِ الابْتتاء معْهما سَكَنْ

وَإِنْ يَكُنْ فِي الحرب فالْمَشْهورُ ﷺ في ماله وَالزَّوْجَة التَّعْميرُ وَقَدْ أَتَى قَولً بضر بعام علم من حين يأس منه لا القيام الله وزَوْجَـــةً تَعْتَـــدُّ مــــنْ وَفَاتِـــــــــه وَذَا بِهِ القصاءُ في الأَنْ دَأُس الله المن مضى فَمُقْتَف يهمْ مُ وَتُس اللُّهُ فَارْبَعٌ من السِّنين الأَمَدُ الله عُبُعَ ضًا والمالُ فيه عُمِّرًا عُمِّرًا المال والزَّوْجَةُ حُكْمُ مَنْ فَنَى المال والزَّوْجَةُ حُكْمُ مَنْ فَنَى # بقَدْر ما تَتْصرفُ الْمُنْهَزِمَةُ وَإِنْ نَاتُ أَماكُنُ الْمَلاحِمِ اللهِ تَربُّسُ الْعامِ لَدى ابْنِ القاسِمِ

لكَوْن ه يُ سَقَطُهَا فَتَ سَقُطُ ﷺ وقيل بالعكس فما إن تَ سَقُطُ وَصَ رِفُهَا إلى النِّساء أَلْيَ قُ ﴿ لَأَنَّهُ نَّ فِي الْأُم ور أَشْ فَقُ وك ونُهُنَّ مِنْ ذواتِ الرَّحم لللهُ شَرِطٌ لَهُنَّ وذوات مَدْ رَم المستُهور الحديد المستُهور المستَّهور المستَّمور المستَّهور المستَّهور المستَّهور المستَّهور المستَّهور المستَّمور المستَّهور المست اللهُ وَاللَّمُ أَوْلَكِي ثُكَّ مَّ أُمُّهُا بِهَا بِهَا لِهَالًا لِهَا لِهَا لِهَا لِهَا لِهَا لِهَا الله الله عَمْ أَبُّ فَاللهُ مَنْ لَـهُ الْتَسبَبُ المَّ أَحَى قُ والسِّنُّ بِهَا مَرْعَى عُ التكاني ف والديانة والتَّكاني ف والدّيانة وفي الإناث عَدَمُ الزَّوْجِ عَدَا ﷺ جَدًّا لمَحْضون لها زَوْجًا غَدَا وما سُقوطُها لعُذْر قَدْ بَدا ﷺ وارْتَفَع الْعُذْرُ تَعُودُ أَبَدا انَ سُقوطُها بتَزُويج قَمن عُمان سُقوطُها بتَزُويج عَمن الله عَمان سُقوطُها بتَزُويج عَمان الله عَم بق صد الاستيطان والتَّنَّقُ ل

من ولد إواح د أو أمّ الله وفي سواهُمْ عَكْسُ هذا الْحُكْمِ الله البيوع وما شاكلها

ما يُسستجازُ بَيْعُ لهُ أَقْسِمامُ اللهِ أَوْ عَسرولٌ أَوْ عَسرولٌ أَوْ طَعِمامُ اَوْ ذَهِ لِهِ الْمِيلِ عُ يُسذّكُرُ اَوْ ذَهِ لِهِ الْمَلِيعِ وَالشَّرْطُ الْحِللُ إِنْ وَقَعْ اللهِ مَا مُثَلِّم مُ وَثَرًا فَي ثَمَن مِمَا امْتَنَعِ وَاللَيْعِ وَالشَّرْطُ الْحِللُ إِنْ وَقَعْ اللهِ فَي ثَمَن مِ جَوازُهُ مَا امْتَنَعِ وَكِلُّ مِا لَيْسَ لِللهِ تَاثِيرُ اللهِ فَي ثَمَن بِ جَوازُهُ مَا أَثُورُ وَكِلُ مِا لَيْسَ لِللهِ تَاثِيرُ اللهِ فِي ثَمَن بِ جَوازُهُ مَا أَثُورُ وَكِلُ مِا لَيْسَ لِللهِ تَاثِيرُ اللهِ فِي تَمَن بِ جَوازُهُ مَا أَثُورُ وَكِلُ مِا لَيْسَ لِللهِ تَاثِيلِ اللهِ وَلَيْ عَلَى وَلِي المَالِيعِ مُعْ مَلْقَالًا إِنْ جُعِل وَلِكَامِ امْتَلَعُ وَمَعْ فَي مَعْ شَرِكَةً وَمَعْ فَي مَا اللهِ وَازُ عَلى اللهِ وَازُ عَلى اللهِ وَازُ عَلى اللهِ وَازُ عَلَى اللهِ وَازُ عَلى اللهِ وَازُ عَلى اللهِ وَرَجَعُ لُو وَنِكَامِ اللهِ وَرَجَعُ اللهِ وَازُ عَلى اللهِ وَرَجَعُ اللهِ وَلَا اللهِ اللهِ وَازُ عَلى اللهِ وَرَجَعُ اللهِ وَلَا اللهِ اللهِ وَلَهُ اللهِ وَرَجَعُ اللهِ وَلَا اللهِ اللهُ اللهِ وَلِهُ اللهِ وَلَا اللهِ اللهُ اللهِ وَلَا اللهُ اللهِ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ ورَجَعُ اللهِ اللهُ اللهُ

فصل في بيع الأصول

البَيْعُ في الأصول جازَ مُطْلَقًا على اللَّهِ بشَرُط في البيوع مُتَّقَّى بأَضْ رُب الأَثْمِ إِن والآجِ اللهِ عَلَى مَانْ لَـ هُ تَ صَرُّفٌ في المال وما على الجزاف والتَّكسير المُه يُباعُ مفسوخٌ لَدى الجُمهور وآبِرٌ مِن زَرْع أوْ من شَجر البائع إلا بشرط المُشْتري اللهُ الله ولا يسوغُ باشْ تراط بَعْ ضه الله عَنْ نَقْضه وَغَيْ رُ مِا أُبِّ رَ الْمُبْتَاعِ ﷺ بِنَفْسِ عَفْده بِلانِ زاع ولا يَج وزُ شَرطُهُ للبائع الله والبَيْعُ مَفْ سُوخٌ بِهِ فِي الواقِعِ وف عي الثِّمار عقْدُها الإبَّارُ ﷺ والسزَّرْعُ أَنْ تُدْرِكَ لَهُ الأبْرِ صارُ ك ذا قَلي بُ الأَرْضِ الْمُبْتِ اع ﷺ دونَ اشْ تراطه في الابْتياع والماءُ إِنْ كانَ يَزيدُ ويَقَالُ وشُرطُ إِبْقاء المَبيع بالثَّمَنْ 🕷 رَهْنًا سوى الأُصول بالمنع اقْتَرَنْ وَقِيلَ بِالجَوازِ مَهْمَا اتَّفَقَا ﷺ في وَضْعه عند أمين مُطْلَقًا وجائز في الدّار أنْ يُستتتنى الله سُكنّى بها كسننة أوْ أَدْنَكى ومُ شُتَري الأصل شراؤُهُ الثَّمَ ر اللهُ قَبْلَ الصَّلاح جائزٌ فيما اشْتَهَرْ وَبَيْعُ مِلْكَ غَابَ جَازَ بِالصِّفَةُ ﴿ اللَّهِ الْوَرُونِيةَ تَقَدَّمَتْ أَوْ مَعْرِفَ هُ

وَجازَ شَرْطُ النَّقْدِ في المَشْهُورِ ﴿ وَمُ شُتَرٍ يَ ضَمْنُ الْجُمْهِ وَرِ وَالأَجْنَبِ يُ جَائِزٌ منه السَّرَا ﴾ مَلْتَ زِمَ العُهْدَةِ فيما يُسْتَرى فالأَجْنَبِ يُ جَائِزٌ منه السَّرَا ﴾ فصل في بيع العُروض من الثياب وسائر السلّع

بَيْعُ العُروض بِالعُروضِ إِن قُصِدْ اللهِ تعاوُضَ وَحُكْمُ لهُ بَعْدُ يَسِرِدْ فَانِ يَكُنْ مَبِيعُها يَدَا بِيَدْ اللهِ فَصِائِ ذَلك جَائِزٌ كِيفَ انْعَقَدْ وَإِنْ يَكُنْ مُسَوَّجًلاً وتَخْتَلِفُ الْجَاسُلُهُ فَمَا تَفْاضُلُّ أَنِيفَ وَالْجِنْسُ مِنْ ذَلكَ بِجِنْسِ لِلأَمَدُ اللهُ مَمْتَتِعَ فِيهِ تِفَاضُلُّ أَنِيفَ وَالْجِنْسُ مِنْ ذَلكَ بِجِنْسٍ لِلأَمَدُ اللهَ وَمَا لِيَيْعِ قَبْلُ قَصِهُ تَفْاضُلُّ فَقَدُ وَالْجِنْسُ مِنْ ذَلكَ بِجِنْسٍ لِلأَمَدُ اللهَ وَمَا لِيَيْعِ قَبْلُ قَصِهُ مَانِعُ وَلَا إِلاَ اللهَ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى الخُلُولِ وَإِلَى الآجِالِ وَبَيْعُ عَلَى المُنْ اللهِ عَلَى الخُلُولِ وَإلَّى الآجِالِ وَمَا يُغِيتُ شَكَلَهُ اللهُ عَلَى الخُلُولِ وَإلَى الآجِالِ وَمَا يُغِيتُ شَكَلَهُ اللهُ عَلَى الخُلُولِ وَإلَى الآجِالِ وَمَنْ يُقَلِّبُ مَا يُغِيتُ شَكَلَهُ اللهُ عَلَى مَوْضِعِ أَخَرَ إِنْ حُدًّ الأَمَدُ وَبَيْعُ مَا يُجْهَلُ ذَاتًا بِالرِّضَا اللهِ التَّمْنِ الْبَخْسِ أَو العالِي مَضَى وَيَطْهَا لَهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى مَنْ يَظَهَى لَو العالِي مَضَى ويَظْهَا لَهُ اللهُ عَلَى مَنْ يَظَلَمَا الْعَكُسِ أَنِ العَكُسُ بِكُلِلٌ مِنْهُمَا اللهِ عَلَى مَانُ يَعْلَمُ اللهِ العَكُسُ بِكُلِلٌ مَنْهُمَا اللهِ عَلَى مَانُ يَعْلَمُ اللهِ العَكْسُ بِكُلُلُ مَنْهُمَا اللهِ عَلْمَا اللهُ عَلْمُ مَنْ العَكُسُ بِكُلُلُ مَنْهُمَا اللهَ عَلْمَا اللهَا عَلَى مَنْ تَظَلَّمَا اللهَا المَالِمُ اللهَا اللهُ العَلَى مَنْ تَظَلَّمَا اللهُ وَالْعَلَى مَنْ تَظَلَمَا الْعَلْمُ الْعَلَى مَنْ تَظَلَّمَا الْعَلَى مَنْ تَظَلَّمُ الْعَلَى مَا عَلَيْ عَلَى الْعَلَى مَا عَلَيْهُمَا الْعَلَى الْعَلَى الْمَالِ اللهُ العَلَى مَا عَلَى اللهُ العَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى مَنْ تَظَلَمُ الْعَلَى الْمَالِي مَا عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى الْمَالِ الْعَلَى الْمَالِقِ الْعَلَى الْمَالِ الْعَلَى الْمَالِقُولَ اللّهُ الْعَلَى الْمَالِقُولَ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الْمَالِقُولَ اللّهُ اللّهُ

فصل في بيع الطَّعام

البَيْ عُ الطَّع امِ بِالطَّع امِ بِالطَّع امِ بِالطَّع امِ بِالطَّع امِ بِالطَّع امِ بِالطَّع امِ فَهُ وَرَدْ وَلَّ مِ مِثْلاً بِمِثْ لِ مَقْتَ ضَى يَدًا بِيَدْ والبَيْعُ اللَّع ام قَبْ لَ القَ بَضِ والبَيْعُ اللَّع ام قَبْ لَ القَ بَضِ والبَيْعُ اللَّع ام قَبْ لَ القَ بَضِ والجِ نُسُ بِالْجِنْسِ تفاضُ للَّ مُنعُ فَي حيثُ اقْتي اتَّ وادِّ حارٌ يَجْتَم عُ والجِ نُسُ بِالْجِنْسِ تفاضُ للَّ مُنعُ فَي حيثُ اقْتي اتَّ وادِّ مَعْ تفاضُ لل كالخُ ضَرِ وغي رُ مُقْتَ اللهِ اللهُ اللهِ الله

والصرّفُ أَخْدُ فِضة بِذَهَبِ الْمُ الْمَلَهُ الْمَاكِلُ أَبِي والجِنْسُ بِالْجِنْسِ هُ وَ الْمُراطَلَهُ اللهِ بِالْعَدِ فَالْمُبادَلَهِ والشَّرْطُ في الصرّف تَسَاجُزٌ فقط اللهُ ومَعَهُ المَثْلُ بثانٍ يُسْتُرَطُ وبَيْعُ مَا حُلِّي مِصَا اتّخِدُ اللهُ في المُسْتَرَفُ والمُدَالَةُ اللهُ بِغِيرِ جِنْسِهِ بِنَقْدِ دَفَدَا وكُلُ مَا الفِضّةُ فيهِ والذَّهَبُ اللهُ في العُروضِ البَيْعُ في ذاكَ وَجَبْ

فصل في بيع الثِّمار وما يُلْحَقُ بها

بَيْعَ الثَّمَارِ والمقاشي والخُصْرَ اللهِ بَدُو الصَّلاحِ فيه شَرِطُ الْقَطْعِ وَقَعْ وَحِيثُ لَمْ يَبُنُ بِالشَّرْطِ الْقَطْعِ وَقَعْ وَخَلْفَ لُهُ القَصلِ مِلْكُهُ حَرِي اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

فصل في الجائحة في ذلك

فصل في بيع الرّقيق وسائر الحيوان

بَيْعُ الرَّقِي قِ أَصْلُهُ السَّلامَةُ اللهِ وحيثُ لَمْ تُذِكَرْ فَلا مَلاَمَةُ وَهُ وحيثُ لَمْ تُذِكَرْ فَلا مَلاَمَةُ وَهُ وَمُ بِيحِ لِلْقِيامِ عِنْدَمَا اللهِ يُوجِدُ عَيْبِ بِالمبيعِ قَدُمَا وَالْعِيبُ إِمَّا ذُو تَعَلَّقَ حَصلٌ اللهِ ثُبُوتُهُ فيما يُباعُ كالسَّلَلُ والعيب أَمَّا ذُو تَعَلَّقَ حَصلٌ اللهُ ثُبُوتُهُ فيما يُباعُ كالسَّللُ والعيب أَمَّا ذُو تَعَلَّقَ لَكَنَّهُ اللهُ مُنْقَالًا عَنْهُ كَمَثُولِ الجَنَّةُ والْمِيلِ الجَنَّ الْمَنْ يَكُونُ بِالعيوبِ ذَا بَصرَ اللهُ والْخُلْفُ في الْخَفِي مِنْهُ والحَلِفُ الْمَنْ يَكُونُ بِالعيوبِ ذَا بَصرَ والْخُلْفُ في الْخَفِي مِنْهُ والحَلِفُ الْمَنْ يَكُونُ بِالعيوبِ ذَا بَصرَ وَكَيْتُ لا يَثْبُتُ في الْغَيْبِ القَدَمُ اللهُ كَانَ عَلَى الْبائع في ذَاكَ الْقَسَمُ وَحَيْثُ لا يَثْبُتُ في الْغَيْبِ القَدَمُ اللهُ كَانَ عَلَى الْبائع في ذَاكَ الْقَسَمُ وَحَيْثُ لا يَثْبُتُ في الْغَيْبِ القَدَمُ اللهُ كَانَ عَلَى الْبائع في ذَاكَ الْقَسَمُ

وَهُوَ عَلَى العلْم بِمَا يَخْفَى وَفى عَلَى الخَفَى الْحَلْف بالبَتِّ اقْتُفى وَفَى نُكُول بِائع مِن الشَّتَرى ﷺ يَحْلَفُ والحَلْفُ عَلَى مَا قُرِرَ وَلَ يُس ف ع ص غيرة مُواضعه الله ولا لوخش حيث لا مُجامع الله وَلاَ يَجُوزُ شَرِّطُ تَعْجِيلُ السَّمَنُ ﷺ وَإِنْ يَكُن داكَ بطَوْع فَحَسنَ والبَيْئِ عُ مَعْ بَراءة إِنْ نُصِيَّتْ ﷺ عَلَى الأَصَحِّ بِالرَّقيقِ اخْتَصَّتْ ويَحْلُفُ البائعُ مَعْ جَهْلُ الذَفِي ﷺ بِالعِلْمِ والظَّاهِرُ بِالبَتِّ حَفَّى وَحَيثُم انْكُولُ لَهُ تَبِدًا ﷺ به الْمَبِيعُ لا اليمينُ رُدًا وبَع ضُهُمْ فيها الجوازُ أطْلَقَا ﷺ وشَرِطُهَا مُكْثُ بملْك مُطْلَقًا والْيَوْمُ والْيُومِ ان في المركوب الله وشبهه استُنْتَيَ للرُّكوب وَلَے مْ يَجُرْ في الحيوان كُلِّه ﷺ شراؤه عَلَى الله تراط حَمَّا له وذاتُ حَمْ ل قَدْ تَدانَى وض عُها الله لَهُ لَمْ يَمُتَنع عَلَى الأَصَحّ بَيْعُهَا كَذَا المريضُ في سوَى السِّياق على يَصحُّ بَيْعُ لهُ عَلَى الإطلاق والعَبْدُ في الإِبـاق مَـعْ عِلْم مَحَـلْ ﷺ قَـرارِه مِمَّـا ابْتيـاعٌ فيــه حَــلْ وامْتَنَعَ التَّفريقُ للصِّغار الله من أُمِّهم إلاَّ مَعَ الإِثْغ ال ثُمَّ بالإجبار عَلَى الجَمْع القَضَا ﷺ والْخَلْفُ إِنْ يَكُنْ منَ الأُمِّ الرِّضَا والْحَمْ لُ عَيْبِ بِ قِيلَ بِالإطلاق ﷺ وقيلَ في علْيَة ذي اسْترقاق والافْتضاضُ في سوى الوَخْسُ الدَّني اللهِ عَيبِ لَهَا مُوَثِّرٌ في الشَّمَن وَالْحَمْ لُ لا يَثْبُ تُ فَى أَقَلَّ مِنْ ﴿ وَالْحَمْ لَ لَاللَّهُ مِنَ السُّهُورِ فَاسْ تَبِنْ ا وَلاَ تَحَرِّكَ لِـ هُ يَثْبُ تُ فِــى ﴿ مَا دُونَ عِـدَّةِ الوفَاةِ فَاعْرِفِ ويُثْبِ تُ العُيوبَ أَهْ لُ المَعْرِفَ * لله المَعْرِفَ * الله المَعْرِفَ في الله المَعْرِفَ في الله المَعْرِفَ اللهِ المَعْرِفَ اللهِ المَعْرِفَ اللهِ الله المَعْرِفَ اللهِ المَعْرَفَ اللهِ ا

وعندهم قولان في ابتياع على كالب الاصطياد والسبباع وبيع ما كَال شَّاة واسْ تَثْناء الله عَلَيْ الله عَلَيْ الجوازُ جاء أَوْ قَدْر رَطْلَيْن مَعًا من شاة الله ويُجْبَرُ الآبي عَلَى الدَّكاة وَلَ يُس يُعْطَى فيه التَّصْديح الله من غَيْره لَحْمًا على الصَّديح

فصل

والْخُلْفُ في الجِلْدِ وفي الرأسِ صَدَرْ ﷺ مَشْهورُهَا الْجَوازُ في حالِ السَّقَرْ وَفِي الْجِلْدِ والرَّأْسِ يَجِبِ وَفِي الْجِلْدِ والرَّأْسِ يَجِبِ وَفِي الْجِلْدِ والرَّأْسِ يَجِب فَصَلَ في بيع الدين والمقاصة فيه

ممَّا يَجُوزُ البيعُ بيعُ السَّيْنِ ﷺ مُسَوَّعٌ منْ عَرْضِ أَوْ منْ عَيْن وَإِنَّمَا يَجُوزُ مَعْ حُضور مَنْ ﷺ أَقَرَّ بِالسِّيِّنِ وتَعْجِيلِ السُّمَّنْ الْمُ وكونه لَيْسَ طَعامَ بَيْع اللهِ وَبَيْعُهُ بغَيْر جنْس مَرْعي وَفِي طَعَام إِنْ يَكُنْ مِنْ قَرْض ﷺ يَجُوزُ الابْتياعُ قَبْلَ القَبْض وَالاقْتَ ضَاءُ لِل دُّيونِ مُخْتَا فَ ﴾ والْحُكْمُ قَبْلُ أَجَلُ لا يَخْتَا فَ والمثُّ لُ مَطْلُ وبٌّ وذو اعْتبار ﷺ في الجنْس والصَّفَة والمقْدار والعينُ فيه مَعْ بُلُوغ أَجَلا ﴿ وَ عَلَمُ اللَّهُ عَجُلاً عَجُلاً وَغَيرُ عين بَعْدَهُ منْ سَلَف ﷺ خُذْ فيه منْ مُعَجَّل ما تَصْطَفى وَإِنْ يَكُنْ مِنْ سَلَم بَعْدَ الْأَمَدُ ﴿ وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ السَّمْحُ جِائِزٌ فَقَدْ وَيُقْتَضَى الدَّيْنُ من الدَّيْن وفي عليه عَيْن وعَرْض وَطَعام قَدْ يَفي فَما يكونان به عينًا الِّسى على مُماثِل وذي اخْتلاف فُضلًا فَما اخْتلافٌ وحُلول عَمَّهُ ﴿ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا في الذِّمَّةُ وف ع تَا خُر الدي يُماثالُ الله على ما كان أَشْ هَبُ بِمَنْ ع قائلُ وفي اللَّذَيْن في الْحُلُول اتَّفْقَا ﷺ عَلَى جَواز الانْتُصاف اتَّفقا وذاك في العَرْضَيْن لا المثَّلَيْن حَـلْ ﷺ بِحَيْثُ حَـلاً أَوْ توافَـقَ الأَجَـلُ وفي تَوافُق الطَّعامَيْن اقْتُفي اللَّهِ حَيْثُ يكونان معًا من سَلَف وف عي اخْ تلاف لا يجوزُ إلاَّ ﷺ إن كانَ كُلِّ منْهُمَا قَــدْ حَــلاًّ وإنْ يكونا من مَبيع ووقَع الله فيه بالإطلاق اختلاف امتتَع وفى اتَّف اق أَجَلَى ما اتَّفقا ﷺ هُ وَلَدى أَشْ هَبَ غَيْرُ مُتَّقَى وشَرْطُ ما منْ سَلَف وبَيْع الله حُلُولُ كَالِّ واتَّفَاقُ النَّوع والْخُلْفُ فَى تَالُّخُر ما كانا ﷺ ثالثُهَا مَعْ سَلَم قَدْ حانا

فصل في الحوالة

وامْنَعُ حوالةً بِشَيْءِ لم يَحِلْ ﴿ وَبِالَّذِي حَلَّ بِالإَطْلَاقَ أَحِلْ وَبِالرِّضَا وَالْعِلْمِ مِنْ مُحَالِ ﴾ عليه في الْمَشْهور لا تُبالُ ولا يُج ولا يُج ولا يُج انِسُ لديْنٍ حَالاً ولا يَج وزُ أَنْ يُحَالَ إلا ﴾ فيمَا يُج انِسُ لديْنٍ حَالاً

ولاَ تُحِلْ بِأَحَدِ النَّقْدِيْنِ فِي عَلَى ثَانِيهِمَا إِنِ الْقَبْضُ اقْتُفَي وَفِي الطَّعِامِ مِا إِحَالِةٌ تَفِي عَلَى الْإِلَا إِذَا كَانِا مَعًا مِنْ سَلَف وفي الطَّعِامِ مِا إِحَالِةٌ تَفِي عَلَى الْخَالِ وَالثَّنِيا وَفِي ذَا الْقَبْضِ فَي بِيعِ الْخِيارِ وَالثُّنِيا

بَيْعَ الْخِيارِ جَائِرُ الْوقُوعِ الْأَجَامِ الْمَبِيعِ كَالْحَبُوهِ وَالْمَاعِينِ فَي الْمَبْدِ وَالطَّعَامِ وَلَا يَبْدِ فَي عَيْرِهِ كَالْعَبْدِ وَالطَّعَامِ وَهُو بَالاَشْتِرَاطِ عَنْدَ الْعَقْدِ فَي وَلاَ يَجَوْرُ فَي به شَرَطُ النَّقَدِ وَالْمَبْتَاعِ وَالْبَيْعِ عَاللَّتُيْ الْمُبْتَاقِي وَلاَ وَذَا الَّذِي بِهِ جَرَى الْعَمَلُ وَالشَّرْحُ اللَّتُيْبَ ارُجُوعُ ملْكِ مَنْ فَي بِاعَ اليه عِنْدَ إِحضارِ الشَّمَنُ وَالشَّرْحُ اللَّتُيْبَ ارُجُوعُ ملْكِ مَنْ فَي بِاعَ اليه عِنْدَ إِحضارِ الشَّمَنُ وَالشَّرْحُ اللَّتُيْبَ ارُجُوعُ ملْكِ مَنْ فَي بِاعَ اليه عِنْدَ إِحضارِ الشَّمَنُ وَحَدِيثُمَا شَرِطً عَلَى الطَّوْعِ جُعِلْ فَعَلَى وَمَا يُماثِلُهُ وَالقَولُ وَمَا يُماثِلُهُ وَالقَولُ وَمَا يُماثِلُهُ وَاللَّمُ وَالْمُ فَي بِيعِ الفَضُولَى وَمَا يُماثِلُهُ وَالْمُ اللِيعِ فَصَلْ فَي بِيعِ الفَضُولَى وَمَا يُماثِلُهُ وَالْمُنْ فَي بِيعِ الفَضُولَى وَمَا يُماثِلُهُ وَالْمُ وَمَا يُماثِلُهُ وَالْمُ وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَالْمُ وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثُلُهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَالْمُ وَمَا يُماثِلُهُ وَلَا اللَّهُ الْمُنْ الْمَالِي وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَالْمُ وَمَا يُماثِلُهُ وَلَا اللَّهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثُلُهُ وَمَا يُماثُلُهُ وَمَا يُماثِلُهُ وَمَا يُماثُلُهُ وَالْمُ وَمَا يُماثُلُهُ وَمَا يُماثُلُهُ وَمَا يُماثُلُهُ وَمَا يُماثُلُهُ وَالْمُ وَمَا يُماثُلُهُ وَمُا يُماثُلُهُ وَمُا يُماثُلُهُ وَمُا يُمَاثُلُهُ وَمُا يُماثُلُهُ وَمُعُلِمُ وَمِا يُماثُلُهُ وَمَا يُماثُلُهُ وَالْمُعُولُ وَمَا يُماثُلُهُ وَالْمُ وَال

وَحاضِرِ "بِيعِ عَلَيْهِ هِ مَالُهِ اللهِ عَلَيْهِ عَالَيْهِ هِ مَالُهِ اللهِ عَلَيْهِ السَّكُوتُ حَالُهِ اللهِ عَلَى الشَّمَنُ وَقَتَ المَيعِ بِائِعُهِ النَّهِ النَّهِ الْمَلْكُ أَعْطِيَ الشَّمَنُ وَقِتَ المَيعِ بِائِعُهِ النَّهِ النَّهِ الدَّعاهُ وَهْ وَ سامِعُهُ فَمَا لَهُ إِنْ قَتَامَ أَيَّ حَينِ اللهِ فَمَا لَهُ إِنْ قَتَامَ أَيَّ حَينِ اللهِ فَمَا عَمَلَهُ فَي مَا عَمَلَهُ وَقَامَ بَعْدَ مُدَةً لاَ شَيْءٍ وَالْمَشْمُ وَنِ وَعَالَمِ بِالْغُهُ هُ مَا عَمَلَهُ وَقَامَ بَعْدَ مُدَةً لاَ شَعْهِ النَيْعُ مَا عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ وَعَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ وَاللهُ اللهِ وَاللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ واللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ واللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

كَذَاكَ مَا اسْتَغَلَّهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ هُ مُتّع إِنْ ماتَ كَمِثْلِ ما سَكَنْ في مِد خِلافٌ والَّذِي بِهِ الْعَمَلْ في في الْمَوْتِ أَخْذُهَا كِراءَ ما اسْتَغَلْ في في الْمَوْتِ أَخْذُهَا كِراءَ ما اسْتَغَلْ وحاضِرِ لِقَ سُمْ مَثْرُوكِ لَـه في عَلَيْ هِ دَيْنُ لَمْ يكن أَهْمَلَهُ لا يُمْنَع الْقيام بَعْدُ إِنْ بقي في الْقَاسِم قَدْرُ دَيْنِ هِ المَحقَّق وَيقتَ ضِي مَنْ ذَاكَ حَقًا مَلَك هُ في بَعْدَ الْيَمِينِ أَنَّهُ مَا تَركه هُ وَيَقْتَ ضِي مِنْ ذَاكَ حَقًا مَلَك هُ في الْمُ فَدُ الْيَمِينِ أَنَّهُ مَا تَركه هُ في الْمُ في مَا تَركه هُ في الْمُ في مَا تَركه هُ في قَدْ مُنْ في أَنْ اللهِ مَا تَركه هُ في قَدْ في أَنْ اللهُ مَا اللهِ مَا تَركه هُ في قَدْ في قَدْ في أَنْ اللهُ مَا اللهُ في اللهُ في اللهُ في الْمُ في أَنْ اللهُ مَا اللهُ في اللهُ في الله المُحقّ في الله في الله من في أَنْ اللهُ مِنْ في اللهُ في الله ف

فصلٌ في بيع المضغوط وما أشبهه

وَمَنْ يَبِعْ فَي غَيْرِ حَقِّ شَرْعِي ﷺ بِالْقَهْرِ مَالاً تَحْتَ ضَغْطِ مَرْعِي فَكَ الْبَيْعُ إِنْ وَقَعَ مَردودٌ وَمَنْ ﷺ بِاعَ يَحُوزُ المُشْتَرَى دُونَ ثَمَنْ وَالْخُلْفُ فَي الْبَيْعِ لِشَيْءٍ مُغْتَصَبَ ﷺ ثَالتُها جَوازُهُ مِمَّنْ غَصَبَ عُلَا الله عَلَيْ عِلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ال

فصل في مسائل من أحكام البيع

أَبُّ على بَنيهِ في وِثِاقِ اللهِ حَجْرِ له يَبيهِ عُ بِالإطلاقِ وَفَعْلُهُ عَلَى الْسَدَّادِ يُحْمَلُ اللهِ وَحَيْثُ لاَ رَدَّ ابْنُهُ مَا يَفْعَلُ وَبَيْعُ مَن وُصِي الْمَحْجُورِ اللهَّ إلاَّ لِمُقْتَنَصْ مِن المَحْظُورِ وَبَيْعُ مَن وُصِي الْمَحْجُورِ اللهَّوْمِي المَعْتَلِ مِن المَحْظُولِ اللهُ وَجَازَ بِيعُ حاضِن بِسَسَرُطِ أَنْ اللهُ أَهُم لَ مَحضونٌ وَلا يَعلو اللهُمَن وَجَازَ بِيعُ حاضِن بِسَسَرُطِ أَنْ اللهُ فَصِية وَذَا عَلَى المَرْضِي عَيِيمُ اللهُمُتاعِ عَلَيْ اللهُمُتاعِ اللهُمُولِ مَن اللهُمُولِ اللهُمُتاعِ اللهُمُولِ اللهُمُتاعِ اللهُمُولِ اللهُمُ اللهُمُمُ اللهُمُ اللهُمُمُ اللهُمُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُمُ اللهُمُ اللهُمُمُ اللهُمُ اللهُمُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ

فصل [ومن أصم أبكم العقود الخ]

فصل في اختلاف المتبايعين

وَحَيثُمَا اخْتَلَفَ بِائعٌ وَمَنْ لَهُ مَنْهُ اشْتَرَى إِنْ كَانَ فِي قَدْرِ التَّمَنْ

وَلَهُ يَفُتُ مَا بِيعَ فَالْفَسْخُ إِذَا ﴿ مَا حَلَفَا أَوْ نَكَلاَ قَدْ أَنْفُذَا والْبَدءُ بالْبِائع ثُمَ الْمُ شُتَري الله في الأَخْذِ والْيَمِينُ ذو تَخَيُّر ثُم مَّ لكُ لِّ واحد بَعْدُ الرِّضَا ﴿ وَقِيلَ إِنْ تَحَالَفَا الْفَسْخُ مَضَى وَقَيلَ لاَ يُحْتَاجُ فِي الْفَسْخِ إلى على حَكْم وَسُحْنُونٌ لَـهُ قَدْ نَقَالاً وَإِنْ يَفُتْ فَ الْقَولُ للَّذِي الشُّتَرى ﴿ وَذَا الَّذِي بِهِ الْقَضَاءُ قَدْ جَرَى وإنْ يَكُنْ في جنْ سه الخُلْفُ بَدَا على تفاسَ خَا بَعْ دَ الْيَم بِن أَبَدا ومَا يِفُوتُ واقْتَضَى الرُّجوعَا على بقيمَة فَذَاكَ يَوْمَ بيعَا وحَيْثُم المبيعُ باق واخْتُلُفْ ﷺ في أَجَل تَفَاسَ خَا بَعْدَ الحلفُ وَقيلَ ذا إِن ادَّعَى المُبتاعُ مَا ﷺ يَبْعُدُ والْعُرْفُ بِه قَدْ عُدما وَإِنْ يَفُ تُ فَ الْقَولُ عَنْدَ مالَ اك عَلَى اللهِ عَنْدَ مالَك عَنْدُ اللهِ عَنْدُ عَنْدُ عَنْدُ اللهُ الله وقيل للمُبتاع والْقَوالان الله المنتاع والْقَوالان الله المنتاع والْقَوالان الله الله المنتاع والْقائد والمنتاع والْقائد والناع والْقائد والمنتاع والْقائد والناع والْقائد والناع والْقائد والناع وَفَي انْقِصَاءِ أَجَلِ بِذَا قُصِي اللَّهِ حَتَّى يَقُولَ إِنَّهُ لَمْ يَنْقَض والقَوْلُ قَوْلُ مُ شُتَر بَعْدَ الحَلفُ عَلَيْهُ فِي القَبْضِ فيما بَيْعُهُ نَقْدًا عُرفُ وهو كذا لبائع فيماع دا الله مستصحب النَّقُد ولَوْ بعد مَدَا () كَالصدُّور والرَّقيق والرِّباع ﷺ مَا لَمْ يُجاوزْ حَد الابْتياع والْقَ بْضُ لِل سِلْعَة فِيهِ اخْتُلُفَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال الَّقَ ولُ قُ ولُ مُ دَّع للأَمن ل اللَّهُ أَوْ صحَّة في كُلِّ فعْ ل فعْ ل مَا لَمْ يَكُنْ في ذاك عُرْف جار ﷺ عَلَى خِلَافِ ذاك ذو اسْتَقْرارِ وَتَابِعُ الْمِيعِ كَالَ سَرَاجِ اخْتُلُفُ اللَّهِ فِيهِ يُرِدُّ بَيْعُهُ بَعْدَ الحلفُ وذاك إنْ لَـــمْ يَفُ تَ الْمَبِيعُ ﴾ ويَبْدأُ الْيَم بِنُ مَــنْ يَبِيعُ وبَيْعُ مَنْ رُشِّدَ كالدَّار ادَّعَى ﴿ اللَّهِ عِلْمَ اللَّهِ عَلَيْ سَفَه قَدْ وَقَعَا للْمُ شُتَري القَولُ به مَعْ قَسم ﷺ وَعَكْسُ هذا النبن سُحنون نُمي وَمَنْ يكُنْ بمال غَيْرِه الشْتَرَى ﴿ وَالْمُ شُتْرَى لَهُ للأَمْرِ أَنْكَرا وحلَ فَ الآمر و فَالْمَ أُمور الله مَ الْثور الله مَ الثور الله مَ الثور الله مَ الثور الله مَ الثور وَمَا لَـهُ شَـيْءٌ عَلَـي مَـنْ باعَـا ۞ مَا لَـمْ يَكُـنْ قَـدْ صَـدَّقَ الْمُبْتاعَـا

وقيل بَالْ يَكُونُ ذَا تَخَيُّرِ ﷺ في أَخْذِهِ مِنْ بِائِعٍ أَوْ مُ شُتَرِي وَلَيْ بِائِعٍ أَوْ مُ شُتَرِي الله على القَوْلَيْنِ لَنْ يَنْتَقِضا ﷺ والْمُ شُتَرِي لَهُ المبيع مُقْتَضَى في حكم البيع على الغائب

لطالب الدُكْم عَلَى الغُيِّاب ﷺ يُنْظَر في بُعْد وَفي اقْتراب فَمَ ن عَلَى تَلاثَ لَهُ الأَيَّام اللَّهُ ونَحْوِهَا يُدْعَى إلى الأَحْكامِ ويُعْذِرُ الحاكِمُ في وصوله الله الله المُكُا بنَفْ سه الْحُكْم أَوْ وكيله بعد وَ ثُب وت المُوجِب اللهُ ولا الأُول اللهُ عال دَيْن و الْغَيْبَ ق والتَّمَ ولل وما من الدَّيْن عليْه قُضيا الله وكَالطَّلاَق والعتاق أمْ ضيا ومَالَاهُ لَحُجَّةِ إِرجِاءُ ﷺ في شأن ما جَرى به القضاءُ إلاّ مع اعْتقاله من عُذر الله منْ عُذر الله منْ عُدر الله عنه وارتجاج البَحْر والحكمُ مثل الحالة المُقَرَّرَهُ ﴿ وَالحكمُ مثل الحالة المُقَرَّرَهُ ﴿ وَالحكمُ مثل الحالة كالْعَشْرَه وفي سوى اسْ تحقاق أصل أعملا عليه والخلفُ في التَّفْليس مع علم الملا وذا له الحُجَّةُ تُرْجَى والذي على الله ما لَه من مُنْقِذ ويَقْتَ ضي من موجب الرُّجوع الله من الغريم ثُمَ ن المبيع وغائب من مثل قُطْر المَغْرب المَعْرب المَعْرب عليه المثل مكَّة ومثل يَثْرب ما الْحُكْمُ في شَيْء عليه يَمْتَنع الله وهو على حُجَّته ما تَتْقَطع الله والحُكْمُ مَاض أَبِدًا لا يُنْقَضُ ﷺ وَمَا بِه أُفيتَ لاَ يَنْ تَقضُ لكنَّ مع بَراءَة يُقْضَى لَهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ مَا لَهُ المُحْدة من الغريم مَا لَهُ

تُصمَّ العُيوبُ كُلُّها لا تُعْتَبَر ﴿ ﴿ إِلَّا بِقَوْلِ مَنْ لَـ هُ بِهَا بَصِر ﴿ وَالْمَنْ لَـ هُ بِهَا بَصِر والْمُ شْتَرِي السُّمَّيْءَ وبَعْدُ يَطَّلَعْ ﴿ لَهُ اللَّهِ عَلَى عَيْبِ قِيامُ لَهُ مُنَعْ إِلاَّ مَعَ الفَوْرِ ومَهْمَا اسْتَعْمَلاً ﷺ بَعْدَ اطلاعه المعيب بَطَلاً ك اللُّبْس والرُّك وب والبنَاء ﷺ والْهَدُم والجماع للإمَاء وكامنٌ يَبْدو مَعَ التَّغْيير اللهِ كَالسُّوس لاَ يُردُ في الْمَأْتُور وكالمَّ والبقُّ عَيْبٌ مِنْ عُيوب الدُّور ﷺ ويوجب الرَّدَّ عَلَى الْمَسْهور وَأُجْ رَةُ السِّمْ سار تُ سُتَرَدُ اللَّهُ عِيدَ يُكُونُ الْمَبِيعِ رَدُّ وَحِيثُمَا عُينَ قاض شُهِدَا ﷺ للْعَيْبِ فَالْإِعْدَارُ فيهم عُهدا فصل في الغَبْن

ومَن بِغَبْنِ في مبيع قاما الله فَ شَرْطُهُ أَنْ لاَ يَجوزَ العَامَا وَأَنْ يَكُونَ جَاهَلاً بِمَا صَنَعْ ﴿ وَالْغَبْنُ بِالنَّالْثُ ثُ فَمَا زَادَ وَقَعْ وعنْ دَ ذَا يُفْ سَخُ بِالأَحْكِ الم اللهِ وَلَا يُسَ الْعِ ارف من قيام فصلٌ في الشُّفعة

وَفِي الأصول شُفْعَةٌ ممَّا شُرعْ عَلَيْهِ فِي السِّياعِ وَبِحَدّ تَمْتَنع عُ وَمِثْ لُ بِئْ رِ وَكَفَحْ لِ النَّحْ لِ النَّحْ لِ النَّحْ لِ النَّحْ لِ النَّحْ لِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهُ اللّ والماءُ تابعٌ لهَا فيه احْكُم الله ووَدْ دهُ إِنْ أَرْضُهُ لَـمْ تُقْسِم والفُرنُ والحَمَّامُ والرَّحَى القَضا على اللَّهُ بالأَخْذ بالسُّفْعَة فيها قَدْ مَضَى وفي الثِّمار شُ فْعَةٌ إِنْ تَنْقَسِمْ ﴿ وَذَا إِنِ الْمَسْهُورُ فَي ذَاكَ الْتُزِمْ وَمَثْلُ لُهُ مِـ شُتَرَكٌ مِـنَ الثَّمَـرُ ﴿ اللَّهُ اللّ وَلَـمْ تُبِحْ للْجِـارِ عندَ الأَكْثَـرِ ﷺ وفي طريق مُنعَـت وأَنْدر والْحَيـوان كُلِّه والبير الله والبير والمُمَّلَة العُروض في الْمَشْهور وفي الزُّروع والبُقول والخُضرَر الله وفي مُغَيَّب في الارض كالجزرَرُ ونَخْلَة حيثُ تكونُ واحدَهُ الله وشبها وفي البيوع الفاسِدَهُ ما لم تُصمَدَّح فبقيمة تجب الله كذاك ذو التعويض ذا فيه يَجب والخُلْفُ في صنف المقاثيِّ الشُّتَهَرُ ﴿ ﴿ وَالْأَخْ ذُ بِالسِّشُّفْعَة فيه مُعْتَبَرُ والتَّرِيْكُ لِلْقِيامِ فِوْقَ الْعِامِ ﴿ لَهُ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ المُقام وغائب بّ باق عليها وكذا الله خلا العُذْر لَمْ يَجِدْ النِّهَا مَنْفَذَا والأبُ والوصيئُ مَهْمَا غَفَالَ اللَّهُ عَنْ حَدِّها فَحُكْمُهَا قَدْ بَطَالاً

وَإِنْ يُنازِعْ مُ شُتَرِ فِي الإنْقِضَا ﷺ فَالسَّقْيعِ مَعْ يَمين له الْقَضَا وَلَ يُس الإسقاطُ بِ لازم لمَ ن اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللَّهُ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلْمَ عَلَى عَلَى عَلْمَ عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَّمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلَّمَ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَّمُ عَلَّمَ عَلَى عَلَّمِ عَلَى عَلَّمَ عَلَى عَلَّمُ عَلَى عَلَّمَ عَلَى عَلَّمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَل وشُفْعَةً في الشِّقْصِ يُعْطَى عَن عورض على والْمَنْعُ في النَّبرُّعات مُفْتَرضْ والخُلْفُ في أَكْرِيَةِ الرِّباعِ ﷺ والصُّورِ والحُكْمُ بالامتناع اللُّهُ في الأَخْذ أَوْ في التَّراك في الْمَـشْهور وَلَ يْسَ لل شُّفيع من تأخير وَلاَ يَصِحُ بِيعُ شُفْعَة وَلاَ ﷺ هَبِتُهَا وَإِرْثُهَا لَا نُ يُحْظَلاَ وَحَيِثُمَا فِي ثَمَن الشَّقْص اختُلف ﴿ اللَّهُ عَلَيْهُ الْقَوْلُ قُولُ مُ شُتْرَ مَعَ الحَلف ْ إِنْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ لَيسَ يَبْعُدُ ﷺ وقيلَ مُطْلَقًا ولا يُعْتَمَدُ وابن حبيب قال با يُقَوم الله عليه وباخْتيار المستَّفيع يُحكَمُ وَمَنْ لَـ هُ السُّفْعَةُ مَهْمَا يَدَّعى اللَّهِ بَيْعًا لِشَقْص حيزَ بِالتَّبَرُّع فما ادّعاهُ فَعَلَيْ له الْبِيِّنَا له اللهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل والشِّقْصُ لاثْنَيْن فِأَعْلَى مُشْتَرَى ﴿ يُمْنَعُ أَنْ يَأْخُذَ مَنْ هُ مِا يَرَى إِنْ كَانَ مِا الشُّتُرِي صَفْقَةً وَمَا ﷺ في صَفَقَات ما يشاءُ الْتَزَمَا وال شُركاءُ لل شُفيع وَجَبِ اللهُ اللهُ أَنْ يَ شُفَعُوا مع لهُ بِقَدْر الأَنْ صبا وما بعيب حُطّ بالإطلاق عن الشَّفيع حُطّ باتَّف اق و لا يُحيالُ مُ شُتَر لبائع ﷺ على الشَّفيع لاقتضاء مانع وَلَ يُس للب ائع أَنْ يَ ضُمَنَ عِنْ ﷺ مُسْتَ شُفع لمُ شُتر مِن التَّمَنْ ويَلْزَمُ السُّفيعَ حالُ ما اشْتُري ﷺ من جنس أو حُلول أو تاخر وحيثُما السُّفيعُ لَيْسَ بالملى على قيلَ لَـهُ سُقُ ضامنًا أَوْ عَجَل وحيثُما وَمَا يَنُوبُ المُ شُنَّرِي فيما اشْ تَرَى ﷺ يَدْفَعُ لُهُ السَّفيعُ مُحْ ضَرَا

فصل في القسمة

شلاتٌ القسمةُ في الأُصولِ وَعَيْرِها تَجوزُ معْ تفصيلِ فَقِ سِسْمَةُ القُرْعَةِ بِالتَّقْويمِ وَهُ تسوعُ في تماثُ لِ المقسومِ وَمَنْ أَبِي الْقَسْمَ بِها فَيُجْبَرُ وَجَمْعُ حظَّ يْنِ بِها مُسسَتَنْكَرُ وَمَنْ أَبِي الْقَسْمَ بِها فَيُجْبَرُ وَجَمْعُ حظَّ يْنِ بِها مُسسَتَنْكَرُ كَذَاكَ في اخْتلافِ الأَجْناسِ وَفي حَلَى مَكيلِ أَوْ مورْزونِ الْمَنْعُ اقْتُفي وَلَا يَرْيد دُ بَعْضَمُ مُّ شَيئًا وَلاَ عَلَى يُعَدّلاً فَي حَظ لِكَي يُعَدّلاً وَلاَ يَنْ الْمَالِ الْحَجْرِ لَيْسَ يَمْتَتَعُ عَلَى قَسْمٌ بِها وَمُدّعي الغَبْن سُمعُ وَبَيْنَ أَهِلِ الْحَجْرِ لَيْسَ يَمْتَتَعُ عَلَى قَسْمٌ بِها وَمُدّعي الغَبْن سُمعُ وَبَيْنَ أَهِلِ الْحَجْرِ لَيْسَ يَمْتَتَعُ عَلَى اللّهَ بِنَ سُمعُ وَالْعَبْن سُمعُ عَلَى الْحَجْرِ لَيْسَ يَمْتَتَعُ عَلَى اللّهَ الْحَجْرِ لَيْسَ يَمْتَتَعُ عَلَيْ الْعَبْنَ سُمعُ وَمُدّعي الغَبْن سُمعُ عَلَيْ الْمَالِ الْحَجْرِ لَيْسَ يَمْتَتَعُ عَلَيْ اللّهَ الْمَدْعُ وَمُدّعي الغَبْن سُمعُ عَلَيْ الْعَالِ الْحَجْرِ لَيْسَ يَمْتَتَعُ عَلَيْ اللّهُ الْحَجْرِ لَيْسَ يَمْتَتَعُ عَلَيْ الْمُسْلِقُولُ الْعَلْمِ اللّهُ الْمَدْ عُلْمُ اللّهُ الْعَالِقُ اللّهُ الْعَالَةُ اللّهُ الْمَالِ الْحَجْرِ لَلْهُ اللّهُ الْمَدْعُ اللّهُ الْعُلْمُ الْمُ الْمُنْ اللّهُ الْمُعْرِقِي الْعَلْمُ الْمُلْعِلُونَ اللّهُ الْمُعْرَالِ الْمُعْلَى اللّهُ الْمُعْلِي الْمُعْرِقِ اللّهُ الْمُعْلِي الْعُلْمُ اللّهُ الْوَلِ الْمُعْلِي الْعُلْمُ الْمُعْرِقِ اللّهُ الْمُعْلِي اللّهُ الْعَلَيْ الْمُلْعِلَا الْعَلِي الْعُلْمُ الْمُعْلِي اللّهُ الْمُعْرِقِ اللّهُ الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْعَلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي اللّهُ الْمِلْمُ اللّهُ الْمُعْلِي اللّهُ الْمُعْلِي اللّهُ الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمِلْمُ الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمِلْمُ الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلُولُ الْمُعْلِي الْمُعِلْمُ الْمُعْلِي ا

وهـــذه القــــسْمَةُ حيـــثُ تُـــسُتَحَقْ ﷺ يَظْهَــرُ فيهــا أَنَّهــا تمييــزُ حـــقُ جَمْعٌ لَحَظَّ يْن بِهِ الْا يُتَّقَى ﷺ وتَ شَمْلُ المَقْسُومَ كُلًّا مُطْلَقًا في غير ما من الطَّعام الْمُمَّتَعِ اللَّهِ في عير ما من الطَّعام الْمُمَّتَعِ اللَّهِ في اللَّهِ اللهُ في اللّ المُ شهور السّدادُ في الْمَ شهور 🚜 ولا ســـواهُ هَبْـــهُ بالتـــأخير ومَن أبَى القَسْمَ بها لا يُجْبَرُ اللهِ وقائمٌ بالْغَبْن فيها يُعْذَرُ وق سمْمَةُ الرِّضَا والاتَّفاق الله الله من غيْر تَعْديل عَلَى الإطْلاق كَق سِمْة التَّعْدِيل والتَّراضي الله فيما عَدا الغَبْنَ من الأغراض ومُ دَّع غَبْنًا بها أَوْ غَلَطَ الله مُكلَّفً إِنْ رَامَ نَقْ ضَا شَطَطَا وق سِمْهُ الْوَصِيِّ مُطْلَقًا عَلَى ﷺ مَحْجُ وره مَعْ غَيْره لَنْ تُحْظَلُ فَإِنْ يَكُنْ مُ شَارِكًا لَمَنْ حَجَرْ ﷺ في قسمُة فَمَنْعُهُ منْهَا الشُّ تَهَرْ إِلاَّ إِذَا أَخْرَجَ لَهُ مُ شَاعًا ﴿ مُعْ حَظَّهِ قَصِدًا فَ لاَ امْتناعًا ﴿ إِلَّا إِذَا أَخْرَجَ لَهُ مُ الْمُتناعًا ويَقْسِمُ القاضي عَلَى المَحْجِ ور مَعْ ﷺ وَصِيِّه عِنْدَ اقْتَفَاء مَنْ مَنَعْ كَذَا لَـ أَ القَسْمُ على الصِعْار على وغائب بمُنْقَطَع الأُخْبار ويُتْ رَكُ القَسْمُ عَلَى الأصاغر على الصاعر الله المرسَد أو لوَجْه ظاهر وَمَنْ دَعَا لِبِيعِ مِا لا يَنْقَسِمْ ﷺ لَمْ يُسْمَعْ إلاَّ حيثُ إضرارٌ حُتمْ وكانٌ ما قسمْتُهُ تَعَذَّرُ ﷺ تُمْنَعُ كالتي بِهَا تَضرُّرُ ويَحْكُمُ القاضي بتَسويق ومَن الله عليه يريد أخْذَه يَزيد في التَّمَن التَّمَن اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ وَإِنْ أَبَوا قَوَّمَ لَهُ أَهْ لُ البَصر * الجَهُ وآخذٌ لَهُ يُقَضِّي مَنْ يَذَرْ وَإِنْ أَبَوْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالْقَضَا ﴿ وَاقْتَسْمُوا اللَّهُ مَن كَرْهًا أَوْ رَضَا والرَّدُّ لِلْقَ سِمْمَةَ حِيثُ يُ سُتَحَقُّ ﷺ مِنْ حِصَّة غَيْرُ يَسِيرِ مُستَحَقُّ والْغَبْنُ مَنْ يَقُومُ فيه بَعْدَ ﷺ أَنْ طَالَ واسْ ثَقَلَ قَدْ تَعَدَّى والمُدَّعِي لِقِدِ سُمَّةِ البنات ﷺ يُؤْمَرُ في الأَمرَ حِ بالإِثْبات وَلاَ يَجِوزُ قَسِمُ زَرْع أَوْ تُمَرِر اللهِ عَلَى مَع الأصول والنَّساهي يُنتَّظَر والاَّ الله عَلَي المُعَالِ وَ حَيْثُمَ الإِبَّ ال فيهمَ اع دمْ اللهُ فَالْمَنْعُ مِنْ قِسْمَة الأَصْل مُنْدَ تمْ

وأعْملَ تُ حتَّى علَى المَحْجور وما مزيد الْعَيْن بالمَحْظور

ومَع مَا بُور يَصِحُ القَسْمُ في اللهِ الصوله لا فيه مَعْهَا فاعْرف وَقَسْمُ غَيْرِ النَّمْ ر خَرْصًا والْعنَبِ اللَّهِ ممَّا علَى الأَشْجار مَنْعُهُ وَجَبِ وَيَ نَقُضُ الْقَ سُمُ لِــوارِثُ ظَهَــر ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلَّمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّ عَلَمُ عَلّمُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَّا عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلِمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَّ عَلَمُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلِمُ إلا إذا ما الوارث ون باؤوا الله بحَمْل دَيْن فَلَهُمْ ما شاؤوا والْحَلْيُ لاَ يُقْسِمُ بَيْنَ أَهْلِهِ ﴿ لِلا بِوزِن أَوْ بِأَخْدِ ذَكُلِّهِ الْعَلْمِينَ أَهْلِهِ ع وَأَجْ رُ مَ نَ يَقْ سُمُ أَوْ يُعَدِّلُ اللَّهِ عَلَى السَّرؤوس وعَلَيْ له العَمَالُ الْقاس مينَ مُقْتَ ف طَريقَ لهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ المِلْمُولِيِيِّ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ك ذلك الكات بُ الْوَثْيِقَ لَهُ وَأُجْ رَةُ الكَيَّالِ في النَّكْ سيرِ عَلَى مِنْ بائع تُؤْخَذُ في الْمَشْهور كَذَاكَ فِي الْمَوْرُونِ والْمَكِيلِ ﷺ الْحُكْمُ ذا مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيل

فصل في المعاوضة

يَجوزُ عَفْدُ البَيْعِ بِالتَّعْويض ﷺ في جُمْلَة الأصول والْعُروض ما لَمْ يَكُنْ في الأصل زَرْعٌ أَوْ ثَمَر اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ الله وَصَحَ بِالمَا أَبُورِ حَيثُ يُشْتَرَطُ اللهُ عَلَى مِنْ جَهَة فَقَطْ أَوْ بَقَيَا مَعًا فَقَطْ وس ائِغٌ للمتعاوضَ بْنِ الله مِنْ جِهِ قَ فَقَ طْ مَزِيدُ العينِ لأجل ما كان من التَّفضيل على النَّقد والْحُلول والتأجيل

فصل في الإقالة

وللْمُقَال صحَّةُ الرُّجوعِ ﷺ بِحادِثِ يَحْدُثُ في المَبيعِ بَعْدَ اليمين أنَّـ أَلَم يكن الله عَلْمُهُ فيما مَضي من زَمَن والْفَسْخُ في إقالة ممَّا انْ تُهجْ على بالصَّنْعَة التَّغْيير رَكَالْغَزل انْتُسجْ إلاّ إذا المُقالُ بالرِّضَا دَفَعْ اللهُ لمَنْ أقالَ أُجْرِزّ لمَا صَنَعْ وَلاَ يُقَالُ حِيثُ لَمْ يَأْتُ الأَجِلْ ﷺ بِثَمَن أَدْنَكِي ولا وَقْتُ الْقَالُ أَوْ ثُمَ نِ أَكْثَ رَ منْ لَهُ لأَمَ دُ اللَّهُ الْمُعَتَّمَ دُ وَمُ شُتَر أَقَ الْ مَهْم الشُّ تَرَطَا ﴿ اللَّهُ الْمَدِيعِ إِنْ يَبِعْ تَغَبُّطَ ا بِ الثَّمَنِ الأُوَّلِ فَهُ وَ جِ ائز ُ ﷺ والمُ شْتري بِـــه المَبيـــعُ حـــائز ُ وسُوِّغَتْ إِقَالَةٌ فيما اكْتُرِي ﷺ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْطَى الكِراءَ الْمُكْتَرِي فَصل في التَّوْلية والتصيير

تَوْلِيَ لَهُ الْمبيعِ جَازَتْ مُطْلَقًا لَكُ وَلَيْسَ فِي الطَّعامِ ذَاكَ مُتَّقَى والسَّرَّطُ فِي التَّصبيرِ أَن يُقَدَّرا لَكُ ذَيْن والانجازُ لمَّا تَصبيراً والعَرض صَيرَّهُ بِلاَ مُنازَعَهُ لَا والْحَيَون والأنجاز لمَّازَعَهُ لَا مُواَضَعَهُ والْحَيَون والْحَيْن والانجاز فيه مَزيد الْعَيْنِ لَكُ حَيْثُ يَقِلُ عنه قدرُ الحيَّيْن والْخُلْفُ في تَصبيرِ مَا كَالسَّكْنَى لَكُ أَوْ ثَمَ رَمِعَ يَن لِيُجْنَدي والْحُلُق في تَصبيرِ للصبيرِ للصبيرِ للصبيرِ للصبيرِ للتَّوسيرِ اللَّهُ وَالأَبُ وَوصيي والأَبُ كَالوصِي في التَّصبيرِ اللَّهُ تَمَخِيًا بِالْجَهْ لِ الْمَحْجَودِ والأَبُ كَالوصِي في التَّصبيرِ التَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ الْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُعُلِي اللْمُعْالِي اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلِمُ الللْهُ اللَّهُ اللْمُعْلِمُ

فصل في السَّلم

فيما عدا الأصول جور السلّم الله وَلَكِنْ في المال ولَكِنْ في النّمَمْ والسّسَّرْحُ للذّمَّة وَصْفُ قامَا الله يَقْبَ لُ الالت زام والإلزامَ والسّرَطُ مَا يُسلّمُ فيه أَنْ يُرى الله مُتَ صفًا مُ وَجَلًا مُقَدَرًا مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنِ وَذَرْعٍ أَوْ عَدَد الله مَا يُصابُ غالبًا عند الأَمَد وَشَرِطُ رَأْسِ المالِ أَنْ لا يُحْظَلا الله والعرض فيه بِخِلاف العَيْنِ وَجَالَ المَالِ أَنْ لا يُحْظَلا الله والعرض فيه بِخِلاف العَيْنِ وَجَالَ الكراء وما يتصل به بِخِلاف العَيْنِ بالكراء وما يتصل به

يَجوزُ في الدُّورِ وَشِبْهِهَا الْكِراَ اللهِ الْمُسَدَة حُدِّتْ وَشَيْء قُدِرًا وَلاَ خُروج عنه إلاَّ بالرِّضَا اللهِ حتى يُدرَى أَمَدُهُ قَدِ انْقَصْمَى وَجَائِزٌ أَنْ يُكْتَررَى بِقَدر اللهِ مُعَيَنٍ في العام أو في السَّهْرِ وَمَسِنْ أَرادَ أَنْ يَحُلُ مَا انْعَقَدْ اللهِ مَا لَا عُمَا لَا مُ يَحُدَّ بِعَدَدُ وَمَسِنْ أَرادَ أَنْ يَحُلُ مَا انْعَقَدُ اللهِ مَا لَا عُمَا لَا عُمَا لَا عُمَا لَا عُمَا اللهِ وَيَثَمُا حُلُ الكِرا يَدفَعُ مَنْ اللهِ قَدَ اكتَرى منْ له بِقَدْر ما سَكن وحَيْثُمَا حُلُ الكِراء يَدفعُ مَنْ اللهِ قَدَ اكتَرى منْ له بِقَدْر ما سَكن وشَرطُ ما في الدُّورِ مِنْ نَوْعِ الثَّمَر اللهِ إِنْ قَلَ الشَّرَطُ اللهِ وَيَقَدُ اللهِ وَعَيْدُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ وَعَيْدُ اللهِ وَمَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ وَمَاللهُ اللهُ اللهُ اللهِ وَمَا اللهُ اللهُ

فصل في كراء الأرض وفي الجائحة فيه

والأرضُ لا تُكْرِى بجُزْء تُخْرجُهُ ﷺ والفَسْخُ مَعْ كراء مثل مَخْرَجُهُ ولا بما تُنْبِتُ لَهُ غَيْر الخَهُ شَب اللهُ مِنْ غَيْرِ مَزرُوع بِها أو القَصب ولا بمَا كانَ من الْمَطْعوم الله كالشَّهْد واللَّب بَن واللَّحوم وتُكُتَ رَى الأَرْضُ لمُ دَّة تُحَدِ اللهِ من سَنَة والعَشْرُ مُنْتَهَى الأمد وإن تَكُ ن شَ جَرَةً بمَوْض ع التَّبَع از اكْتراؤها بحُكْم التَّبَع ومُكْتَرِ أرضًا وبَعْد أنْ حَصد اللهِ السَّالِ السَّارِ السَّارِي السَّارِ السَّارِيِيِ السَّارِ السَّارِ السَّارِ السَّارِ السَّارِ السَّارِ السَّ فناب ت بع د من المُنْتَثر و الله ه و الرب الأرض لا المُكْتَري وجائز كراءُ الأرض بالسَّنَه الله والسُّه والسُّه في زراعة مُعَيَّنه والسُّه في زراعة مُعَيَّنه وَمُت والِي القَدْ طِ والأَمْط الِ ﷺ جائدَ لَهُ الكِ راءِ مثلُ الفارِ ويَ سَقُطُ الكراءُ إِمَّا جُمْلَه اللهِ الفِسادُ حلَّه الفِسادُ حلَّه ولَـيْسَ يَـسْقُطُ الكرافي مُوجَد لله عليه بمثل صرراً وْ بمثل بَرد فصل في أحكام من الكراء

والعَرْضُ إِنْ عُرِف عينا فالكرا للله يَجوزُ فيه كالسروج والفرا ومُكْتَ رِلْ ذَاكَ لاَ يَصْمَنُ مَا ﷺ يَتْلَفُ عنْ دَهُ سُوى إِنْ ظَلَمَا وهْ وَ مُ صدَدَّقٌ مَ عَ اليَم ين الله وإنْ يَكُنْ مَنْ لَيْسَ بالمأمون والمُكْتَري إنْ ماتَ لَمْ يَحِنْ كرا ﷺ واسْتُؤْنفَ الكراءُ كيفَ قُدّراً حيثُ أَبَى الوارثُ إِنَّمامَ الأَمَدُ ﴿ وَاسْتَوْجَبُوا أَخْذَ الْمَزيد في العَدد والنَّقْصُ بَيْنَ العَدَدَيْنِ إِنْ وُجِدْ ﷺ له وفاءً من تُراث مَن فُقد وفي امْرئ مُمَتَّع بالمال على يموت قَبْل وَقْت الإسْتغْلال وَقَامَ تَ الزَّوْجَ لَهُ تَطْلُبُ الكرا ﷺ قَوْلان والفَرْقُ لَمَ نُ تَاخَّرًا وشَ يْخُهُ مُحَمَّ دُ بِ نُ بَكْ رِ ﷺ إلى الوفاة مالَ عندَ النَّظَر فإِنْ تَكِنْ والإِزْدراعُ قَدْ مَضَى ﷺ إِبَّانُهُ فَالْ كَرَاءَ يُقْتَضَى وإنْ تَكُ ن ووَقْ تُ الإِزْدراع الله عليه الله الكراءُ ذو امتناع وفي الطَّلاق زرْعُهُ للزَّارع ﷺ ثُمَّ الكراءُ ما لَهُ منْ مانع وَخُيِّرَتْ في الحرب في إعطاء الله قيمت هو الأخدذ للكراء وَحَيثُما الزَّوْجَةُ ماتَتُ فالكرا على علَى الأَصَحِ لازمٌ مَن عَمَّ رَا

بِقَدْرِ مِا بَقِي لِلْمَصَادِ ﷺ مِنْ بَعْدِ رعْي حَظّهِ الْمُعْتَادِ وَإِنْ تَقَعْ وَقَدْ تَتَاهَى الفُرْقَهُ اللَّوْجُ دُونَ شَدِيْءِ اسْتَحَقَّهُ وَإِنْ تَقَعَى عَرْلَ السُوارِثُ في التَّأْنييثِ ﷺ وَعَكْسِهِ مَنْزِلَهِ الْمُصَورُوثِ وَنُسْزِلَ السُوارِثُ في التَّأْنييثِ اللَّهُ وَعَكْسِهِ مَنْزِلَهِ الْمُحَدِي والمُكتَرِي والمُكتَرِي

القَولُ لِلْمُكْرِي مَعَ الْحلْفِ اعْتُمِدْ نَقَدِهُ تَحالفًا والفَسخُ في باقي الأُمَد وَمَعَ سكنى المُكْترِ وما نَقَدْ نَقَدُ اللّهَ في أمَد السّكْنَى الذي قد سَلَفَا وإن يكونا قبل سُكْنَى اخْتَلفًا نَفَا في أمَد السّكْنَى الذي قد سَلَفَا وإن يكونا قبل سُكْنَى اخْتَلفًا نَفَا في لاحق الزّمانِ أو في السّالف والقولُ في ذلك قولُ الحالفِ نَفَا تحالفَا والفَسخُ مهما نكد الوقي السّالف وإن يكن في القدر قبل السّكْنَى نَفَ تحالفَا والفَسخُ بعد سكنَى أقسما وإنْ يكن من بعد سكنَى أقسما وفي الله وفسخُ باقي مُدّة قد لزما والقولُ من بعد سكنَى أقسما الله والله كُتَري والحلفُ إنْ كَانَ لَمْ يَنْقُدُ لماضي الأَشْهُرِ والقَولُ في القبضِ وفي الْجِنْسِ لِمَنْ نَفَ شَاهِدُهُ مَعْ حَلْفِهِ حالُ الزَمَنُ والقولُ في القبضِ وفي الْجِنْسِ لِمَنْ نَفَ شَاهِدُهُ مَعْ حَلْفِهِ حالُ الزمَنْ والقولُ في القبضِ وفي الْجِنْسِ لِمَنْ

فصل في كراء الرواحل والسفن

وفي الرواحل الكراءُ والسُّقُن عَلَى الضَّمانِ أو بتعيين حَسَن ويُمْنَعُ التَّأْجِيلُ في المَضْمونِ ومُطْلَقًا جازَ بِذِي التعيين ووَحَيْثُ مَكَتَرٍ لِعُدْرٍ يَرْجِعُ عَلَى السُّقُنِ والْمَقَرِ اللَّهِ الكِراءُ أَجْمَعُ وَوَاجِبِ تعيينُ وقُدت السَّقَرِ عَلَى السُّقُنِ والْمَقَرِ اللَّذِي اكتُرِي وواجِب تعيينُ وقُدت السَّقَرِ عَلَى السُّقُنِ والْمَقَرِ اللَّذِي اكتُرِي وَهُوَ عَلَى الْبَلَاغِ إِنْ شَيْءً جَرَى عَلَى الْبِجارة في الإجارة

العَمَالُ المَعلومُ مِنْ تَعيينهِ اللهِ اللهُ يَجوزُ فِيهِ الأَجْرُ مَعْ تَبيينهِ وَلِلْجَيرِ اللهُ المَعلومُ مِنْ تَعيينهِ اللهُ اللهُ المَعلومُ مِنْ تَعيينه اللهُ ال

وَإِنْ يَكُنْ منْ لهُ نُكُولٌ حَلَفَ اللَّهُ رَبُّ الْمَتَاعِ وَلَلَّهُ مَا وَصَفَا والقَولُ قَـولُ صاحب الْمَتاع في اللهِ تنازُع في الرَّدِّ مَعْ حَلْف قُفي والقَوْلُ للأجيرِ إِنْ كِانَ سِأَلْ ﴿ الْقُرْبِ مِنْ فَراغِهُ أَجْرَ الْعَمَلُ الْعَمَلُ الْعَمَلُ الْعَمَلُ ال بَعْدَ يَمِينَ لِهُ لَمِ نُ يُنَاكِرُ اللَّهُ وَبَعْدَ طُولَ يَحْلَفُ الْمُ سُتَأْجِرُ والْوَصْفُ مِنْ مُستَّهُاك لَمَا تَلَفْ ﴿ فَي يَدِه يُقْتَضَى بِـه بَعْدَ الْحَلَفْ وشَ رَطُهُ إِنَّيانُ هُ بم شبه الله عليه وَإِنْ بجَهْ ل أَوْ نُك ول يَنْتَه عِي فَالْقَوْلُ قُولُ خَصِمْه في وَصْفه الله مُ مُ سُتَهْلكًا بِمُ شَبْه مَعْ حَلْف ه وَكُلُّ مَنْ ضَمِنَ شَيْئًا أَتْلَفَ هُ اللَّهُ فَهُ وَ مُطالَبٌ بِهِ أَنْ يُخْلَفَ هُ وفي ذوات المثل مثل يَجب بُ الله وقيمَة في غَيْره تَستَوْجب فصل في الجعل

الجُعْ لُ عَفْدٌ جِائِزٌ لاَ يَلْزَمُ ﷺ لكن به بعد الشُّروع يُحْكَمُ ولَ يْسَ يَ سُتَحَقُّ ممَّ ا يُجْعَلُ ﴾ شَيئًا سوى إذَا يَ تُمُّ العَمَ لُ فصل في المساقاة

البَياض لِسوى مَنْ عَمِلاً البَياض السوى مَنْ عَمِلاً الله عَمْثُ لَ حَفْ رِ بيرِ

إِنَّ المساقاةَ علَى المُخْتَارِ على الأَرْمَةُ بِالْعَفْدِ في الأَشْجارِ وَالرَرْع لَمْ يَيْ بَسْ وَقَدْ تَحَقَّقًا ﴿ قَيلَ مَعَ الْعَجْرِ وقيلَ مُطْلَقًا وألحق وا المقاشي بالزَّرْع وَمَا عَلَى ما قُدِّمَا وامْتَنَعَ تُ في مَخْل ف الإطْعام على كَ شَجَر الْمَ وْز عَلَى الدُّوام ومَا يَحِلُّ بَيْعُهُ مَنَ الثَّمَرِ * وَغَيْرِ مَا يُطْعِمُ مِنْ أَجْلِ الصِّغَرُ * وفي مُغَيَّبِ في الأرضِ كالجزر * وقَصب السُّكَّر خُلْفٌ مُعْتَبَرْ وَإِنْ بِياضٌ قَلَّ مَا بِينَ الشَّجَرِ ﴿ وَرَبُّ لَهُ يُلْغِيهِ فَهُ وَ مُعْتَفَرِ وَجِازَ أَنْ يَعْمَلُ وَاكَ العاملُ اللهِ الكِينَ بِجُزْء جُزْآها يُماثلُ بِـشَرْط أَنْ يَكـون ما يَـزْدَرعُ ﷺ من عنده وَجُزْءُ الأَرْض تَبَععُ وَحَيِثُمَ الشُّ تَرَطَرَبُ الأَرْضِ الأَرْضِ فَائدَ هُ فَالْفَ سُخُ أَمْ رُ مَقْ ضي وَلاَ تَصحةً مَع كراء لا ولا و لا اشْ تراط عَمَ ل كَثْير ر ولاً اخْتُ صاصه بكَيْ ل أَوْ عَ دَد الله أَو نَخْلَة ممَّا عليه قَدْ عَفَدْ وهيَ بشَطْر أَوْ بمَا قَدِ اتَّفَقْ ﴿ وَهَ بِهِ وَحَدُّ أُمَد لها يَحِقُ

والــــتَفْعُ للزَّكَاةَ إِنْ لَـــمْ يُـــشْتَرَطْ ﷺ بَيْنَهُمَــا بنــسْبَةَ الْجُـــزْء فَقَــطْ وَعِاجِزٌ مِنْ حَظِّه يُكُمِّل اللهُ عِلْمَ اللهُ عَظِّه اللهُ عَلَمْ العَمل وَعَاجِزٌ مِنْ حَظِّه العَمل العَمل وَحَيْثُ لَمْ يَبْدُ ولا يوجَدُ مَنْ ﴿ وَلا يوجَدُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنَا اللَّهُ اللَّهُ مَنَا اللهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ عَنْ اللَّهُ عَنْ عَنْ اللَّهُ عَنْ عَنْ عَنْ اللَّهُ عَنْ عَنْ عَنْ عَلَيْ عَنْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَا عَنْ عَلَيْ عَلْ عَلَا عَنْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَنْ عَلَيْ عَنْ عَلَيْ عَلَيْ عَنْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى عَنْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَا عَلَا عَنْ عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّ عَلَا عَلَّا عَل فَعاملٌ يُلْغَى لَـ هُ ما أَنْفَقَا ﴿ وَقُولُ خُذْ ما نابَ واخْرُجْ مُتَّقَى فصل في الاغتراس

والاغْتِ راسُ جائِزٌ لِمَ نْ فَعَ لْ اللهُ مَا نْ لَهُ البُقْعَةُ أَوْ لَـ هُ العَمَلُ والحدُّ في خدْمَت له أَنْ يُطْعِمَ اللَّهِ وَيَقَعُ الْقَاسِمُ بِجُ زْء عُلمَا وَلَ يُس للْعامِ ل ممَّا عَمِ لا ﷺ شَيْءٌ إلى ما جَعَ لاهُ أَجَ لا وَشَرْطُ بُقْيَا غَيْر مَوْضع الشَّجَر * اللَّهُ للربِّ الأَرْض سائعٌ إذا صلدر * وشَرِطُ ما يَثْفُ لُ كالْجِدارِ ﷺ مُمْتَتِعٌ والعَكْسُ أَمْرٌ جارِ وَجِازَ أَنْ يُعْطَى بِكُلِّ شَجَرَهُ ﴿ وَ تَنْبُ تُ مَنْ لَهُ حَصَّةً مُقَدَّرَهُ فصل في المزارعة

إِنْ عَمــلَ العامــلُ فـــى المزَارَعَــهُ ﷺ والأَرْضُ مــنْ ثــان فَــلاَ مَمانَعَــهُ إِنْ أَخْرَجَا البِذْرَ عَلَى نسبَّة مَا ﷺ قَدْ جَعَ لاهُ جُزْءً بَيْنَهُمَا كَالنِّصْفُ أَوْ كَنْصِفْهُ أَوْ السُّدُسِ اللَّهِ وَالعَمَلُ الدِّوْمَ بِهِ فَي الْأَنْدَلُسِ والتُزمَ تُ بالعَقْ د كَالإِجارِهُ ﷺ وَقَيلُ بَالُ بِالبَدْء للْعمَ ارَهُ والدَّرْسُ والنُّقُلَـةُ مَهْمَـا الشُّـتُرطَا والـشَّرْطُ أَنْ يَخْرُجَ عِنْ مَعْمُ ور اللَّهِ مَثْلَ الَّذِي أَلْفَى مِنَ الْمَحْظُ ور ولَيْسَ للشِّرْكَة مَعْهُ مَنْ بَقَا ﷺ وَبَيْعُهُ مَنْ له يَ سُوغُ مُطْلَقَا وَحَيْثُ لَا بَيْعَ وَعامِلٌ زَرعْ ﴿ وَهُ فَغُرْمُ لَهُ الْقَيمَ لَهُ فِيلِهِ مِا امْتَنَعْ وَحَـقٌ رَبِّ الأَرْض فيما قَـدْ عَمَـرْ ﴿ وَهُ اللَّهُ اللَّهِ الذَّا لَـم يَنْبُـت الَّـذي بَـذَرْ بعَدْ س مَا كَانَ لَـ هُ نَبِات ﷺ وَلَـ مْ يَكُنْ بَعْدُ دُلـ هُ ثَبِات وَجازَ في البَذْر اشْتراك والْبَقَرْ ﷺ إنْ كانَ منْ ناحيَة ما يُعْتَمَرْ والزرَّرْعُ للسزَّرع فسي أشياءَ الله وربُّ الأرْض يأخُ ف الكراءَ كَمثْ ل مَا في الغصنب والطَّلق على ورَمَوْت زَوْجَ بن والاسْتحقاق وَالْخُلْفُ فيه هاهُنا إِنْ وَقَعَا ﷺ ما الشَّرْعُ مُقْتَض له أَنْ يَمْنَعَا قيل لنتي البدر أو الحراثه الله أو مُحْرِز الأثنيين من ثلاثه الأرْضِ والبَ فْرِ والاعْتِم ال اللهِ وَفيه أَيْ ضًا غَيْرُ ذاكَ جار

الله عمَّ عمر ل كانَ علَّى ما شُرطًا

وَقَ وَلُ مُ دَّع لَعَقْ د الإِكْتِ رَا ﷺ لا الإزدراع مَ عْ يَم ين أَثررا وَحَيْثُ ثُور اللَّهِ وَرَبُّ الأَرْض قَدْ اللَّهِ تَداعَيَا في وَصْف حَرِث يُعْتَمَدْ فَ الْقَوْلُ لِلْعَامِ لَ واليم بِنُ ﷺ وقَلْبُهَ ا إِنْ شَاءَ مُ سُتَبِينُ فصلٌ في الشركة

شَـركةٌ في مال أوْ في عَمَـل ﷺ أَوْ فيهمـا تَجـوزُ لا لأَجَـل وَفَ سندُها (1) إِنْ وَقَعَ تُ عَلَى الذَّمَمْ ﷺ وَيَقْ سمان الرِّبْحَ حُكْمٌ مُلْتَ زَمْ وَإِنْ يَكُنْ فِي الْعَيْنِ ذَاكَ اعْتُم دَا ﷺ تَجُزْ إِن الْجِنْسُ هُنَاكَ اتَّحَدًا وبالطُّعام جازَ حيثُ اتَّفَقَا ﷺ وهو لمالك بذاك مُتَّقَى وجازَ بالعَرْض إذا ما قوّمًا على من جهة أوْ جهتَ يْن فاعْلَمَا كَ ذَا طَع امُ جِهَ قَ لا يَمْتَد عُ اللَّهُ وَعَيْنٌ أَوْ عَرْضٌ لدى الأُخْرى وُضعْ والمالُ خَلْطُهُ وَوَضْعُهُ بِيَدْ ﷺ واحد أو في الاشْتراك مُعْتَمَدْ وحيثُمَا يَـشْتركان فــــى الْعَمَـــلْ ﷺ فَــشَرْطُهُ اتّحــادُ شُــغْل وَمَحَـــلْ وحَاضِرٌ يَأْخُذُ فَائِدًا عَرَضْ اللهُ فَي غَيْبَةَ فَوْقَ الشَّلاتُ أَوْ مَرضَ وَمَنْ لَهُ تَحَرُفٌ إِنْ عَملَهُ ﴿ فَي غير وَقْت تَجْرِهِ الْفائِدُ لَهُ

فصل في القراض

إعْطاءُ مالِ مَنْ بِهِ يُتَاجِرُ ﷺ لِيَ سُتَفيدَ دافع ق وتاجرُ ممَّا يُفَادُ فيه جُزْءً يُعْلَمُ اللهُ اللهُ هُو القراضُ وبفعْ ل يَلْزَمُ والنَّقْ دُ والْدُ ضورُ والتَّعْيِينُ ﷺ منْ شَرِطه ويُمْنَعُ التَّضمينُ وَ لَا يَ سُوغُ جَعْلُ لَهُ إِلَى أَجَلُ اللَّهِ وَفَ سُخُهُ مُ سُتَوْجِبٌ إِذَا نَ زَلْ وَلاَ يَجِوزُ شَرِطُ شَيْء يُنْفَرد الله الله عليه مِنَ الربّح وَإِنْ يَقَع يُردُ والْقولُ قولُ عامل إنْ يُخْتَلَفُ اللَّهِ في جُزْء القراض أَوْ حال التَّلَفُ كذاك في ادِّعائه الْخَسارَهُ اللهُ وكونه وكونه اللهُ ا وَلَـيْسَ لِلْعامِـل فِي غَيْـر السَّفَر * اللَّهُ وَالتَّـراكُ شَـرْكُ شَـرْطٌ لاَ يُقَـر وَلَّ اللهُ وَعنْدَمَا ماتَ وَلاَ أُمينَ في الله ورَّاتْه وَلاَ أَتَوا بِالخَلْف رُدَّ السي صاحبه المالُ وَلا ﷺ شيءٌ من الربُّح لْمَن قُدْ عَملاً وهو إذا أوْصَى به مُصدَق الله في صحَّة أو مَرض يُستتوَّثَق أو

⁽¹⁾ في نسخة شرح الكافي (وفُسخَتُ)

وأجررُ مِثْل أوْ قِراضُ مِثْلِ ﷺ لعامِل عند فساد الأصل بابُ التَّبرعات

الحبْسُ في الأصول جائز وفي الله من وع الع ين بق صد السلّف

وَلاَ يَصِحُ فِي الطَّعِامِ وَاخْتَلَفْ ﴿ فَي الحِيوانِ وَالْعُرُوضِ مَنْ سَلَفْ وللْكِ ال والصِّغار يُعْقَدُ اللهِ وللْجَزِينِ وَلَمَ نُ سَيُولَدُ ويَجِبُ النَّصُّ عَلَى الثِّمار والنَّرع حيثُ الحبسُ الصِّغار اللَّهُ والنَّرع حيثُ الحبسُ الصِّغار وَمَ ن يُحَ بِّس دارَ سُكْناهُ فَ لاَ ﷺ يَصحُّ إلاَّ أَنْ يُعِ ايَنَ الْخَــلاَ وناف ذّ تَحْب يسُ ما قَدْ سَكَنَه الله الله الكثراء من بَعْد السَّنَهُ إِنْ كَانَ مَا حُبِّسَ للْكِبَارِ ﷺ وَمَثْلُ ذَاكَ فِي الهِبَاتِ جَارِي وَكُلُ مَا يَشْتَرِطُ المُحَبِّسُ ﷺ مِنْ سَائِغٍ شَرْعًا عليه الحُبْسُ مثل التَّساوي ودُخول الأسفل على وبَيْع حظِّ مَنْ بفَقْر ابْتُلي وَحيثُ جاءَ مُطْلَقًا لَفْظُ الولَدْ ﷺ فَولَدُ النُّكور داخل فَقَدْ لا ولَ دُ الإناث إلا حيثُمَ الله بنْ تُ لصلْب ذكْرُهَا تَقَدَّمَا ومثلُ له في ذا بنيِّ والعقب الله وشاملٌ ذُرِّيَّتَ فَمُنْ سَحب عليه وشاملٌ ذُرِّيَّتَ فَمُنْ سَحب والحَوْزُ شَرِطُ صحَّة التَّحْبيس اللَّهُ قَبْلُ حُدوثُ مَوْت أَوْ تَفْليس لحائز القَ بْض وفي المَ شهور الله المَ الله المَ المَ المَ المَحْجور ويُكْتَفَى بصحَّة الإشهاد الله الشهاد المات الما ويَنْفُذُ التَّحْبِيسُ في جميع ما على محمد بسِّ لقبضه قد قَدَمَا والأخُ للصَّغير قَبْ ضُهُ وَجَ ب على مَع اشْ تراك وبتقديم من أب الله عنه ال والأبُ لا يَقْ بِضُ للصّغير مَعْ عليه كلي ره والْحُبْسُ إِرثُ إِنْ وَقَعْ الاً إذا ما أَمْكَ نَ التَّلاف ي الله وصُحِّحَ الحوزُ بوَجْه كاف وإنْ يُقَدِّمْ غيْر رَهُ جازَ وفي الله جُزْء مُعاش حُكْمُ تَحْبيس قُفي وناف ذَّ ما حازَهُ الصَّغيرُ ﴿ لَهُ انْفُ سه وبالغٌ مَحْج ورُ وبان سحاب نَظَ ر المُحَ بِّس ﷺ الْمَ وْت لا يَثْبُ تُ حُكْمُ الْحُ بُس وَمَنْ لَسُكُنَّى دار تَحْبِيس سَبَقْ عَلَى اللَّهِ تَضيقُ عَمَّنْ دونَهُ بها أَحَقْ ومَنْ يَبِيعُ مَنْ عَلَيْهِ حُبِّسَا ﷺ يُرِدُّ مُطْلَقًا ومعْ علْم أسا والْخلفُ في المبتاع هلْ يَعْطي الكرا عليه واتَّفقوا مَعْ علْمه قَبْلُ السَّرَا ويَقْتَ ضي الـثَّمَنَ إِن كان تَلْف الله من فائد المبيع حتى ينتصف

وَإِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلُ لا شَيءَ لَـ هُ ﴿ وَلَـ يُسَ يَعْدو حُـ بِسٌ مَحَلَّـ هُ وَغِيرُ أَصْلُ عَادِمِ النَّفْعِ صُرِفْ ﴿ ثَمَنُـ هُ فَـي مِثْلَـ هِ ثُـمَ وُقِـ فَ وَغِيرُ أَصْلُ عَادِمِ النَّفْعِ صُرِفْ ﴿ ثَمَنُـ هُ فَـي مِثْلَـ هِ ثُـمَ وَقِـ فَ وَلا تُبَتِّ تَ سِمْمَةٌ نَفْعٍ لَـمْ يُـسي ولا تُبَتِّ قِـ سُمَةٌ نَفْعٍ لَـمْ يُـسي في الصَّدقة والهبة وما يتعلق بهما

صَدقَةٌ تَجُورُ إلا مَعْ مَرض * مَوْت وبالدَّيْن المحيط تُعْتَرض وَلاَ رُجووعَ بَعْدُ للْمصدِّق ﷺ وملْكُهَا بغَيْد ر إِرْثُ اتَّقي كَذَاكَ مَا وُهِ بَ للأَيْتَامِ ﷺ والفُقَراء وأُولِي الأَرْحِام والأبُ حَوْزُهُ لما تَصِدَقًا ﷺ به علَى مَحْجوره لن يُتَّقَى وللمعيَّذ ينَ بالحورْ تَصححْ الله وَجَبْرُه مهْما أباهُ متضح وفي سوى المُعَيَّذِينَ يُوْمَرُ ﷺ بالحَوْز والخلْفُ أَتَى هل يُجْبَرُ والجبرُ مَحتومٌ بدي تَعَيُّن ﷺ لصنفهم من جهَة المُعَيَّن ول لأَب النَّه ديمُ للكبير الله القير ما يَخْ تَصُّ بالصَّغير وَحَوْزُ حاضِ ر لغائب إذا على كانا شَريكَيْن بها قَدْ أَنْفذَا وما على البَتِّ لشَخْص عُيِّنَا عَلَيْ اللهِ فَهُ وَله ومَنْ تَعدَّى ضَمِنَا وغيرُ ما يُبَتُ تُ إِذْ يُعَيِّنُ ﴾ رُجوعُ لهُ الْملْ ك لَيْسَ يَحْ سُنُ وللله القَبْضُ لما قد وَهَبَا على ولده الصَّغيرَ شَرْعًا وَجَبَا إِلاَّ الَّهِ ذِي يَهَ بُ مِنْ نَقْدَيْهِ ﴾ فَ شَرْطُهُ الخروجُ من يَدَيْه إلى أمين وعن الأمين الأمين الشتراء هَبْهُ بَعْدَ حين وَإِنْ يَكُنْ موضعَ سُكْناهُ يَهَ بُ ﷺ فإن الإخلاءَ له حُكْمٌ وَجَب وَمَن يَصِحُ قَبْضُهُ ومِا قَبَضْ ﴿ وَهُ مُعْطَاهُ مُطْلَقًا لِتَفْرِيطُ عَرضَ * يَبْطُ لُ حَقُّ لُهُ بِاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه

فصل في الاعتصار المحبية الأب الإعتصار الإعتصار جياز فيما يَهَابُ الله أولادَهُ قَصَد المحبية الأب الإعتصار يُهَا بَ تَعْتَصَر الله وحيث جياز الإعتصار يُهَا بَ نَعْتَصَر الله وَصَلُمُن الوفاق في الحصور الله إن كيان الإعتصار من كبير وكُل ما يَجْري بِلَفْظِ الصَدَقَة الله فالإعتصار أبَدا لَين يلْحقَة ولا اعتصار مَع مَوْت أو مَرض الله ليكان الإعتصار قد أبانا الله المتصار مَع مَوْت أو مَرض الله المنع الاعتصار قد أبانا

إرْفَاقُ جَارٍ حَسَنُ الجَارِ اللهِ اللهِ

والأقرب ون حـــوزُهُم مُخْتَلَفُ ﷺ بحَـــسَب اعْتَمــــارهم يَخْتَلَفُ فإنْ يَكُن بِمثْل سُكْنَى الدَّار لله والسزَّرْع لسلاَّرْض والاعتمار فه و بما يجوزُ الأربعين الله وذو تسشاجُر كالأبْعدين ومثلُ ه ما حيز بالعتاق على ما كان أو بالبيع باتّفاق وفيه بالْهَ ثم وبالبُنيان وفي سوى الأصول حوز الناس على بالعام والعامين في اللَّباس وما كَمَرْك وب ففيه لزما على حوز بعامين فما فوقهما وفي العبيد بثلاثة فما الله وأد حصولُ الْحوز فيما اسْتُخُدما والوطءُ للإماء باتفاق علم مع علمه حَوْزٌ على الإطلاق والماءُ للأَعْلَيْنَ فيما قَدُمَا ﴿ وَالْأَسْ فَلُ الأَقْدَمُ فيه قُدُمَا وما رَمَى البحرُ به من عَنْبَر الله ولؤلو واجده به حَري فصل في الإستحقاق

المدعي استحقاقَ شيء يلزمُ علا بَيِّنَةً مثبتةً مَا يَزعُمُ من غير تكليف لمن تَملَّك ه الله من قبل ذا بأي وجه ملكه ولا يمين في أصول ما استُحق الله وفي سواها قبل الاعذار يَحق ا وَحِيثُما يقولُ ما لي مَدْفَعُ ﷺ فهو على من باع منه يرجع وإن يكن له مقالً أُجِّلاً ﷺ فإن أتى بما يُفيدُ أُعْملاً وَما له في عجر زه رجوع الله علَى الله ذي كانَ له المبيع عُ والأصلُ لا توقيف فيه إلا على مع شُبْهَة قويَّة تَجَلَّى وفي سوى الأصل بدعوى المُدَّعي على الله بينة حاضرة في الموضع وَمَا لَا هُ عَيِنٌ عَلَيْهِا يَ شُهَدُ ﷺ مِنْ حِيوان أو عُروض تُوجَدُ ويُكْتَفَى في حَوْزُ الأَصْلُ المستحَق ﷺ بواحد عدل والإثنان أحقُّ ونابَ عن حيازَة الشُّهود الله توافيقُ الْذَ صِمْيَن في الحدود وواجب با إعمالُها إن الحكرم الله بقسمة على المحاجير حكم وجازَ أَنْ يُثْبِ تَ مِلْكًا شُهدا ﷺ وَبالحيَازَة سواهم شهدا إنْ كـانَ ذا تَـسمْمية معروفـة الله ونـسمْبة مـشهورة مألوفـة وَمُ شْتَرِي المثلي مَهْمَا يُ سُتَدَق ﴿ فَعُظَمُ مِا اشْ تُرِي فِالتَخييرُ حِق

الْغراس أَوْ عَقَدِ الكراقولانِ

في الأخذ للباقي من المبيع على بقسطه والردّ للجميع

وإنْ يكن منه اليَـسيرُ مـا اسـتُحقْ ﷺ يَلْزَمُــهُ البـاقي بمــالــهُ يَحــقُ وما له التقويم باستحقاق الله انفسه يُردُ بالإطلاق إِنْ كَانَ فَي مُعَيِّن وَلا يَحِلْ ﴿ وَلا يَحِلْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الله الله ال وَإِنْ يَكُ نِ أَقَلَّ لَهُ فَالْحُكُمُ أَنْ اللَّهُ يَرْجِعِ فِي حَصَّتَه مِنَ الشَّمَنْ وَإِنْ يَكُنْ على السِّياع الْمُ سُتَحَقُّ اللهِ وقبل القسمة فالقَسمُ اسْتَحَقُّ وإن يكنْ في الفيء مالُ المسلم على فهو له من قبل قسم المغنم وَإِنْ يَقُمْ مِن بِعِد مِا قَدْ قُسِمَا ﷺ فَهْ وَ بِهِ أُوْلَى بِمِا تَقَوَّمَا وَمُ شُتَر وحائزٌ ما ساق مَنْ ﷺ أُمِّنَ لاَ يُؤْخَذُ منه بالثَّمَنْ وَيُؤْخَذُ المَا خُوذُ من لص بلا ﷺ شيء ومَا يُفْدَى بما قد بُذلا فصل في العارية والوديعة والأمناء

وَمَا اسْ تُعيرَ رَدُّهُ مُ سُتَوْجَبُ ﴿ وَمَا ضَمَانُ الْمُ سُتَعير يَجِبُ إِلاَّ بِقَابِ لِ الْمَغِيبِ بِ لَـ مْ تَقُمْ مُ اللَّهُ عِلَيْ لَهُ عَلِيبٍ لَا أَنْ الْمُغِيبِ بِ لَـ مْ تَقُمْ مُ أو ما الْمُعَارُ فيه قَدْ تحقِّقا ﴿ تَعِدَّ أَوْ فَرَطَ فيه مُطلْقَا والقولُ قولُ مُ ستعير حَلَفَ اللهُ في ردِّ ما استعارَ حيثُ اخْتَلَفَا ما لم يكن مما يُغابُ عاده على ه أَوْ أُخذ ذَ بال شّهادَه ف القولُ للمعير فيم ابيَّنَه البيِّنَه ومُدَّعي الرَّدَّ عليه البيِّنَه في والقولُ في المدة للمعير الله مع حَلْف وعَجْزِ مُستَعير كَذَاكَ في مسافَة لما ركب على قبل الرُّكوب ذا له فيه يَجب والمدعى مخيَّر أنْ يَرْكَبِ اللهِ عَلَى مَدْرَ مَا حَدَّ لِــه أَوْ يَــذَهَبَا والقولُ من بعد الركوب ثبتا على الله ستتعير إن بم شبه أتك والقولُ قولُ مدعى الكراء في الكراء في التعارُ مع يمين اقْتُفي ما لم يكن ذلك لا يليق على التحقيق ويَ ضَمْنُ الْمُ ودَعُ مع ظه ور الله مخايل التّ ضييع والتقصير و لا ضـــــمان فيــــه للــــستّفيه على ولا الــصتّغير مـــع ضــــياع فيـــه والتَّجْرُ بِالمودَع مَن أَعْمَلَهُ اللهِ يَضْمَنُهُ والسرِّبْحُ كُلُّهُ لَهُ لَهُ والقَـوَّلُ قـولُ مـودَع فيمـا تَلَـفْ ﷺ وفـي ادّعـاء رَدِّهـا مَـعَ الْحَلَـفُ

القَررْضُ جائزٌ وفع ل جار على في كل شيء ما عدا الْجَوارِي وشَرطُهُ أن لا يَجُر مَنْفَعَه على في كل شيء ما عدا الْجَوارِي وشَرطُهُ أن لا يَجُر مَنْفَعَه على وحاكمٌ بداك كال منَعَه ولَا يَسْ باللازمِ أنْ يُردَا على قَبْل انْقِضاءِ أَجَل قَدْ حَدًا وَإِنْ رأَى مُ سَلَّفٌ تَعْجيلَه على العتق وما يتصل به باب في العتق وما يتصل به

العت قُ بالت دبير والوصاة والتتبيل والتتبيل والتبيل والتبيل والتبيل والتبيل والتبيل والتبيل والتبيل والتبيل والتبيل والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمكاتب والمعتق المنطق والمعتق المنطق والمعتق المنطق والمعتق المنطق والمعتبق المنطق والمعتبق المنطق والمنطق والمن

الرُّشْدُ حفظُ المال مَعْ حُسن النَّظَرْ ﷺ وبَعْضهُمْ له الصلَّل عُعْتَبَرْ والإبْن ما دام صعراً الله الله الله الله الما المُتَبي إِنْ ظَهَ رَ الرُّشْدُ ولا قولَ لأب الله عليه وبالغُّ بالعكس حَجْرُهُ وَجَبِ كَذَاكَ من أبوه حبرًا جَدًا عليه في فَوْر البلوغ مُشْهدًا وبالغّ وحالُــ أه قــ د جُهــ لاَ ﷺ عَلَــ ي الرَّشــ اد حَمّاً له وقيــ لَ لا وإنْ يَمُتُ أَبُّ وقَدْ وَصَّى عَلَى عَلَى مُسْتَوْجِب حَجْرًا مَضَى مَا فَعَلا و يَكْتَف عِي الوص عُيُّ بالإشهاد الله الله الرَّشاد الدُّ الرَّشاد الله الرَّشاد الله الرَّشاد الله وفي ارتفاع الحَجْرِ مُطلقا يَجِبْ ﷺ إثْباتُ مُوجِب لترشيد طُلِب ويَ سَقُطُ الإعذارُ في التَّرشيد على حيثُ وصيُّهُ من الشُّهود والبالغُ الْموصوفُ بالإهمال الله معْتَبَرِ بوصفه في الحال فظ اهرُ الرُّشْد يَج وزُ فعْل له وفع ل ذي السَّفَه رُدَّ كُلُّ لهُ وذاك مَرويٌّ عن ابن القاسم الله من غير تفصيل له ملائم ومالك يُجيزُ كلَّ ما صَدر الله بعد البلوغ عنه من غير نظر وعن مُطَرَّف أتى من اتَّصل الله على الله على الله عنه الل وَإِن يَكُنْ سُفَّهَ بَعْدَ الرُّشْدِ ﴿ وَاللَّهِ اللَّهُ مَنْ رَدِّ مَا لَمْ يَبِعْ مِنْ خَادِع فَيُمْنَعُ ۗ اللَّهُ وَبِالَّذِي أَفَاتَ لَهُ لا يُتْبَعِعُ مَا لَمْ يَب ومُعْلَىٰ السَّفَه رَدَّ ابِنُ الْفَرِجْ ﷺ أفعالَهُ والْعَكْسُ في العكس انْدرَجْ وَفَعْ لُ مَنْ يُجْهَلُ بِالإطلاق على حالت له يَج وزُ باتَّف اق علَى السَّفيه حاجرًا في المال وإن تَكُن بنت وحاضَت والأب الله على حتى فَلَيْسَ الْحَجْرُ عنها يَذْهَبُ إلاَّ إذا ما نَكَدَ تُ ثُمَّ مَضَى ﷺ سبعة أعوام وذا به القصا ما لم يجَدُّ دُجُرها إثْرَ البنا ﷺ أَوْ سَلَّمَ الرُّشْدَ الذي تبينا وحجْرُ مَنْ وَصَّى عليها يَنْسَحبْ ﷺ حتى يـزولَ حُكْمُـهُ بمـا يَجـبْ والعملُ اليومَ عليه ماض الله ومثَّله حَجْرُ وصيِّ القاضي الأفعال مردودة الأفعال التَّعْرِيسِ التَّعْرِيسِ التَّعْرِيسِ التَّعْرِيسِ وقيل بل أفعالُها تُسوِّغُ اللهِ إِنْ هي حالَةَ الْمَحيض تَبْلُغُ والسِّنُّ في التَّعنيس من خمسين الله عليه المكُّم إلى السِّتين

ويَجعلُ القاضي بكلِّ حال وإنْ تَكِنْ ظِاهِمِال إلا مَعَ الوُصول التَّعْنييس

وحَيثُ رَشَّدَ الوصي مَنْ حَجَر الله والآيةُ النِّكاحِ تَبْقَى بِالنَّظَرْ وفي مَرد الرشْد يكفيان المَحْدِ ور المَحْدِ عَلَى بَنْ عِي المَحْدِ ور

ولَــيْسَ للْمَحْجـور مــنْ تَخَلُّـص ﷺ إلاَّ بترشــيد إذا مــات الوصــي وبَعضُهُم قد قال بالسَّراح الله في حق مَنْ يَعْرفُ بالصَّلاح والـشَّأنُ الاكْتُ ال مُن الـشُّهود الله في عَقْدَي التَّ سْقيه والتَّرشيد ولَ يْسَ يَكف ي فيهما العدلان وجازَ للْوَصِيِّ فيمَنْ حَجَرِا ﷺ إعْطاءُ بَعْض مَالِه مخْتَبِرَا وَكُلُ مِا أَتْآفَ لَهُ الْمَحْجُ وِرُ وفعتُ له بع وض لا يُرْتَ ضَى ﷺ وَإِنْ أَجِ ازَهُ وَصِيهُ مَ ضَى وفي النَّبرُّعات قَـدْ جَـرَى العَمَـلْ ﷺ بمَنْعــه ولاَ يُجـازُ إِنْ فَعَـــلْ وَظ اهرُ السَّفَه جازَ الْحُلُمَ اللَّهُ منْ غير حَجْر فيه خُلْفٌ عُلمًا جَ وازُ فعال ه با أمر الازم الله المالك والْمَنْ عُ البن القاسم وبالذي عَلَى صغير مُهْمَلِ ﷺ يُقْضَى إذا صَحَّ بموجب جَلي وَهُ وَ عَلَى دُجَّت لِهِ كَالْغَارُ بِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى دُجَّت لِهِ كَالْغَارُ بِ وَيَدْفَعُ الوَصِيُّ كِلَّ مِا يَجِبُ ﷺ منْ مال مَنْ في حَجْره مهْما طُلبُ ونَظَرُ الوصيِّ في المشهور ويَعْق دُ النِّك احَ للإماء عليه والنَّصُّ في عقد البنات جاء وعَفْ دُه قَبْ لَ البُلُ وغ جار ﷺ بجَعْلِ إِهِ عَلَى البكر كالإجْبار وَلاَ يَ ردُدُ العقد بَعْد أَنْ قَبِلْ ﷺ إِنْ ماتَ موص وَلعُدْر يَنْعَزلُ وَلا رُج وعَ إِن أَبِي تَقَدُّمَ ﴾ ﴿ هُ مِنْ بَعْد أَنْ ماتَ الَّذِي قَدْ قَدَّمَ ا وَكُلُّ مَن قُدِّمَ مِنْ قاض فَال الله عَلْمَ يَجْعَلَ مَنْ عَجْعَلَ مَنْ عُبَدَلاً ك ذاك لا يَجُ ونُ أَنْ يَنْعَ زلا ﷺ إلا لِعُ ذْر بَ يِّنِ إِنْ قَ بِلاَ وصالحٌ لَيْسَ يُجِيدُ النَّظَرِا ﴿ فَي المَالَ إِنْ خِيفَ الصَّيَاعُ حُجراً وَشَارِبُ الْخَمْرِ إِذَا مِا ثُمَّرًا ﷺ لما يلي مِنْ مالِهِ لَنْ يُحْجَرًا وللْوَصِيِّ جِائِزٌ أَنْ يَتْجَرِرا ﷺ لكنه يَضْمَنُ مَهْمَا غَرَرا وعندمًا يأنَّسُ رشْدَ مَن حَجَر * الله يُطْلَقُ لُهُ ومالَ لَهُ لَه يَكُرُ وَحِيثُ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ تَصدَى اللهِ أَنْ يَضمُنَ المالَ لأَنْ تَعَدّى

فصل في الوصية وما يَجْرى مجراها

في ثُلُث المال فأَنْنَى في الْمَرَضْ ﴿ وَهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ لا تُعْتَرِضَ حتى من السَّفيه والصَّغير اللَّهُ إنْ عَفَالَ القُرْبَةَ في الأُمورِ العَبْدُ لا تَصحُّ منْ لهُ مُطْلَقَا ﴿ وَهْ عَ مِنَ الكُفَّارِ لَيْ سَتُ تُتَّقَى وَهْ يَ لَمَ نَ تَمَلُّ كُ منْ لُهُ يَصِحْ الله حتى لِحَمْ لَ واضِح أَوْ لَمْ يَضِحْ لكنَّهَا تَبْطُ لُ إِنْ لَـــم يَـــسْتَهَلْ ﷺ وَللعبيــــــد دونَ إِذْن تَــــــسْتَقَلْ وَلَيْسَ منْ شَـيْء لمَـنْ يوصَـي لَـهُ ﷺ إلاَّ إذا المُوصـي يَمـوتُ قَبْلَـهُ وَهْ يَ بِمَا يُمْلَكُ حتى الثَّمَرِ ﴿ وَالْدَيْنِ وَالْحَمْلِ وَإِنْ لَم يَظْهَرِ وامْتَنَعَ تُ لوارث إلاّ مَتَى عَلَيْهِ إنْقاذُ باقي الْوارثين ثَبَتا وَللَّذِي أَوْصَى ارْتَجَاعُ مَا يَرَى ﷺ منْ غَيْرِ ما بَتَّلَ أَوْ مَا دَبَّرَا وفي الذي عَلْمَ مُوص تُجْعَلُ ﷺ وَدَيْنِ مَنْ عَن اليَمِينِ يَنْكُلُ وَصُ حُدَتُ لُولَ دُولُ دُولاد الأولاد الأولاد الله المراه المراع المراه المراع المراه المراع المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراع وَإِنْ أَبِّ مِنْ مالِهِ قَدْ أَنْفَقَا ﴿ عَلَى ابْنِهِ فَى حَجْرِهِ تَرَفَّقَا فجائز رُجوع له في الحال على عليه من حين اكتساب المال وَإِنْ يَمُ تُ والمالُ عَيْنٌ باقي على وَطالَب بَ السوارثُ بالإنفاق فمَا لهم إليه من سبيل الله وهو للابن دون ما تعليل إلاَّ إذا أوْصَى عَلَى الحساب على وقَيَّد الإنف اقَ بالْكتاب وَإِنْ يَكُنْ عَرْضًا وكانَ عنْدَهُ ﷺ فَلَهُمُ الرَّجُوعُ فيه بعده إلاّ إذا ما قال لا تُحاسَبوا على وتَركَ الكَتْبَ فَلَنْ يُطالبوا وكالْعُروض الْحيوانُ مُطْلَقًا لَحَجُ فيه الرُّجوعُ بالذي قد أَنْفَقًا وإنْ يَكُنْ عَيْنًا وَرَسْمًا أَصْدَرَا ﷺ بأنَّهُ ذَمَّتَهُ قَدْ عَمَّ رَا فمَا تَحاسُبٌ لمُ سُتَحقً الله وَهُ و كالحاضر دون فَرق وإنْ يَكُنْ في ماله قَدْ أَدْخَلَهُ ﴿ اللَّهُ عَنْ مِنْ غَيْرِ إِشْهاد بذاكَ أَعْمَلَهُ مَع عِلْم أصْله فههُنا يَجِب الله وعُ وارث بإنفاق طلب وغير مُقْب وض علَى الإطلاق على كالعَرْض في الرُّج وع باتَّف اق ومَـوْتُ الإِبْنِ حُكْمُـهُ كَمَـوْت الأَبْ ﷺ وقيلَ في يُـسْر أَب حَلْفٌ وَجَـب، فصل في الإقرار

54

وَمَالِكُ لأَمْ رِهِ أَقَرَ فِي النَّهُ صِحَّتِهِ لأَجْنَبِ ي اقْتُفِي

وَمَا لَوارِثَ فَفِيهِ اخْتُلُفَا ﷺ وَمُنْفَذَّ لَهِ التَّهمِةُ نَفَى يَ وَرَأْسُ مَتروك الْمُقررَ أُلْزِمَا ﷺ وَهُو به في فَلَس كالغُرَمَا وَإِنْ يَكُن لأَجْنَبِيِّ فِي المَرض ﴿ وَإِنْ يَكُن لِأَجْنَبِيِّ فَهُ وَ نافذُ الغَرض ولصديق أوْ قَريب لا يَرِثْ ﷺ يَبْطِ ل ممن بكلالة ورُثْ وقيلَ بَلْ يَمْ ضي بكُلِّ حال وَعنْ دَمَا يُؤْخَدُ ذُ بالإِبْطِ ال قيل بالطلاق و لابن القاسم على يمن صن الثَّاث بحُكْم جازم مَع ظُه ور سَبَب الإِقْرار ﷺ فإنْ يَكُنْ ذاكَ عن اخْتيار فَ ذو عُق وق وانْد راف يُحْكَمُ ﷺ له به وذو البُرور يُحْررَمُ وإنْ يَكُ نَ لزَوْجَ لَهُ بِهَا شُرِ خَفْ ﷺ فَالْمَنْعُ والْعَكْ سُ بِعِكِ سِ يَتَّ صِفْ وَإِنْ جَهِانَا عَنْ دَ ذَاكَ حَالَا هُ الْمُنْعُ مَمَّ نُ إِرْثُ لَهُ كَلالَا هُ وَمَعِ واحد من الذُّكور اللهِ في كلِّ حال لَيْسَ بالْمَحْظور كَذَاكَ مَعْ تَعَدُّدِ فيهمْ ذَكَرْ ﷺ مَا مِنْهُمُ ذُو صِعْرِ وذُو كِبَرْ وَإِنْ يَكُ نَ بِغَيْ رِ ذَاكَ مَطْلَقًا ﴿ قَيْلُ مُ سَوَّغٌ وقيلَ مُتَّقَى وَإِنْ يَكُ نُ لِ وَارِثِ غَيرِهِمَ اللهِ مَعْ وَلَد ففي الأَصَحِّ لَزمَا وَدُونَ ﴾ لمالك قولان الله المنع والْجواز مَرْويَّان وَحالَـةُ الزَّوْجَـة والـزَّوْج سَـوا ﷺ والْقَبْضُ للـدَّيْن مع الـدَّيْن اسْتَوا وَمُ شُهِدٌ ف ي مَ وُطِنَيْنِ بِعَ دَدْ ﷺ لطال ب يُنْكِ رُ أَنَّ لَهُ اتَّحَدْ لَهُ مْ بِ لَهُ وَالْيَمِ يِنُ اللَّهِ عَلَى كليهمَ اللَّهُ تَعْيِينُ ما لَـمْ يَكُـنْ ذَاكَ برَسْ مَيْن ثَبَت اللهِ فما ادَّعاهُ مُ شَهدٌ لا يُلْتَفَتُ وَمَن أَقَرَ مَ ثَلاً بِتَ سَعَهُ عَلَى وَصَحَّ أَنْ دَفَعَ منها السَّبْعَةُ ثُم اً أَتَى مِنْ بَعْدِ ذَا بِبَيِّنَ هُ ﴿ فَا يَكُن عُلْمَ اللَّهُ مُعْلَنَهُ مُعْلَفَ هُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِن الْخَصِمُ ادَّعِي ﷺ دُخُولَ ديناريْن فيما انْدَفَعَا وَبَيْعُ مَنْ حَابَى من الْمَردود الله إنْ ثَبَ تَ التَّوايجُ بال شُهود إما بالاقرار أو الاشهاد الله الله الله الما المائعة ال وَمَـعْ ثبوتِ ميلِ بائِع لمـن الله منه الشُّتَرى يَحْلفُ في دفع الـثَّمَنْ فصل في حكم المديان وَمَنْ عليه الدَّيْنُ إما موسر عليه فَمَطْلُهُ فُمَطْلُهُ فَأَلْمٌ ولا يُوخَرُّ

أَوْ مُعْ سَرِّ قَصَاؤُهُ إِحْدُ رَارُ اللهِ عَلَيْبَغِي فَي شَاأَنه الإِنْظَارُ أَو مُعْدِمٌ وقَدْ أَبِانَ مَعْدْرَهْ عَلَيْ فواجِبٌ إنظارُهُ لميْسره ومَنْ عَلَى الأَمْوال قد تُقَعَدا ﴿ وَالصَّرْبُ والسِّجْنُ عليه سَرْمَدَا ولا التفاتَ عنْ دَا لبَيِّنَا هُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عنى مِنْ عَدَم مُبَيِّنَا هُ وَحَيْثُما يُجْهَلُ حالُ مَنْ طُلب الله وقصد اختباره بما يَجب والسبِّدِنُ في تَوَسُّطِ شَهِ ان الخَطير الشَّان الخَطير الشَّان وحَيْثُ ثُ جَاءَ قبلُ بالحميل الله الوَجْهِ ما للسِّجْنِ مِنْ سَبيلِ وَسَلْعَةُ المَّدِيانِ رَهِنَا تُجْعَلُ ﷺ وبَيْعُهَا عليه لا يُعَجَّلُ لُ وَحَقُّ لَهُ مَ عَ ذَاكَ أَنْ يُ وَخَرَا ﴿ وَهُ بِحَسَبِ المال لما القاضي يَرَى والْحَبْسُ للْمُلدِّ والْمُتَّهُم ﷺ إلى الأَداء أَوْ تُبوت العَدَم ولَ يْس يُنْجِيه من اعْتقال الله الأحميال غارمٌ المال وَحَبْسُ مَنْ غابَ عَلَى المال إلى وغَيْرُ أَهْلُ الوَفْرِ مَهْمًا قَصَدَا ﷺ تَاخيرَهُ وبالقضاء وعَدَا المال سُجن المال سُحن مُكِّنَ مِنْ ذاك بِضامن وإنْ وَأُوْجَ بَ ابِ نُ زِرْبِ أَنْ يُحَلِّفَ اللَّهِ مَنْ كَانَ بِاكت ساب عَيْن عُرفًا ومُحْمِلُ النَّاسِ عَلَى حال الْمَلِ ﷺ عَلَى الأَصَحِّ وَبِهِ الْحُكْمُ خَلاَ وَيَ شُهُدُ النَّاسُ بِضَعْفَ أَوْ عَدَمْ ﷺ وَلا غنى في الْحَالتَيْنِ مِنْ قَسَمْ بمَا اقْتَضاهُ الرَّسْمُ لا اليقين الله إذْ لاَ يَصحُّ بَتُ ذي اليَمين وَمَن نُكُولُ لَهُ عَن الْحَلَف بَدَا ﷺ فإنَّا لَهُ يُسْجَنُ بَعْدُ أُبَدَا وحيثُ تَمَّ رَسْمُهُ وعُدِّمَا ﷺ كانَ عَديمًا لأولاء الغُرَمَا إِلاَّ إِذَا اسْ تَفَادَ مِنْ بعد العَدَم لللهُ عَلَمْ اللهُ المُلْتَزَم اللهُ المُلْتَزَم ويَنْبَغ ي إعْ لأن حال المعدم الله في كلِّ مَ شْهَد بالمر الحَاكم ومُثْبِ تً للضَّعْف حالُ دَفْعه اللَّهِ العُرَمائه بقَدر وسُعه وطَالَ بُ تَفْتَ يِشَ دار الْمُعْ سر ﷺ مُمُتَ عُ إِسْ عَافُهُ فَ يِ الأَكْثَ ر فصل في الفلس

ومُحْدِثٌ ما فيه للجارِ ضَرَر وَ الله مُحَقَّقٌ يُمُنَعُ مِن غَيْرِ نَظَرِهُ كَالْفُرْنِ والبابِ ومِثْلُ الأَنْدَرِ الله وَمِثْلُ الله الله وَمِنْ مانِع فَا الله وَمِنْ الله وَمُ الله وَالله وَمُ الله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله والله وال

وكُلُّ ما كانَ من الأشْجارِ اللهِ جَنْبَ جِدارٍ مُبْدِي الْبَدا فَيْ فَالْ عَما يُوْدِي الْجِدارِ وُجِدا فَيْ قَطْعَ ما يُوْدِي الْجِدارِ أَبَدا وَحِيثُ كَانَ قَبْلَ لَهُ يُسْمَّرُ فَيْ وَبَرْكُ لَهُ وَإِنْ أَضَرَّ الأَشْهَرَ وَحِيثُ كَانَ قَبْلَ لَهُ يُسْمَّرُ فَيْ وَبَرْكُ لَهُ وَإِنْ أَضَرَّ الأَشْهَرَ وَمِن تكن له بِمِلْكُ شَجَرَهُ فَيْ أَعْصانُها عالية مُنْدَ شَرِهُ فَي الرَّيْفَاعِها ولا انْتِشارِهَا فَي لا في الرَّيْفَاعِها ولا انْتِشارِهَا وكُلُّ ما خَرَجَ عن هواء في وانْتُشرَتْ حتَّى أَطَلَّتُ عُباسُتُواءِ وَإِنْ تَكُنْ بِمِلْكُ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ فَي وانْتَشَرَتْ حتَّى أَطَلَّتُ عُباسُتُواءِ فَا لرب المِلْكُ قَطْع ما انْتَشَرْ فَي الْمَالِكُ قَطْع ما يُوْذِي مِن الأَشْجَرُ والْحُكُمُ في الطريقِ حُكْمُ الجارِ في فَعْع ما يُوْذِي مِن الأَشْجارِ في مَن الأَشْجارِ في مَنْ الطَّقيام بالضَرَر

وَعَ شُرَةُ الأَعْ وامِ الأَمْ رِئِ حَضَرُ اللّه تَمُنَ عُ إِنْ قَامَ بِمُحْ دِثِ الصِّرَرُ وَذَا بِ لِهِ الْحُكْ مُ وبالقيامِ وَذَا بِ لهِ الْحُكْ مُ وبالقيامِ وَنَا بِ لهِ الْحُكْ مُ وبالقيامِ وَمَ نَ رَأَى بُنْيانَ مَا فيهِ ضَرَرُ اللّه وَلَه يَقُم مِنْ حِينِه بِمَا ظَهَرْ وَمَ نُ رَأَى بُنْيانَ مَا فيهِ ضَرَرُ الله مُكّن بِ اليَمينِ مِنْ قيامِ هِ حَتَى رَأَى الْفُراعَ مِنْ إِنْ مَامِه مُكّن بِ اليَمينِ مِنْ قيامِ هِ فَي إِنْ مَامِه فَي الْمُنْ ال

وغاصب يغ يغ رم ما الله تغلّه هله من كل شيء ويَردُدُ أصله وغاصب يغ يغ ررد أصله هي ويَرد من كل شيء ويَرد أصله عيد مث يُر من يُرك الله في دع وي التّكف هله وقدر مغ صوب ومَا بِه اتّصف والقول للغاصب في دع وي التّكف هله وقدر مغ صوب ومَا بِه اتّصف والغرم والغرم والحسّمان مع علم يجب هله على الّذي انجراً إليه مَا عُصب بارث أو من واهب أو بائع هله كالمُتعَدي عاصب المنافع وشُبهة كالملك في ذا السسّأن هله وفاسد النيع على الأي المضان والمرد والمرد والمرد المنافع والمرد والمرد

وَمُثْلَ فَ مَنْفَعَ لَةً مَقْصُودَهُ الله كيفيَّا لَهُ مَعْهِ ودَهُ صاحبُهُ خُيِّرَ في الأَخْذ لَــ هُ اللهُ عَيْب حلَّــ هُ عَلْمُ الأَرْش عَيْب حلَّــ هُ أَوْ أَذْ لَهُ عَلَيْ اللَّهُ المَّعِيبِ اللَّهُ لَيْ وَمْ حُدُوثُ حَالَا لَا التَّعْبِيبِ اللَّهِ التَّعْبِيب وَلَــيْسَ إِلاَّ الأَرْشُ حَيْثُ الْمَنْفَعَــة ﴿ ﴿ يَـسِيرَةٌ وِالسَّمَّيْءُ مَعْهَا فَـي سَعَهُ منْ بَعْد رَفْ و الثَّوْب أَوْ إصلاح الله ما كانَ منْ فَابل الصلّلاح فصل في الاغتصاب

وواطئ لحُرَّة مُغْتَ صباً عليه وَجَبَا الْخُلُفُ تَخْرِيجًا بَدَا هُنالَكُ عَالَمُ اللَّهُ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّهُ

إِنْ ثَبِ تَ الوطءُ ولو ببَيِّنَهُ ﴿ بِأَنَّهُ عَابَ عَلَيْهَا مُعْلَنَهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ المُعْلَقَ ا وقيمة النَّقْص عليه في الأمنة اللَّهُ هَنْهَا سوَى بكر وَغَيْر مُ سلمة والولَــــدُ اسْــــتُرقَّ حيـــثُ عَلمَـــا ﷺ والحَــدُّ مَــعْ ذاك عليْـــه فيهمـــا وإنْ يَكُنْ ذا الغَصْبُ بالدَّعْوَى فَفي فَقي تَفْ صيله بَيانُ حُكْمه يَفي فَحَيْثُمَا الدَّعْوَى عَلَى مَنْ قَدْ شُهِرْ ﷺ بالدِّين والصَّالاح والفَضل نُظر ، فإنْ تَكُنْ بَعْدَ التَّراخي زَمَنَا ﷺ حُدَّتْ لَقَذْف وبحَمْ ل للزِّنَا وحيثُما رَحمُهَا منْ له بَري الله فالحَدُّ تَستَوْجبُهُ في الأَظْهَر وذاكَ في الْمَجْه ول حالاً إنْ جُهلْ الله حالٌ لَهَا أوْ لَمْ تَحُرْ صَوْنًا نُقلْ وَإِنْ تَكُنْ ممَّنْ لها صَوْنٌ فَفَى الله وَجوبه تَخْريجًا الْخُلْفُ قُفى وَحَيْثُ قَيلً لا تُحَدُّ إِنْ نَكَلْ اللهُ فَالْمَهْرُ مَعْ يَمِينِها لها حَصلُ ومَا عَلَى الْمَشْهور بالعفاف على مَهْرٌ ولاَ حَلْفٌ بال خالف وَحيثُ دَعْ وى صاحبَتُ تَعَلُّقَا ﴿ حَدَّ الزِّنا يَسْقُطُ عَنْهَا مُطْلَقًا والْقَدْفُ فيه الْحَدُّ لابْن القاسم ﷺ وَحَلْفُ لهُ لَدَيْ له غَيْ رُ لازم ومن نَفَى الْحَدَّ فَعنْدَهُ يَجِبْ عَلَيْهُ لَهُ بِأَنَّ دَعْواها كَذِبْ وَمَعْ نُكُولِ لِهُ لَهَا الْيَمِينُ ﴿ وَتَأْخُذُ الصَّداقَ مَا يَكُونُ وَحَدُّها لِــه اتفاقًا إِنْ تَكُن اللهِ لَيسَ لها صَوْنٌ ولا حالٌ حَسَنْ وعَدَمُ الْحَدِّ كَذَا للْمُنْ بَهِم ﷺ حالا إذا كانت تَوقَّى ما يَصم وَإِنْ تَكُن لا تَتَوقَّى ذلك في وفي ادّعائها على الْمُ شْتَهِرِ ﷺ بالْفِ سُقِ حالتانِ للمُعْتَبِ رِ حالُ تَشْبُثُ وبِكُرُ تُدْمَى اللهِ فَدَى سُقُوطُ الحد عنها عَمَّى في القَذْف والزِّنَا وَإِنْ حَمْلٌ ظَهَرْ ﴿ وَفِي وَجُوبِ الْمَهْرِ خَلْفٌ مُعْتَبَرْ

وحَيْثُ قيلَ إِنَّهَا تَسسَّوْجِبُهُ الله فَيَجِبُهُ الله فَيَجِبُهُ الله فَيَجِبُهُ الله فَيَجِبُهُ الله وَمَعْ نُكُولُ يَنْقَلِبِ وَإِنْ يَكُن مَجْهُ ول حالًا فَيَجِبُ الله وَالله وَمَعْ نُكُولُ يَنْقَلِب وَالله قَبِعُ لَا الله عَلَى الله وَي مَعْ حَمْلِ وَحَالَةٌ بَعْ دَرْمَانِ الفعْ لِ الله فالحدّ ساقطٌ سوى مَعْ حَمْلِ وَحَالَةٌ بَعْ دَرْمَانِ الفعْ لِ الله في فالحدّ ساقطٌ سوى مَعْ حَمْلِ وَلاَ صَداقَ ثم إِن لَمْ يَنْكُ شَفْ الله وَلِي السّبُن شَيْءٌ فالْحَلِف وَإِنْ أَبْدَى مِنَ اليَم يِن حَلَفَ تُ الله وَلِي حَلَف الله وَالله والله والله

فصل في دعوي السرقة

ومُدَّعِ عَلَى امْرِئُ أَنْ سَرَقَهُ الله وَلَا الله عَلَى الله وَلَا الله عَلَى الله عَلَى الله في النّاس حالُ الفُضلا في النّاس من كَشْفُ لِحالِهِ وَلاَ الله في يَبلُ غُ بالدّعْوَى عليه أَمَلا فالله وَلاَ الله عَلَى الله في يَبلُ غُ بالدّعْوَى عليه أَمَلا في يَبلُ غُ بالدّعْوَى عليه أَمَلا وَإِنْ يكن مُطَالِبًا مَن يُستّهم في فمالِكُ بِالضَرْبِ والسبّانُ حكم وابِ صحّة الإقرار في من ذاعر يُحْ بَسُ لاختبار ويقطَ ويُقْطَعُ السبّارِقُ بِاعْتِرافِ في فَوْ شَاهِدَيْ عَدْل بلاخلف ونقلوا في قَقْده هَا قَدولَيْنِ في والْغُرمُ واجب عَلَى الحالين ووقع ويقل ما سُرق وَهُ و باق في الذي وقع وككل مَا سُرق وَهُ و باق في النّائِ في سَرق في اليُسسْرِ اتّبِع والْحَدُّ لا الْغُرمُ على المُعْرَدُ مَا الله عَلَى الماء فصل في أحكام الدماء

وتُقلُّ بُ الأيمانُ مهما نَكَلاً ﷺ وَلَـيُّ مَقْتُ ول عَلَـي مَـن ۚ قَــتَلاَ ويَحْلُ فُ اثْنُانِ بِهِا فَمَا عَالَ ﷺ وَغَيْرُ واحد بِهَا لَانَ يُقْتَلاَ وليس في عَبْد وَلاَ جَنين الله عَلَى عَبْد وَلاَ جَنين والقودُ الشَّرْطُ به المثْلية المثلية الله المثلية المدَّم بالإسلام والحُريَّه وَقَتْ لُ مُنْخَطِّ مَضَى بالعالى الله العكس والنساء كالرِّجال والشَّرْطُ في المقتول عصمةُ الدَّم ﷺ زيادة لـشرَّطه المستقدَم وإنْ ولييُّ الدم للمال قَبِل على والقودَ اسْ تَحَقَّهُ فيمن قُتِلْ فأشْ هَبُ قِ ال للاسْ تحياء الله يُجْبَ رُ قاتِ لُ عَلَى الإعْطاءِ ولَيْسَ ذا في مَذهب ابن القاسم على دون اختيار قاتل بالزم وعف و بعض مُستقطُ القصاص على ما لم يكن من قُعْدُد انتقاص وحيثُ تَقْوَى تُهْمَةً في المُدَّعَى المُدَّعَى عليه فالسِّجْنُ له قد شُرعا والعفو ُ لا يُغْني من القرابَة القرابَة في القتل بالغياَة والحرابَة ومائةً يُجْلَدُ بالأحكام الله عنه عنه يُعْفَى مَع حَبْس عام والصلحُ في ذاك مع العفو اسْتَوَى الله كما هما في حكم الإسقاط سوى وَديةُ العمد كذات الخَطأُ الخَطاعُ العمد كذات الخَطاعُ العمالةِ العمالةُ ال وَهْ عَيَ إِذَا مِا قُبِلَ تُ وسُلِّمَتْ ﷺ بِحَسْبِ الميرِاثِ قد تَقَسَّمَتُ وَجُعلَ تُ ديةُ مسلم قُتَ لُ اللهِ على البوادي مائَةً من الإبلُ والحُكْمُ بِالتَّرْبِيعِ فِي العمد وَجَبِ عُلَى وَأَلِفُ دينار على أهل الذَّهَبُ وقَدْرُهَا عَلَى أُوالِي الورَق اثْنَا ﷺ عَشْرَ أَلْفَ درْهَم لا أَدْنَى ونصفُ ما ذُكر في اليهود الله وفي النصارى ثابتُ الوُجود وفي النساء الدُكْمُ تَنْصيفُ الديه الله وحالُه في كل صنف مُغْنيه وتَجِبُ الدينةُ في قَتْل الخَطَا ﴿ وَالإِبِلُ التَّخْمِيسُ فِيهِا قُسِطًا تَحْمِلُهَ اعاقلَةُ للقاتِ للهِ وَهْ يَ القرابَةُ مِنَ القبائِ لِ حَيثُ ثُبوتُ قَتْل ه بالبَيِّنَ هُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّا يَدِنْفَعُهَا الأَدْنَى فِ الأَدْنَى بِدَسِب اللهُ اللهِ مُ وحكُم تَنْجِيم وَجَبِ من موسر مُكَلَّف حُرِّ ذَكَر الله الله عليه موافق في نحلَة وفي مقرر وكونُهَا من مال جان إن تَكُنْ ﷺ أَقَلَّ منْ ثُلْتُ بذا الحُكْمُ حَسَنْ

كذا عَلَى الْمشهور مِنْ مُعْتَرف ﷺ تُؤْخَذُ مُنْ عامد مُكالَف وفي الجنين غَرَّة من ماله على أوْ قيمَة كالإرث في استعماله وغُلِّظَ تُ فَتُأْتَد تُ فَي الإبال المجهد وقُومَت بالْعَيْن في القول الجَلي وهْ يَ بِالأَبِ اء والأُمَّهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله ويَحْلَفُ الصَّذُكُورُ كَالْإِنَاتُ ﷺ بنسبة الْحُظُوظُ فَي الميراتُ وإنْ يَمِ ينٌ عن ۚ ذَا تَتْكَ سَرُ ﷺ يَحْلَفُهَا مَ نُ حَظُّ لَهُ مُ وَفَّرُ وواحدٌ يجوزُ أَنْ يُحلَّف الله على حيثُ انْف رادُهُ بِمَا تَخلَّفَ ا وهذه الأحكامُ طُرًّا تُعْتَمَدْ ﷺ بحيثما يَسْقُطُ بالشَّرْع الْقَودُ وَسُوِّغَتُ قَسِمامَةُ السولاة الله في غَيْبَة الجاني على الصفات ويَنْفُ ذُ القصاصُ إِنْ به ظُفر ، الله الشَّا أَو وفاقَ ما منها ذُكر ،

فصل في الجراحات

وفي جراح الْخَطَا الْحُكُومَة الله وَخَم سة ديتُهَا معلوم ه فنصفُ عُسُر دية في الْمُوضحَه عليه وَهْيَ التي تُلْفَى لعَظْم موضحَه في رَأْس أو وجه كذا المُنَقاَّهُ ﴿ كُلُّو عُشْرٌ بِهَا ونصف عشر مَعْدلَهُ في الموضعين مُطْلَقًا وهي التي التي كالتي التي الموضعين مُطْلَقًا وهي التي وَعُ شُرٌّ ونصْفُهُ في الهاشمة الله الله عَظْم الرَّأْس تُلْفَى هاشمة وقيل نصنفُ العُشْر أوْ حُكُومَ له المُأموم له وتُلُثُ الدية في المأموم له وما انتهت للجَوف وهي الجائفَ ، الله كاشفه على الدماغ كاشفه و لاجتهاد حاكم موكولُ ﷺ في غيرها التأديبُ والتَّنْكيلُ وَجَعَلُ وا الْحُكومَ لَهُ التقويم اللهُ في كونه مَعيبًا أَوْ سَليمًا وَمَا تَزيد دُ حال لهُ السَّلاَمَهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّالَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال وَيَثْبُ تُ الجراحُ للمال بما ﷺ يَثْبُ تُ ماليُّ الْحقوق فاعْلَمَا وفي ادعاء العفو مِنْ وَلِيِّ دَمْ ﷺ أَوْ مِنْ جَريح اليمينُ تُلْتَزَمْ وقَود في القطع للأعضاء الله في العمد مَا لَم يُفْض للْفَناء والخطأ الدِّيةُ فيه تُقْتَفَى وَدِيَةً كاملةً في الْمُزْدَوج اللهُ ونصفها في واحد منه انْتُهج وفي اللِّسان كُملَتُ واللَّذَّكَرِ ﷺ والأَنْفِ والْعَقْلِ وَعَيْنِ الأَعْورِ

العضو الذي قد أَتْلفَا العضو الذي قد أَتْلفَا

وفي إزالة للسمع أوْ بَصِرْ للله والنصفُ في النصف وشَمِّ كالنَّظُرُ والنطق والصوت كذا الدوق وفي النصاب قوة الجماع ذا اقتُفِي وكلُّ سِنٌ فيه مِنْ جِنْسِ الإِبل الله خَمْسٌ وفي الاصنبع ضعقها جُعِلْ وديَة الْجُروح في النساء الله عليه الرجال بالسواء وديَة الرجال بالسواء الأ إذا زادتْ عَلَى ثُلَتِ الدِّيه في النوارث والفرائض

الإِرثُ يَ سُتُوْجِبُ شُرعًا ووجَ بُ ﷺ بِعِ صَمْةٍ أَوْ بِ وَلاءٍ أَوْ نَ سَبَ الْإِرثُ يَ سُبُ عَلَى وَمِقَ دارٌ وذو الوراثَ فَ جَمِيعُهِ الْوَارِثِينَ فَصَلَ فَى ذكر الوارثين

ذُك ورّ من حقّ له الميراثُ عَلَى عَلْمَ الْمِنْ وَالْبَ الْمِالِ الْمِنْ وَالْمَ الْمِنْ وَالْمَ الْمِنْ وَالْمُ الْمِنْ وَالْمُ اللهِ وَالْمُ وَالْمُ اللهِ وَالْمُ وَالْمِنْ وَالْمُ اللهِ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْمُ اللهِ وَلاَ وَاللهُ وَالمِن وَاللهُ هُ هَا اللهُ اللهُ وَالمِن وَاللهُ هُ وَالمِن وَاللهُ اللهُ وَالمَا اللهُ وَالمَا اللهُ وَالمَا اللهُ وَالمُنْ وَالمَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ

الحالُ في الميراثِ قد تَقَسَمَا للله الله الله وأجوب ولحَجْب قُسمَا لله المحبُب الإستقاطِ أو النقْل وذا لله المدرض أو تَعْصيب أَبْدَى مَنْفَذَا فصل في ذكر المقدار الذي يكون به الإرث

ويَحْ صلُ الميراثُ حيثُ حُتِمَ الله و مَرض أو تعصيب أوْ كَأَيْهِمَ ا والمالُ يَحْ وِي عاصِبٌ مُنْفَرِدُ الله أو ما عن الفروض بعد يُوجَدُ وقِ سِمْمَةٌ في الحالَتيْنِ مُعْمَلَ هُ الله المَا عَلَى تَفاضُ لَ أَوْ مَعْدَلَ لهُ وقي سَمْمَةٌ في الحالَتيْنِ مُعْمَلَ هُ الله المَا عَلَى تَفاضُ لَ أَوْ مَعْدَلَ له

فصل في ذكر أهل الفرائض وأصولها

شه الفرائضُ البَسائِطُ الأُولُ البَسائِطُ الأُولُ البَسائِطُ الأُولُ البَستُ والسروحِ إذا لهم ينتقلُ الولها النصفُ لِخَمْسَةَ جُعِلُ البَنتُ والسروجِ إذا لهم ينتقلُ ولابنَهِ النّه السروجِين أَمْ ونصفُهُ الرّبْعُ به السروجين أَمْ ونصفُهُ الرّبْعُ به السروجين أَمْ ونصفُهُ السنّمُنُ لِزَوْجَين أَمْ ونصفُهُ السنّمُنُ لِزَوْجَين أَمْ والتَّالُثُ الرَّهِ عَلَيْهِا اقْتُفَى والتَّالُثُ الرَّهِ عَلَيْهِا اقْتُفَى والتَّالُثُ الرَّهِ عَلَيْ البَّهُ والأَمْ دونَ حاجِب والأَحْد وَ التَّالُثُ البَيْعُ اللّهِ والمُحْد الله الله والمُحْد وال

فصل في ذكر حجب الإسقاط

وَإِخْوةُ الْأُمِّ بمن يكونُ في عَمودَيْ النَّسَبِ حَجْبُهُمْ يَفي وَإِخْوةُ الْأُمِّ بمن يكونُ في عمودَيْ النقل إلى فرض

الأب مع فُروض الاستغراق الله والنقص يَحْوي السُّدسَ بالإطلاق كذاك يَحْوي مَعَ ذُكْرِان الوَلَدْ اللهِ الْوَلَد ابْنِ مِثْلُهُمْ سَدْسًا فَقَد والسدسُ مع أُنثَى من الصنفين لَـ ف الله والباقي بالتعصيب بَعْدُ حَصلَهُ والجدُّ مثل الأب مَع مَن ذُكرا الله عليه حالاً بحال في الَّذي تَقَرَّرا وَزَادَ بِالنُّلْ ثُ إِن السِرَّجْحُ ظَهَرْ ﴿ لَهُ عَلَى مَعْ صِنْفَ الْإِخْـوة وقَـسْم كَـذَكَرْ ﴿ والسُّدْسُ إِنْ يَرْجَحْ لَهُ مَتَى صَحِبْ ﷺ أَهْلَ الفروض صنفُ إِخْوَة يَجِبْ أَوْ قَ سَمْةُ السواء في البقيَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ فَ الأَكْدَريَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله ف العَوْلُ للأُخت بها قد أُعْملاً اللهُ واجْمَعْهُمَا واقْسِمْ وَجَدًّا فَضّلاً والقسمُ مَع شَقائق وَمَنْ لأب الله علا معاله وعَدُّ كُلِّهم و وَجَب وَ حَظُم ن ل اللَّه قًا اللَّه وَ حْدَدُهُمْ يِكُونُ مُ سُتَحَقًا والأختُ من أب وإنْ تَعددَّت الله مع شَقِقَة بسدس أفردت والأخت تَكْمَلَ لَهُ الثَّاتَ بِيْنِ وِالْحُكْمُ كَذَا ﴿ مَا بِنْتِ صُلْبِ لَابْنَةِ ابْنِ يُحْتَذَا والزوْجُ مِنْ نِصْفِ لِرُبْعِ انْتَقَالُ الله مَعَ وَلَد أُو وَلَدِ ابْن هَبْ سَفَلْ ويَنْقُلُ الزَّوْجَةَ مِنْ رُبْعِ إلى على تمن صَحيح نِسْبَةً مِنْ هَوُلا والأُمُّ مِنْ ثُلْثُ لِسُدُس تُفْرِدُ ﷺ بهم وَبِ الإِخْوَة إِنْ تَعَدُّوا وَغَيْرُ مَنْ يَرِثُ ليس يَحْجُبُ ﷺ إلاّ أولاء حَجَبُ وا إذْ حُجبُ وا وَتُلْثُ مَا يَبْقَى عن الزوجَيْن الله تأخُدُ مَع أَب بِغَراويَيْنِ وَتُلْثُ مَا يَبْقَى عن الزوجيْن

فصل في ذكر حجب النقل للتعصيب

لِلإِبْنِ شَرْعًا حَظّ بِنْتَيْنِ ادْفَعِ الْحُكْمِ وَالْحِدُ وَةً كِذَا لِغَيْ رِ الْأُمِّ وَوَلَدُ ابْنِ مِ تُلْهُمْ فِي الْحُكْمِ الْحُكْمِ وَالْحُدُ وَةً كِذَا لِغَيْ رِ الْأُمِّ وَالْأُخْتُ لَا لَللَّمِ كَيْفَ تَاتِي اللَّهُ مِن شَانِها التعصيبُ مَعْ بناتِ وَالأُخْتُ لَا لَللَّمِ كِيفَ تَاتِي الْإِبْنِ فَي الصِيْفَيْنِ عنه اسْتُغْنِي كِنْ اللهِ ا

فصل في ذكر موانع الميراث

الكُفْ رُ والصرِّقُ لإِرْثِ مَنْعَا ﷺ وَإِنْ هما بعدَ المماتِ ارْتَفَعَا

(ملقتنا)

المرجع:

_ شرح محمد بن يوسف الكافي، طبعة دار الفكر، ط1411هـ، 1991م (المتن مشكول) _ شرح التاودي، طبعة دار الفكر، بهامش شرح التسولي، (المتن مشكول) _ شرح التسولي، البهجة في شرح التحقة، طبعة دار الفكر _ وغيرها

(فهرس المحتويات)

بابُ القضاء وما يتعلَّقُ به: 01

فصل في معرفة أركان القضاء 01

فصل في رفع المدعى عليه وما يلحق به

فصل في مسائل من القضاء 22

فصل في المقال والجواب 03

فصل في الآجال 03

فصل في الإعذار 04

فصل في خطاب القضاة وما يتعلق به

باب الشهود وأنواع الشهادات وما يتعلَّق بذلك: 05

فصل في مسائل من الشهادات 05

فصل في أنواع الشهادات 06

فصل 06

فصل في التوقيف 07

فصل 07

فصل 07

فصل في شهادة السماع 8

فصل في مسائل من الشهادات 80

باب اليمين وما يتعلق بها: 99

باب الرَّهن وما يتعلَّق به: 10

فصل في اختلاف المتراهنين 10

باب في الضّمان وما يتعلّق به: 10

باب الوكالة وما يتعلق بها: 11

فصل في تداعي الموكّل والوكيل 12

باب الصلح وما يتعلق به: 13

فصل 13

باب النكاح وما يتعلق به: 13

فصلٌ في الأولياء وما يترتب على الولاية 14

فصلٌ فيمن لهُ الإجبارُ وما يتعلَّقُ به 14

فصلٌ في حكم فاسد النكاح وما يتعلق به 15

فصل في مسائل من النكاح 15

فصل في تداعي الزوجين وما يلحق به 16

فصل في الاختلاف في القبض 16

فصل فيما يهديه الزوج ثم يقع الطلاق 17

فصل في الاختلاف في الشوار المورد بيت البناء 17

فصل في الاختلاف في متاع البيت 17

فصل في إثبات الضَّرر والقيام بِهِ وبَعثِ الْحَكَمَيْنِ 18

فصل في الرضاع 18

فصل في عيوب الزوجين وما يُرادُ به 18

فصل في الإيلاء والطِّهار 19

فصل في اللِّعان 20

باب الطلاق والرجعة وما يتعلق بهما: 20

فصل في الخلع 21

فصلٌ 21

فصلٌ 21

فصلٌ 22

فصلٌ في التداعي في الطلاق 22

فصل 23

فصل في المراجعة 23

فصل في الفسخ 23

بابُ النفقات وما يتعلق بها: 24

فصلٌ في التَّداعي في النَّفقة 24

فصل فيما يجبُ للمُطلَّقات وغيرِهِنَّ من الزَّوْجَاتِ من النفقة وما يُلْحَقُ بِها 24

فصل في الطلاق بالإعسار بالنفقة وما يلحق بها 25

فصل في أحكام المفقودين 25

فصل في الحضانة 26

باب البيوع وما شاكلها: 27

فصل في بيع الأصول 27

فصل في بيع العُروض من الثِّياب وسائر السِّلَع 28

فصل في بيع الطَّعام 28

فصلٌ في بيع النَّقْدَين والحليِّ وشبهه 28

فصل في بيع الثِّمار وما يُلْحَقُ بها 29

فصل في الجائحة في ذلك 29

فصل في بيع الرّقيق وسائر الحيوان 29

فصل 30

فصلٌ في بيع الدين والمقاصة فيه 31

فصل في الحوالة 31

فصل في بيع الخيار والثُّنيا 32

فصلٌ في بيع الفضولي وما يُماثله 32

فصل في بيع المضغوط وما أشبهه 33 فصل في مسائل من أحكام البيع 33 فصل [ومن أصم أبكم العقود الخ] 33 فصل في اختلاف المتبايعين 34 فصل في حكم البيع على الغائب 35 فصل في العيوب 35 فصل في الغبن 36 فصل في الشُّعة 36 فصل في القسمة 37 فصل في المعاوضة 39 فصل في الإقالة 39 فصل في التواية والتصيير 40

باب الكراء وما يتصل به: 40

فصل في السلّم 40

فصل في كراء الأرض وفي الجائحة فيه 41 فصل في أحكام من الكراء 41 فصل في اختلاف المُكْرِي والمكتري 42 فصل في كراء الرواحل والسفن 42 فصل في الإجارة 42 فصل في الجعل 43 فصل في المساقاة 43 فصل في الاغتراس 44 فصل في المزارعة 44 فصل في الشركة 45 فصل في الشركة 45

بابُ التّبرعات: 46

فصل في القراض 45

فصل في الصَّدقة والهبة وما يتعلَّق بهما 47 فصل في الاعتصار 47 فصل في العُمْرى وما يُلْحق بها 48

فصل في الإرفاق 48

فصل في حُكْم الحورَز 48

فصل في الإستحقاق 49

فصل في العارية والوديعة والأمناء 50

فصل في القرض وهو السلف 51

باب في العتق وما يتصل به: 51

باب في الرشد والأوصياء والحجر والوصية والاقرار والدين والفلس: 51

فصل في الوصية وما يَجْري مجراها 54

فصل في الإقرار 54

فصل في حكم المديان 55

فصل في الفلس 56

بابُ في الضَّرر وسائر الجنايات: 57

فصلٌ في ضرر الأشْجار 58

فصل في مُسْقط القيام بالضَّرر 58

فصل في الغصب والتّعدّي 58

فصل في الاغتصاب 59

فصل في دعوى السرقة 60

فصل في أحكام الدماء 60

فصل في الجراحات 62

باب التوارث والفرائض: 63

فصل في ذكر الوارثين 63

فصل في ذكر أحوال الميراث 63

فصل في ذكر المقدار الذي يكون به الإرث 63

فصل في ذكر حالات وجوب الميراث 63

فصل في ذكر أهل الفرائض وأصولها 64

فصل في ذكر حجب الإسقاط 64

فصل في حجب النقل إلى فرض 65

فصل في ذكر حجب النقل للتعصيب 65

فصل في ذكر موانع الميراث 65